المفكر العربي عبد الحسين شعبان:
«أمراء الطوائف» يسيطرون
على مقدّرات الدولة العراقية

البيان السنوي
للمجلس الوطني
للمقاومة الإيرانية

علي خامنئي
«يغرّد»
طائفيًا!

شؤون إيرانية

مضيئة

IRANIANAFFAIRS

العدد 37 - صفر 1446 هـ - أغسطس/آب 2024 م

من فيتنام إلى غزة...
أيادي أمريكا ملطخة بدماء الشعوب

IranianAffairsMagazine - No.37 - Aug 2024

مصر 30 جنيه مصري- السعودية 20 ريالاً – الكويت 1.5دينار – الإمارات 20 درهماً – مملكة البحرين 2 دينار – سلطنة عمان 2 ريال – لبنان 5000 ليرة – الأردن 3 دينار – الجزائر 500 دينار – المغرب 50 درهماً – تونس 10 دنانير – فلسطين 10 دولارات - USA $10 – United Kingdom £5 – EURO 10 – Austria, France Germany and Italy.

مركز الخليج للدراسات الإيرانية

ALKHALEEJ CENTER FOR IRANIAN STUDIES

«مركز الخليج للدراسات الإيرانية» هو مؤسسة بحثية مستقلة، تُعنى بتوفير دراسات بحثية وميدانية حول الشأن الإيراني، سعيًا إلى تعميق الرؤية الاستراتيجية العامة لإيران، وفهم «الحالة الإيرانية» الراهنة، فضلًا عن تقصي احتماليات التطور المستقبلية في بنية المشروع الإيراني الهادف إلى السيطرة على مقدرات المنطقة، وتصدير الثورة إلى الجوار الإقليمي.

وتقوم رسالة المركز على تحقيق فهم معمّق للمنطقة في ظل تلك الاستهدافات الإيرانية، من خلال توفير دراسات حول التحديات التي تواجه الدول العربية، وتدخلات طهران في هذه الدول، والتطرّق إلى الاتجاهات طويلة الأمد لنظام الملالي. كما يُعد المركز منصة حرة تتيح للأفراد التعبير عن آرائهم حول المنطقة، وما يُحاك لها من إيران وعملائها، مع البحث عن حلول لمختلف المشاكل المرتبطة بالأنشطة العدوانية لنظام الملالي.

يتعامل المركز بموضوعية وحيادية وحرفية ويتبع أعلى معايير الإتقان الدولية عبر دراسات وبحوث عالية الجودة، لتعزيز قدرات الدراسات الإيرانية والارتقاء بمستوى المعرفة وفق معايير تنافسية رفيعة المستوى.

وقد تأسس مركز الخليج منذ عام 2016، برئاسة الباحث والكاتب شريف عبد الحميد، المختص في الشأن الإيراني، وللمركز مقرّان الأول في لندن، بالمملكة المتحدة، والثاني في القاهرة، جمهورية مصر العربية. وهو يعمل منذ ذلك التاريخ من أجل كشف النقاب عن المؤامرات التي تستهدف المنطقة العربية، وفضح المخططات الإيرانية لزعزعة استقرارها بكل السبل.

يستهدف «مركز الخليج» توفير دراسات بحثية للمهتمين والباحثين وصُناع القرار في العالم العربي، من أجل توفير رؤية حقيقية وموضوعية لكل ما يخص الشأن الإيراني، داخليًا وخارجيًا. وذلك بهدف صياغة استراتيجية عربية موحدة لمواجهة المشروع التوسعي الإيراني، من شأنها الحد من التأثيرات السلبية لهذا المشروع على الأمة العربية.

ويستند المركز، في إطار عمله، إلى جهود خبراء وباحثين في الشؤون الإيرانية، لتوفير تحليلات معمّقة حول القضايا السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والأمنية التي تواجه المنطقة العربية من قبل إيران وأذرعها في الدول التي تسيطر على مقاليدها، وهي العراق وسوريا ولبنان واليمن.

يتبنى «مركز الخليج» عددًا من الأهداف الاستراتيجية، من بينها:

- إشاعة المعرفة بالشأن الإيراني، والوصول إلى أوسع دائرة ممكنة من الجمهور العربي، وخاصة من الباحثين والجامعيين والمثقفين.
- إعداد الكتب والدراسات العلمية والأبحاث الاستراتيجية والتقارير حول الشأن الداخلي الإيراني، وعلاقات طهران الخارجية.
- تعزيز قدرة التنبؤ بالأحداث وفق معيار أكاديمي متميز؛ لمواجهة التحديات الاستراتيجية على اختلاف أشكالها.
- رصد دقيق للحالة الإيرانية بكامل تفاصيلها ومستجداتها.
- نشر وسائط إعلامية مقروءة ومرئية ومسموعة حول الشأن الإيراني بعدة لغات، وفقًا لمعايير النشر العلمية والأخلاقية.
- تنظيم المؤتمرات وبناء الشراكات ودعم صُنّاع القرار.
- إنشاء مركز تدريب حول الشأن الإيراني، وتعليم اللغة الفارسية.
- استقطاب وتطوير وتأهيل الكفاءات البشرية المؤهلة لتغطية كافة مجالات وأنشطة المركز.
- توفير بيئة تقنية مساندة كاملة تغطي كافة المجالات، وتضمن سير العمل بسلاسة وسهولة وأمان.

والمركز، إذ ينطلق من بيئة عربية حاضنة، فإنه يتطلع إلى آفاق العالمية الرحبة، مستشرفًا معالم المستقبل، وطامحًا إلى المساهمة في تعميق الوعي العربي بواقع التحديات القائمة، وإدراك خارطة التحولات المستقبلية ذات الأبعاد الاستراتيجية الكبرى، وانعكاساتها على أوضاع منطقة الشرق الأوسط عمومًا، وعلى المجالين العربي والخليجي خصوصًا.

"Alkhaleej Center for Iranian Studies" is an independent research institution dedicated to providing both research and field studies on Iranian affairs. Its goal for deepen the overall strategic understanding of Iran and to comprehend the current "Iranian situation," as well as to investigate potential future developments in the structure of Iran's project, which aims to control the region's resources and export its revolution to neighboring countries.

The center's mission is to achieve a profound understanding of the region in light of Iran's objectives by offering studies on the challenges facing Arab countries, Tehran's interventions in these nations, and the long-term trends of the Iranian regime. Additionally, the center serves as a free platform for individuals to express their opinions on the region and what is being plotted by Iran and its agents, while also seeking solutions to the various problems associated with the aggressive activities of the Iranian regime.

The center operates with objectivity, neutrality, and professionalism, adhering to the highest international standards of excellence through high-quality studies and research to enhance Iranian studies and raise the level of knowledge according to top-tier competitive standards.

Alkhaleej Center was established in 2016, headed by researcher and writer Sherif Abdel Hamid, a specialist in Iranian affairs. The center has two branches: one in London, United Kingdom, and the other in Cairo, Egypt. Since its inception, it has worked to unveil the conspiracies targeting the Arab region and expose Iran's plots to destabilize the region by all means.

"Alkhaleej Center" aims to provide research studies for interested individuals, researchers, and decision-makers in the Arab world, to offer a true and objective view of all that concerns Iran, both domestically and internationally. This is with the goal of formulating a unified Arab strategy to counter Iran's expansionist project, aiming to mitigate the negative effects of this project on the Arab nation.

In its operations, the center relies on the efforts of experts and researchers in Iranian affairs to provide in-depth analyses on political, social, economic, and security issues that the Arab region faces from Iran and its proxies in countries under its control, such as Iraq, Syria, Lebanon, and Yemen.

"Alkhaleej Center" adopts several strategic goals, including:

Disseminating knowledge about Iranian affairs and reaching the widest possible audience in the Arab world, particularly researchers, academics, and intellectuals.

Preparing books, scientific studies, strategic research, and reports on Iran's domestic affairs and its foreign relations.

Enhancing the ability to predict events according to distinguished academic standards, to confront various strategic challenges.

Accurately monitoring the Iranian situation in all its details and developments.

Publishing written, visual, and audio media on Iranian affairs in several languages, following scientific and ethical publishing standards.

Organizing conferences, building partnerships, and supporting decision-makers.

Establishing a training center focused on Iranian affairs and teaching the Persian language.

Attracting, developing, and qualifying skilled human resources to cover all the center's areas and activities.

Providing a fully supportive technical environment that covers all fields and ensures the smooth, easy, and secure operation of the center's work.

The center, emerging from an Arab base, aspires to reach global horizons, envisioning the future and aiming to contribute to deepening Arab awareness of the current challenges. It seeks to understand the map of future transformations with major strategic dimensions and their implications for the Middle East in general, and the Arab and Gulf regions in particular.

شؤون إيرانية

مجلة أسبوعية تصدر شهريًا مؤقتًا عن:
مركز الخليج للدراسات الإيرانية
لندن – القاهرة

www.alkhalej.net

العدد 37
السنة الرابعة
صفر 1446 هـ
أغسطس/آب 2024 م

رئيس المركز
شريف عبد الحميد
Sherif Abdelhamied
Center-in-Chief

مستشار التحرير
د. شادي العفيفي

مجلس التحرير
محمود رأفت
مروان محمود
أحمد النعماني
سحر عزوز

المراسلات:
البريد الإلكتروني (التحرير):
alkhalejnet@gmail.com

الاشتراكات:
السنة الواحدة (اثنا عشر عدداً) تشمل تكلفة البريد
داخل مصر: 1000 جنيه مصري –
اتحاد بريد عربي: 120 دولارًا أمريكيًا –
أوروبا وإفريقيا: 130 دولارًا أمريكيًا – أمريكا
وكندا: 170 دولارًا أمريكيًا –
باقي دول العالم: 200 دولار أمريكي.

الاشتراكات

باسم رئيس المركز: sherif5566@gmail.com
+201002686541
(المركز): +201015039040
(المجلة): +201145773008

خامنئي «يغرّد» طائفيًا!

ظهرت أمراض وأحقاد الطائفية، بوضوح، في تغريدات مرشد إيران علي خامنئي التي أطلقها مؤخرًا على موقع «إكس»، والتي أكدت – من جديد – البُعد الطائفي في المشروع الذي دشّنه نظام الملالي بعد ثورة 1979، ومازال مستمرًا حتى هذه اللحظة.

أثار المرشد الأعلى الإيراني ضجة بتأكيده، في هذه التغريدات الطائفية، أن «المعركة لا تنتهي أبدًا» بين من سمّاها «الجبهة الحسينية» أو الشيعة، و«الجبهة اليزيدية» (أنصار يزيد بن معاوية)، وكان يعني بذلك السنة، وهو ما يؤجج مشاعر الحقد الطائفي، في وقت أحوج ما تكون الأمة الإسلامية إلى التضامن والتكاتف في وجه العدوان الإسرائيلي على أهلنا في قطاع غزة.

وغرّد حساب علي خامنئي الرسمي على منصة «إكس»، تويتر سابقًا: «إني سلم لمن سالمكم وحرب لمن حاربكم»، مؤكدًا: «المعركة بين الجبهة الحسينية والجبهة اليزيدية لا تنتهي أبدًا»!

وبينما تواجه الأمة الإسلامية الآن عدوًا صهيونيًا، أثار خامنئي عدوات قديمة، حين أردف: «تأخذ المعركة بين الجبهة الحسينية والجبهة اليزيدية أشكالًا مختلفة؛ ففي عصر السيوف والرماح لها شكلها الخاص، وفي عصر الذرّة والذكاء الاصطناعي لها شكلٌ آخر. وفي عصر الدعاية والإعلام عبرَ الشّعر والبيان والكلام لها شكلها أيضًا، وفي عصر الإنترنت والكوانتوم وما إلى ذلك، لها شكلٌ مختلف»!

والسؤال الذي يطرح نفسه، هو: لماذا خرج مرشد إيران الآن بمثل هذه التصريحات؟ ولماذا يُقال مثل هذا الكلام حاليًا، إن لم يكن جزءًا من مخطط طائفي شيطاني يُحاك في الظلام ضد هذه الأمة؟

أليس هذا هو ما تريده الولايات المتحدة و(إسرائيل) وحلفائها، وهو ما فعلته أمريكا بالضبط في العراق بعد عام 2003؟

لا نملك، إزاء مثل هذه التصريحات، إلا أن نقول لمرشد إيران خامنئي، ومن يتخذه مرشدًا من غُلاة الشيعة: الفتنة نائمة لعن الله من أيقظها!

شؤون إيرانية

من فيتنام إلى غزة... أيادي أمريكا ملطخة بدماء الشعوب

06

المحتويات

13
غزة... مذابح بـ«رعاية أمريكية»

41
كيف «تستثمر» إيران في حرب غزّة؟

59
انطلاق «المنظمة الدولية لرصد الجرائم ضد الإنسانية»

48
المفكر العربي الكبير عبد الحسين شعبان: «أمراء الطوائف» يسيطرون على مقدّرات الدولة العراقية

10 جهات دولية: إسرائيل ترتكب «جرائم حرب» بلا رادع
يوسف شرف الدين

13 غزة... مذابح بـ «رعاية أمريكية»
إسراء حبيب

17 كيف تقوّض الانتهاكات الحركة الحقوقية الدولية؟
سحر عزوز

21 هل يُدان قادة إسرائيل بـ «الإبادة الجماعية»؟
أحمد النعماني

25 «جحيم الأسرى» في سجون الاحتلال
مروان محمود

29 أطفال غزة... بين مطرقة الموت وسندان الوباء
إسراء حبيب

33 «مقتلة الصحفيين»... الحرب على الحقيقة
سحر عزوز

37 وقائع «حرب التجويع» في غزة
يوسف شرف الدين

41 كيف «تستثمر» إيران في حرب غزّة؟
أحمد النعماني

44 ماذا خسرت الهند بانحطاط المسلمين؟
رضوى شريف

48 «أمراء الطوائف» يسيطرون على مقدّرات الدولة العراقية
شريف عبد الحميد

59 انطلاق «المنظمة الدولية لرصد الجرائم ضد الإنسانية»

61 البيان السنوي للمجلس الوطني للمقاومة الإيرانية

63 علي خامنئي يشعل ضجة بتدوينة «المعركة لا تنتهي أبدًا» بين الشيعة وأنصار يزيد بن معاوية
إسراء حبيب

68 «**تلبيس ابليس**» **بقانون التجنيس** | ج1
سيحق للهنود الذين قاتلوا في العراق تحت علم جيش بريطانيا المطالبة بالجنسية!!
أ.د. عبد السلام الطائي

72 تصريحات الطائفيين
إياد العطية

73 غزة... بالكاريكاتير

78 لماذا نقرأ في زمن الحرب؟

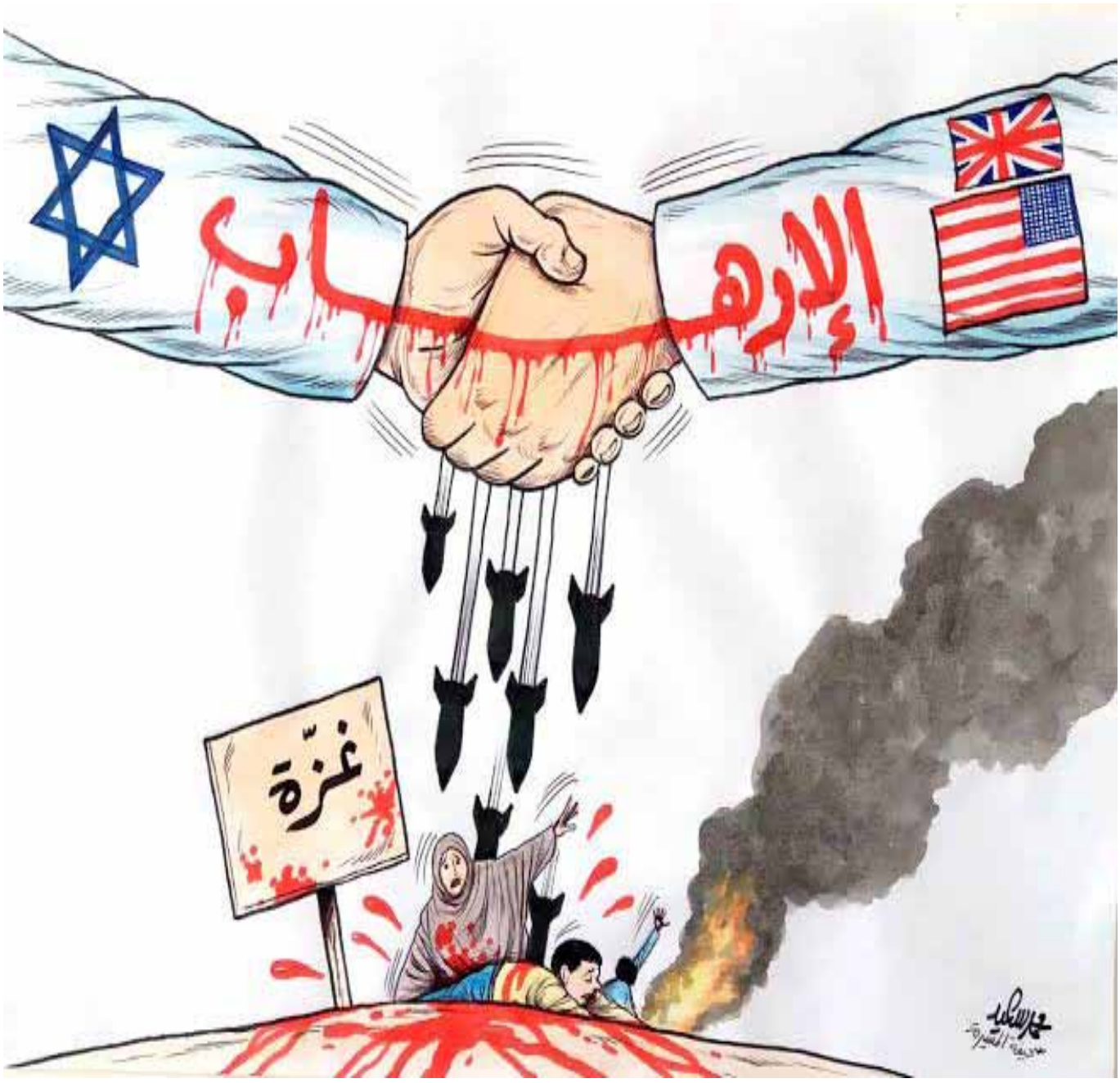
الإرهاب
غزة

من فيتنام إلى غزة... أيادي أمريكا ملطخة بدماء الشعوب

شريف عبد الحميد

لا جدال أن أمريكا، وليس (إسرائيل)، هي من تقود «حرب الإبادة الجماعية» في قطاع غزة، وأن الإدارة الأمريكية دعمت جيش الاحتلال بأسلحة ومساعدات عسكرية بلغت قيمتها نحو 50 مليار دولار منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، رغم ما يرتكبه الاحتلال من مذابح دموية سقط خلالها حتى الآن أكثر من 40 ألف شهيد، ونحو مئة ألف مصاب، فضلًا عن عشرات الآلاف من المفقودين تحت ركام منازل وشوارع غزة المدمرة. وهو ما يؤكد للقاصي والداني، أن أيادي أمريكا ملطخة بدماء الشعوب، من فيتنام وأفغانستان، إلى العراق وغزة.

و«شؤون إيرانية» تؤكد، بما لا يدع مجالًا للتشكيك، أن الولايات المتحدة هي المسؤول الأول، عن الإبادة الجماعية التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة، طيلة ما يربو على أحد عشر شهرًا، قضت خلالها على البشر والحجر. الولايات المتحدة لا تقف ببساطة مكتوفة الأيدي، بفشلها في منع أو معاقبة الإبادة الجماعية للفلسطينيين، بل إنها تعمل بنشاط على تمكين ودعم أخطر جريمة بموجب القانون الدولي، ما يجعلها «متواطئة» بمعنى الكلمة.

ولا شك أن الخطاب الأمريكي المؤيد على طول الخط للعدوان الإسرائيلي، إنما هو جزء من خطاب واشنطن المُزيّف والمُدلّس، الذي يحاول اختراع مسوغات سياسية وأخلاقية للحرب المستمرة، رغم كلفتها الإنسانية الهائلة والموجعة، والتي نزلت بها إلى مستوى جرائم الإبادة الجماعية، حسب فحوى قرار محكمة العدل الدولية الصادر مؤخرًا، وإن لم تملك المحكمة الجرأة الكافية للتصريح بذلك!

إدارة بايدن أمام المحكمة

إذا كان قرار «محكمة العدل الدولية» هو ثمرة لدعوى قضائية رفعتها جنوب أفريقيا، فإن ثمة تحركًا قانونيًا آخر بدأ بدعوى ضد جو بايدن، ووزير الخارجية أنتوني بلينكن ووزير الدفاع لويد أوستن، رفعها «مركز الحقوق الدستورية» بالولايات المتحدة، وتنظر فيها محكمة فيدرالية في ولاية كاليفورنيا.

فحوى هذه الدعوى، أن الثلاثة المُدَّعَى عليهم تواطؤوا في جرائم الإبادة التي ترتكبها (إسرائيل) في قطاع غزة. وفي الواقع أن هذا التواطؤ يقوم على أساس قانوني وأخلاقي قوي، من خلال الفعل السياسي، والفعل العسكري، والمسؤولية القانونية والأخلاقية عن الفعليّن السابقيّن.

وحسب خبراء القانون الدولي، فمن جهة المسؤولية القانونية والأخلاقية، يُعد التسليح السابق - في زمن الحرب ودعمًا لها- انتهاكًا لاتفاقية منع الإبادة الجماعية التي وُقعت عام 1948؛ رغم أن من مسؤوليات الولايات المتحدة منع الإبادة الجماعية بموجب القوانين والأعراف الدولية.

وإذا قارنّا الخطاب السياسي الرسمي الأمريكي حول الحرب -منذ بدايتها وحتى الآن- بالفعليّن السياسي والعسكري الأمريكيين، سنخلص إلى أن إدارة بايدن ساهمت فعليًا في الإبادة الجماعية؛ فقد عطلت أي محاولة لإيقاف الحرب في مجلس الأمن من جهة، وزودت (إسرائيل) بأطنان من الأسلحة خلال الحرب من جهة أخرى، ودافعت عن أداء جيش الاحتلال الإسرائيلي وبررت له باستمرار خلال الحرب، من جهة ثالثة.

صحيح أن الفعل السياسي هو المؤسِّس للفعل العسكري، وأن الفعل العسكري بمثابة خادم للفعل السياسي، ولكن الفعل العسكري يتسم بسمات أساسية تجعله أبلغ تأثيرًا وأصرح في المسؤولية القانونية والأخلاقية.

> الولايات المتحدة هي المسؤول الأول عن الإبادة الجماعية التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي في القطاع

شاهد من أهلها

ليس هناك أصدق من شهادة شاهد من أهلها، فقد تساءل ضابط أمريكي متقاعد وأستاذ تاريخ اسمه وليام أستور، في مقال له مؤخرًا: إذا كانت الولايات المتحدة و(إسرائيل) تدافعان عن القتل الجماعي في غزة، بل وتصفانه بأنه أمر إيجابي، بهزيمة حركة المقاومة الفلسطينية، فما الأمل الذي يمكن أن يتشبث به الجنس البشري للنجاة من فناء كوكب الأرض؟

ووصف أستور في مقاله بموقع «ذا نيشن»، بلاده بأنها مدمنة حروب وقتل وعنف، ولديها استعداد هائل للمزيد، مشيرًا إلى الحروب والاستعدادات المفرطة لها في كل مكان بالولايات المتحدة، حيث تنفق الحكومة على جيشها أكثر مما تنفقه الدول العشر التالية مجتمعة، مع أن معظمها من الحلفاء.

وأضاف، أن الإنفاق الأمريكي «الدفاعي» يقترب حاليًا من تريليون دولار، وأنهم - أي الأمريكيين- بحاجة إلى علاج ليواجهوا إدمانهم للحروب والتدمير، لكنه يستدرك بأن قادتهم لا يرون أي سبب لتغيير أساليبهم عندما يتعلق الأمر بالحرب والاستعداد للصراعات المستقبلية.

وأورد أمثلة، قال إنها بسيطة، ليدلل بها على أن قادة أمريكا غير قادرين على تغيير أساليبهم، فقال إن الرئيس جو بايدن، الذي أقسم قبل عطلة عيد الفصح هذا العام، أن معاناة الفلسطينيين في غزة قد «دمرته شخصيًا»، أصرت إدارته على أن قرار مجلس

الأمن الدولي الداعي لوقف إطلاق النار في غزة «غير ملزم»، وأعقبت ذلك بشحن 1800 قنبلة تزن الواحدة منها ألفي رطل، وأسلحة أخرى إلى (إسرائيل)، من المفترض أن يتم استخدامها في غزة.

وأضاف أن مستشار الأمن القومي ووزير الخارجية السابق هنري كيسنجر، الذي توفي مؤخرًا، كان سيحمر خجلًا من دعمهم الكامل للحرب ومبيعات أسلحتهم، وهو الذي كان متورطًا بعمق في تدمير فيتنام وكمبوديا ولاوس. وأشار الكاتب إلى أن تقسيم العالم إلى معسكرات مسلحة على أساس الخوف يبدو أمرًا أساسيًا في سياسات الولايات المتحدة الخارجية، وهو واقع يتردد صداه الآن في السياسة الداخلية أيضًا، حيث يزايد الحزبان الديمقراطي والجمهوري على بعضهما بعضًا في الاستعداد لشن الحروب، وكأن كل شيء في عالم أمريكا هو حرب!

وشهد مايو/أيار الماضي، موقفًا نادرًا تمثّل باتخاذ موظفين في القضاء الأمريكي موقفًا علنيًا بشأن قضية عامة ولو بصورة مجهولة، حيث أصدر 25 موظفًا قضائيًا في أمريكا بيانًا انتقدوا فيه «القيود القضائية» التي تمنعهم من معارضة إجراءات (إسرائيل) بحق الفلسطينيين، وعارضوا في البيان «تواطؤ» حكومتهم في جريمة «الإبادة الجماعية».

وجاء في نص البيان: «على الرغم من أن قواعد القضاء تمنعنا من التأييد العلني في هذا الوقت، نكتب هذا الخطاب كبادرة صغيرة منا للتعبير عن حبنا وتضامننا مع الفلسطينيين».

وقّع الموظفون على البيان دون الكشف عن هويتهم، مشيرين إلى أنهم أُجبروا على أن يكونوا «متفرجين سلبيين على الهجوم الإسرائيلي على غزة»، أو مواجهة الفصل إذا انخرطوا بشكل علني في نشاط سياسي.

من جهة ثانية، نشرت صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية، مقالًا للكاتبة الصحفية «ميجان كاي ستاك»، انتقدت فيه ما وصفته بالموقف «الساذج واللامبالاة» الذي تتعامل به الإدارة الأمريكية مع قضية مؤلفة من 84 صفحة قُدمت إلى محكمة العدل الدولية، وتحمل أدلة دامغة تؤكد انتهاك (إسرائيل) لالتزاماتها بموجب الاتفاقية الدولية لمنع الإبادة الجماعية في عام 1948.

كاي ستاك، قالت في مقالها، أن إدارة بايدن استخدمت لهجة الرفض في ما يتعلق بالسؤال عمّا إذا كانت (إسرائيل) ترتكب إبادة جماعية في غزة أمام محكمة العدل الدولية، مشيرة إلى أن وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن

أمريكا، وليس (إسرائيل)، هي من تقود حرب الإبادة الجماعية في قطاع غزة

قال خلال زيارته (تل أبيب) مؤخرًا: «إن تهمة الإبادة الجماعية لا أساس لها من الصحة»، كما هتف المتحدث باسم مجلس الأمن القومي جون كيربي: «لا قيمة له، ويؤدي إلى نتائج عكسية، ولا أساس له في الواقع على الإطلاق».

واختتمت الكاتبة مقالها بالقول، إنه إذا تبين لمحكمة العدل الدولية أن العنف في غزة يمثل إبادة جماعية، فقد يتم اتهام الولايات المتحدة بالتواطؤ فيها، وهي جريمة في حد ذاتها، ونظرًا للقوة المطلقة التي تتمتع بها الولايات المتحدة وسجلها الحافل بالإفلات من العقاب على المستوى الدولي، فإن احتمالات حدوث أي عواقب كبيرة قد تكون ضئيلة، ولكن مع ذلك، ينبغي للأمريكيين أن يفهموا أن القضية جوهرية وخطيرة، وأن حكومتهم متورطة فيها».

> الخطاب الأمريكي المؤيّد على طول الخط للعدوان الإسرائيلي جزء من خطاب واشنطن المُدلّس

غزة تحت «الإبادة الجماعية»

مع تصاعد وتيرة العدوان الإسرائيلي الهمجي على قطاع غزة، المستمر منذ نحو 11 شهرًا، وثقّت أجهزة الأمم المتحدة ومنظمات حقوقية دولية، ارتكاب قوات الاحتلال الإسرائيلي جرائم ضد الإنسانية، بلا رادع من قانون دولي أو أعراف إنسانية، من بينها شن غارات عشوائية على السكان المدنيين، تسببت في استشهاد أكثر من 40 ألف شهيد حتى الآن.

ومنذ بدء العدوان الإسرائيلي، انهارت الأوضاع المعيشية في القطاع، خصوصًا مع تصاعد كثافة القصف الجوي والبري والبحري، الذي استهدف أشكال الحياة كافّة، وتحوّل غزة إلى ساحة حرب مفتوحة، الأمر الذي أكد سعي وقات الاحتلال إلى تحويل القطاع لمنطقة غير قابلة للحياة، وتهجير السكان قسريًا الفلسطينيين إلى مكان آخر.

أما من نجوا من القصف والمجازر، يمارس الاحتلال بحقّهم حربًا من نوع آخر، لا تقل فتكًا، هي «حرب التجويع» التي أجبرت السكان على أكل حشائش الأرض والأعلاف للبقاء على قيد الحياة.

وبعد نحو 11 شهرًا من العدوان المستمر، باتت المجاعة تهدّد معظم سكان القطاع المحاصر والمدمّر، حيث أظهر تقرير أممي أن نصف سكان غزة يعانون «الجوع الكارثي»، وأن 90% من الأطفال يعانون سوء التغذية الحاد.

قام جيش الاحتلال الإسرائيلي بعملية تدمير منهجية وشاملة للمدن والمخيمات والبلدات الفلسطينية في القطاع، أتت على المباني السكنية ومختلف البنى التحتية التي تزود الخدمات الضرورية لحياة المواطنين المدنيين مثل الكهرباء والماء، وكذلك مختلف المؤسسات بما في ذلك المدارس والجامعات والمستشفيات والمساجد والكنائس والمؤسسات التابعة للأمم المتحدة والمنشآت الاقتصادية والصناعية وطرق المواصلات وحتى الحقول الزراعية. وهي جرائم «إبادة جماعية» بكل المقاييس.

ويؤكد المراقبون، أن أمريكا، وليس (إسرائيل)، هي من تقود «حرب الإبادة الجماعية» في قطاع غزة، وأن الإدارة الأمريكية دعمت جيش الاحتلال بأسلحة ومساعدات عسكرية بلغت قيمتها نحو 50 مليار دولار منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، رغم ما يرتكبه الاحتلال من مذابح دموية سقط خلالها حتى الآن أكثر من 40 ألف شهيد، ونحو مئة ألف مصاب، فضلاً عن عشرات الآلاف من المفقودين تحت ركام منازل وشوارع غزة المدمرة.

بعد وصول عدد الضحايا إلى 40 ألف شهيد

جهات دولية: إسرائيل ترتكب «جرائم حرب» بلا رادع

الأمم المتحدة تتهم الاحتلال الإسرائيلي بارتكاب جرائم حرب

يوسف شرف الدين

مع تصاعد وتيرة العدوان الإسرائيلي الهمجي على قطاع غزة، المستمر منذ نحو 11 شهرًا، وثّقت أجهزة الأمم المتحدة ومنظمات حقوقية دولية، ارتكاب قوات الاحتلال الإسرائيلي جرائم ضد الإنسانية، بلا رادع من قانون دولي أو أعراف إنسانية، من بينها شن غارات عشوائية على السكان المدنيين، تسببت في استشهاد أكثر من 40 ألف شهيد حتى الآن، مؤكدة أنه هذه الهجمات يجب التحقيق فيها على أنها «جرائم حرب».

وأكد تقرير حديث نشرته «منظمة العفو الدولية» مؤخرًا، أن المنظمة أجرت منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023، تحقيقات متعمقة في 16 غارة جوية إسرائيلية، أسفرت عن مقتل ما مجموعه 370 مدنيًا، من بينهم 159 طفلاً، وخلفت مئات الجرحى. ووجدت «العفو الدولية» أدلة على ارتكاب القوات الإسرائيلية جرائم حرب، بما في ذلك الهجمات المباشرة على المدنيين والأعيان المدنية أو الهجمات التي لا تفرّق بين المدنيين والعسكريين، فضلاً عن الهجمات غير القانونية الأخرى والعقاب الجماعي للسكان المدنيين. وتطالب منظمة العفو الدولية المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بالإسراع في تحقيقاتها في الوضع في فلسطين.

> تحريض وزراء إسرائيليين على ارتكاب «الإبادة الجماعية» ضد الفلسطينيين جريمة بموجب القانون الدولي

وأشار التقرير، إلى امتناع قوات الاحتلال الإسرائيلي – بشكل عمدي- عن اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة، لتلافي أو تقليل الضرر اللاحق بالمدنيين المحتمين بمخيمات النازحين، أثناء تنفيذ هجمتين في جنوب قطاع غزة المحتل في مايو/أيار الماضي. ويُرجح أن الهجمتين لم تفرّقا بين المدنيين والعسكريين،

امرأة فلسطينية تجلس بين الأنقاض بعد غارة جوية إسرائيلية على مدينة غزة

وأن إحداها غير متناسبة. ويجب التحقيق في كلتا الهجمتين باعتبارهما «جرائم حرب».

وحسب التقرير، أدت غارتان جويتان شنتهما (إسرائيل) في 26 مايو/أيار على «مخيم السلام» الكويتي، وهو مخيم مؤقت للنازحين في تل السلطان غرب رفح، إلى مقتل ما لا يقل عن 36 شخصًا – من بينهم ستة أطفال – وإصابة أكثر من 100 آخرين. وكان أربعة، على الأقل، من القتلى من المقاتلين. وتألفت الغارات الجوية، التي استهدفت اثنين من قادة حماس المقيمين وسط المدنيين النازحين، من قنبلتين موجهتين من طراز GBU-39 أمريكيتَيْ الصنع.

واستخدام هذه الذخائر، التي تطلق شظاياها القاتلة على مساحة واسعة، في مخيم لإيواء يؤوي مدنيين في ملاجئ مؤقتة مكتظة بالناس، يشكل هجومًا غير متناسب ولا يفرّق بين المدنيين والعسكريين، ويجب التحقيق فيه أيضا باعتباره «جريمة حرب.»

وفي 28 مايو/أيار الماضي، في الحادثة الثانية، أطلق جيش الاحتلال الإسرائيلي ثلاث قذائف مدفعية، على الأقل، على موقع في منطقة «المواصي» في رفح، والتي يصفها جيش الاحتلال الإسرائيلي بأنها «منطقة إنسانية».

وأسفرت الغارات عن مقتل 23 مدنيًا – بينهم 12 طفلاً وسبع نساء وأربعة رجال – وأصابت العديد من الأشخاص الآخرين. وخلص التقرير إلى أن هذه الغارة، التي أخفقت في التفريق بين المدنيين والأهداف العسكرية باستخدام ذخائر غير موجهة في منطقة مليئة بالمدنيين الذين يحتمون بالخيام، كانت عشوائية ويجب التحقيق فيها باعتبارها جريمة حرب.

وتحدثت المنظمة إلى ناجين وشهود عيان، وحللت صور الأقمار الاصطناعية وتحققت من الصور ومقاطع الفيديو للتحقيق في عمليات القصف الجوي التي نفذتها القوات الإسرائيلية في الفترة من 7 إلى 12 أكتوبر، والتي أدّت إلى دمار مروّع، وفي بعض الحالات، قضت على عائلات بأكملها.

> الأمم المتحدة: جيش الاحتلال مسؤول عن جرائم ضد الإنسانية تم ارتكابها على نطاق واسع

جرائم ضد الإنسانية

من جهة أخرى، أكد تحقيق أجرته الأمم المتحدة، ونشرته على موقعها الرسمي في 12 يونيو/حزيران الماضي، أن السلطات الإسرائيلية مسؤولة عن جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية تم ارتكابها على نطاق واسع خلال عملياتها وهجماتها العسكرية في غزة في ومنذ 7 أكتوبر 2023 وفقًا للتقرير الجديد الصادر عن لجنة التحقيق الدولية المستقلّة التابعة للأمم المتحدّة المعنية بالأرض الفلسطينية المحتلّة، بما في ذلك القدس الشرقية، و(إسرائيل).

فتاة فلسطينية تسير وسط الأنقاض بعد يوم من عملية قامت بها القوات الخاصة الإسرائيلية في مخيم النصيرات بوسط قطاع غزة، 9 يونيو 2024 (أ ف ب)

ويُعد تقرير اللجنة، هو تحقيق الأمم المتحدّة الأول والشامل في أحداث 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 وما حصل منذ ذلك التاريخ. وقد استندت اللجنة على مقابلات عن بُعد مع ضحايا وشهود وإرسال بعثات إلى تركيا ومصر، وعلى آلاف المعلومات المستمدة من مصادر علنية التي تم التأكد منها عبر التحاليل الجنائية المتقدمة، ومئات التقرير التي وردت عقب الدعوة لتقديم المعلومات والإفادات الخطيّة وصور الأقمار الصناعية وتقارير الطب الشرعي. وأعاقت (إسرائيل) تحقيقات اللجنة ومنعت وصولها إلى (إسرائيل) والأرض الفلسطينية المحتلّة.

ركزت الجرائم التي ترتكبها الآلة العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة، على قتل المدنيين وموظفي الوكالات الإنسانية الدولية والأطفال العزل، وقصف المدن والمساكن والمستشفيات ومراكز الإيواء، وتدمير المباني، والتهجير القسري للسكان المدنيين، ورفض أي هدنة انسانية ومحاصرة القطاع، ومنع إدخال المساعدات الأساسية إليه؛ بما فيها الغذاء والدواء والمياه والكهرباء والوقود.

وبتطبيق هذه الأفعال الإجرامية على معاني «جرائم الحرب» المحددة بالنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، يتبين أن (إسرائيل) ترتكب يوميًا وعلى نحو واسع ومستمر، جرائم حرب ضد قطاع غزة، بالإضافة إلى غيرها من أنواع الجرائم، مما يستوجب مساءلتها القانونية دوليًا عن ذلك.

وخلال أول شهرين ونصف من العدوان على غزة، وجدت اللجنة أن (إسرائيل) ارتكبت جرائم حرب، بالإضافة إلى جرائم ضد الإنسانية، تم تعريف الأخيرة على أنها «هجوم منهجي واسع النطاق موجه ضد السكان المدنيين». وتشمل جرائم الحرب التي ترتكبها (إسرائيل) التجويع والاحتجاز التعسفي وقتل وتشويه «عشرات الآلاف من الأطفال».

من جهة ثانية، وفق التحقيق الأممي، فإن تصريحات مسؤولين إسرائيليين، بما فيها تلك التي عكست سياسة إلحاق نطاق واسع من الدمار وقتل أعداد كبيرة من المدنيين، ترقى إلى مستوى التحريض، وقد تشكل جرائم دولية خطيرة أخرى. إن التحريض المباشر والعلني لارتكاب الإبادة الجماعية، أينما وقع، يُعد جريمة بموجب القانون الدولي، حتى لو تم من قبل أفراد ليس لديهم سلطة مباشرة للقيام بالأعمال العدائية. التحريض على التمييز أو العداوة أو العنف، هو انتهاك خطير للقانون الدولي لحقوق الإنسان، وقد ترقى إلى مستوى الجريمة الدولية.

وفي الضفة الغربية، ارتكبت قوات الاحتلال الإسرائيلية جرائم العنف الجنسي والتعذيب، والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية، والاعتداء على كرامة الشخص، وجميعها تعتبر جرائم حرب. علاوة على ذلك، سمحت الحكومة والقوات الإسرائيلية وحرّضت على حملة هجمات عنيفة من قبل مستوطنين ضد تجمعات سكانية فلسطينية في الضفة الغربية المحتلة.

وتقول الحقوقية الدولية أنياس كالامار: «لقد أظهرت القوات الإسرائيلية، في نيتها المعلنة استخدام كافة الوسائل لتدمير حماس، ازدراءً صادمًا لأرواح المدنيين. لقد دمرت شارعًا تلو الآخر من المباني السكنية، مما أسفر عن مقتل المدنيين على نطاق واسع وتدمير البنية التحتية الأساسية، بينما تؤدي القيود الجديدة التي فرضتها إلى النفاد السريع للمياه والأدوية والوقود والكهرباء في غزة. وأكدت شهادات شهود العيان والناجين، مرارًا وتكرارًا، أن الهجمات الإسرائيلية قد دمرت العائلات الفلسطينية وتسببت في دمار كبير لم يترك لأقارب الناجين سوى الركام ليذكّرهم بأحبائهم».

■ المصادر:

1- تحقيق الأمم المتحدة يحمّل السلطات الإسرائيلية ومجموعات فلسطينية مسلحة مسؤولية ارتكاب جرائم حرب وانتهاكات أخرى جسيمة للقانون الدولي، موقع الأمم المتحدة، 12 يونيو/حزيران 2024.

2- جرائم الحرب في قطاع غزة، موقع الدستور الأردنية، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2023.

3- إسرائيل/ الأرض الفلسطينية المحتلة: ينبغي التحقيق في الهجمات الإسرائيلية على حماس وغيرها من مقاتلي الجماعات المسلحة، والتي قتلت عشرات المدنيين النازحين في رفح، باعتبارها جرائم حرب، موقع منظمة العفو الدولية، 26 أغسطس/آب 2024.

العدوان الصهيوني الدموي يدخل شهره الحادي عشر

غزة... مذابح بـ «رعاية أمريكية»

إسرائيل تواجه جرائم ارتكاب إبادة جماعية في غزة

إسراء حبيب

شهد قطاع غزة، منذ بدء العدوان الإسرائيلي في السابع من أكتوبر/تشرين الأول الماضي، وعلى مدار نحو 11 شهرًا من القصف الجوي والبري والبحري، جرائم إبادة جماعية للسكان المدنيين لم يشهدها التاريخ الحديث، حوّلت غزة إلى «حفرة من الجحيم».

لا يتورع جيش الاحتلال الإسرائيلي منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول الماضي، حتى هذه اللحظة، عن ارتكاب «مذابح يومية» في قطاع غزة، يُريق خلالها دماء المدنيين الفلسطينيين الأبرياء، تحت سمع وبصر العالم أجمع، من قصف المستشفيات ومراكز الإيواء، إلى المدارس التي تأوي النازحين من المدنيين العُزل، وحتى دور العبادة والبيوت التي جرى هدمها بالقنابل والصواريخ الموجهة على رؤوس السكان.

وأسفر هذا العدوان البربري، الذي يتم برعاية أمريكية صريحة، عن استشهاد أكثر من 40 ألف فلسطيني، وإصابة نحو 90 ألفًا آخرين، أي أكثر من إجمالي الذين سقطوا في الصراع مع (إسرائيل) على مدار السنوات الخمس عشرة الماضية.

وتذهب تقديرات حقوقية، تم الإعلان عنها مؤخرًا، إلى أن العدد الحقيقي للشهداء قد يبلغ أضعاف العدد المعلن عنه، نظرًا لأن كثيرًا من جثامين هؤلاء الشهداء لا تزال مطمورة تحت أنقاض المنازل التي قصفها جيش الاحتلال في عدوانه المتواصل على القطاع.

مذبحة الأطفال مستمرة

استشهد ضمن هذا العدد الكبير من الضحايا الأبرياء، ما لا يقل عن 15 ألفًا من أطفال غزة، جراء ذلك العدوان الإسرائيلي المستمر، والذي لا يلتزم خلاله جيش الاحتلال بأي قوانين دولية أو معايير إنسانية.

ووفق تقرير لـ «المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان»، فإن «قتل الأطفال والرضع

الهجمات الإسرائيلية الهمجية على القطاع أسفرت عن استشهاد أكثر من 40 ألف فلسطيني

تقديرات حقوقية: العدد الحقيقي للشهداء أضعاف المُعلن لأن كثيرًا من الجثامين لا تزال تحت الأنقاض

حرب الإبادة تستهدف قطاع غزة بأكمله

الفلسطينيين في العدوان الإسرائيلي على القطاع المحاصر، بلغ معدلًا غير مسبوق في تاريخ الحروب، جراء استهدافه المباني والتجمعات السكنية».

فيما أكدت «الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال» فرع فلسطين، أن 120 طفلًا فلسطينيًا يُقتلون كل يوم، جراء قصف جيش الاحتلال الإسرائيلي المتواصل على قطاع غزة جراء الغارات، وتدمير المنازل على رؤوسهم، كما تخلف إصابات فظيعة بالشظايا والحروق، وسقوط الحجارة والركام فوق أجسادهم.

وإلى جانب تكثيف العدوان المتواصل والذي يخلف ضحايا على مدار الساعة، شكّل انقطاع الكهرباء عن المستشفيات خطرًا على حياة المرضى والمصابين والأطفال الرضع فيها. حيث أصبحت الحاضنات في وضع كارثي يهدد حياة الرضع والخدج، جراء تصاعد أزمتي الكهرباء والغذاء، وجرى خلال ذلك إجراء عمليات «بتر أطراف» لمصابين دون تخدير.

يؤكد المراقبون الحقوقيون أن توصيف جريمة «الإبادة الجماعية» ينطبق على ما جرى ويجري في قطاع غزة، إذ يخضع الإنسان في غزة عمدًا لقصف وتجويع وحصار يُراد بها تدميره كليًا أو جزئيًا، للقضاء على أي رغبة لديه في المقاومة.

ومن خلال الحصار وفرض إدخال محدود للمواد الغذائية، فيتأثر جميع السكان بذلك، ولا سيما الأطفال الذين يبقون في قيد الحياة، والذين سوف يعانون من نقص في النمو، ما يعني قتلًا مستقبليًا لجماعة كاملة من البشر، كما عرّفت محكمتا يوغوسلافيا ورواندا «الإبادة الجماعية».

إلى ذلك، أكد مدير مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في نيويورك، كريج مخيبر، عبر رسالة رسمية وجهها إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان فولكر تورك: «إننا نشهد الإبادة الجماعية تتكشف أمام أعيننا، ولم تتمكن المنظمة التي نخدمها من إيقافها».

وأضاف مدير مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، أنه عاش في غزة وعمل في مجال حقوق الإنسان للأمم المتحدة في التسعينيات، وكان شاهدًا على ما ترتكب (إسرائيل) فيها من جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. واتهم الولايات المتحدة وبريطانيا والدول الأوروبية بتوفير غطاء سياسي ودبلوماسي للفظائع التي ترتكبها (إسرائيل).

وكتب مخيبر، أنه بعد أن شهد ما حدث في رواندا، والبوسنة، وللمدنيين الروهينجا في ميانمار، فشلت الأمم المتحدة مرارًا وتكرارًا في وقف الإبادة الجماعي. وتابع: «أيها المفوض السامي، نحن نفشل مرة أخرى» في غزة».

مجازر برعاية أمريكية

اللافت أن كل المجازر التي ارتكبتها (إسرائيل) بحق الفلسطينيين في قطاع غزة، استخدمت فيها أنواعًا جديدة من القنابل التي

الرئيس الأمريكي جو بايدن أحلّ دم أهل غزة وأعطى إسرائيل الضوء الأخضر لارتكاب إبادة جماعية

غارة إسرائيلية على مخيم في منطقة المواصي في خان يونس بجنوب قطاع غزة في 13 يوليو 2024. (رويترز)

يتسبب بعضها بحروق تصيب 80% من أجساد الشهداء والجرحى، وهي قنابل أمريكية الصنع، زُودت (إسرائيل) بها أخيرًا.

ظهر الدور الأمريكي المباشر في الإبادة الجماعية من خلال زيارات وزير الخارجية أنتوني بلينكن والدفاع لويد أوستن، وتأكيد جميع مسؤولي وموظفي الإدارة الأمريكية تأييدهم لما تقوم به (إسرائيل)، وتزويدها بصنوف من الذخائر المحرمة دوليًا وتلك التي لا يجب أن تُستخدم ضد السكان ومساكنهم. ولا يمكن استثناء قادة بريطانيا وفرنسا وإيطاليا من المسؤولية عبر تأييدهم الجريمة، مباشرة، أو من خلال سكوتهم عنها.

وفي يوليو/تموز الماضي، كشف مسؤول رفيع في الإدارة الأمريكية، لأول مرة، عن قيمة المساعدات الأمنية التي قدمتها واشنطن لـ (إسرائيل) منذ شنها حربًا على قطاع غزة في 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي والتي بلغت 6.5 مليارات دولار.

ووفقًا لصحيفة «واشنطن بوست»، فإن هذه الأرقام التي لم يُعلن عنها مسبقًا، شكلت جزءًا من النقاشات التي جرت هذا الأسبوع مع الوفد الإسرائيلي خلال زيارة لواشنطن بقيادة وزير دفاع الاحتلال الإسرائيلي يوآف غالانت، ووسط ادعاءات إسرائيلية بإبطاء إدارة الرئيس جو بايدن وتيرة تقديم المساعدات. وتحدث المسؤول عن حجم المساعدات باعتبارها «مؤشرًا» على مدى عمق الدعم الأمريكي لـ (إسرائيل)، واصفًا الأمر بأنه «ضخم للغاية».

وفي مايو/أيار الماضي، اتخذت الإدارة الأمريكية قرارًا نادرًا بتعليق شحنة قنابل زنة 2000 باوند و500 باوند كانت متجهة إلى (إسرائيل)، ما يعكس زيادة حالة القلق بشأن ارتفاع أعداد الضحايا.

وأثار تعليق الشحنة غضب كل من المانحين الديمقراطيين المؤيدين لـ (إسرائيل)، وفي ذلك الوقت، أكدت الإدارة لأعضاء الكونجرس أن كميات كبيرة من المساعدات العسكرية الأميركية «لا تزال تتدفق على (إسرائيل)»، ولكنها رفضت الكشف علنًا عن الرقم الإجمالي.

وفي مذكرة داخلية بين القيادة الديمقراطية في مجلس النواب وأعضاء في الكونجرس، حصلت عليها «واشنطن بوست»، قال القادة الديمقراطيون إن تعليق بايدن لشحنة القنابل الثقيلة يمثل «أقل من 1% من إجمالي الدعم العسكري الذي تقدمه الولايات المتحدة إلى (إسرائيل) منذ اندلاع الحرب»، في مؤشر مبكر على الكم الهائل من المساعدات الأمنية.

يؤكد الباحث الفلسطيني أنيس محيسن، أن (إسرائيل) وداعموها لن يكونوا بمنأى، يومًا ما، عن المحاسبة، إذ لا تخضع جريمة الإبادة الجماعية، سواء ارتكبت وقت الحرب أو وقت السلم، للتقادم، كما نصت على ذلك اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية لسنة 1968. ولذلك يمكن الشروع بالإجراءات القضائية مهما كانت الفترة الزمنية التي مضت على ارتكاب الجريمة.

منظمة العفو الدولية وجدت أدلة على ارتكاب الاحتلال هجمات عشوائية ضد المدنيين في غزة (الأناضول)

ويضيف محيسن، «لقد برهنت دول الغرب وعلى رأسها الولايات المتحدة، أنها جهات محرضة، إن لم تكن مشتركة مباشرة، في جرائم الإبادة الجماعية في غزة، وذلك من خلال اعتبار كل ما تقوم به (إسرائيل) بمثابة دفاع عن النفس، على الرغم من أنها دولة احتلال لا ينطبق عليها مبدأ الدفاع عن النفس. فالرئيس الأمريكي جو بايدن أحلّ دم أهل غزة وأعطى (إسرائيل) الضوء الأخضر لارتكاب إبادة جماعية، حتى إنه وافق على مسعى (إسرائيل) لطرد الغزيين من أرضهم إلى صحراء سيناء، وهو الأمر الذي رفضته مصر رفضًا قاطعًا».

■ المصادر:

1- غزة: أكبر من جرائم حرب إنها إبادة جماعية، موقع مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 4 نوفمبر/تشرين الثاني 2023.

2- حصيلة ضحايا العدوان الإسرائيلي على غزة تقترب من 10 آلاف شهيد، موقع بلقيس، 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2023.

3- كل الفلسطينيين أعداء يجب طردُهم، موقع العربي الجديد، 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2023.

4- صحة غزة: 40 ألفا و602 شهيدا ضحايا الحرب الإسرائيلية، موقع وكالة الأناضول، 29 أغسطس/آب 2024.

كتاب العدد

يد الله

لماذا تضحي الولايات المتحدة بمصالحها من أجل إسرائيل؟

«غريس هالسل» كاتبة أمريكية بارزة، عملت كمحررة لخطابات الرئيس الأمريكي الأسبق «ليندون جونسون»، وصحفية ومؤلفة لعدد من الكتب المميزة، وكان أبرزها كتاب «النبوءة والسياسة» الذي صدر في الولايات المتحدة في نهاية الثمانينات، وأثار ردود فعل واسعة، ويعد من أبرز الكتب التي فتحت ملف «المسيحية الصهيونية» من داخلها، حيث كانت الكاتبة أحد أتباعها ودفعت مقابل ذلك ثمنًا باهظًا فيما بعد، حيث اختفى الكتاب بعد صدوره، وكانت نسخهُ تسحب من السوق أولًا بأول، وتعرضت الكاتبة لضغوط صهيونية لازمتها طيلة حياتها.

وعلى الرغم من وقوفها لنصرة الحق العربي والإسلامي في القدس وفلسطين وتعرضها للعزلة والاضطهاد في بلدها وبين شعبها، وتحملت الكثير من أجل الوقوف مع الحق، إلا أن الإعلام العربي لم يذكرها حتى بعد مماتها في 24 يناير/كانون الثاني 2002م.

كتاب «يد الله» يبحث في مدى تأثير الحركة الأصولية المسيحية في الولايات المتحدة على المجتمع الأمريكي وعلى أصحاب القرار في البيت الأبيض وفي الكونغرس على حد سواء.

يقول مترجم الكتاب إلى العربية الأستاذ «محمد سماك» في مقدمته: «عملت على ترجمة الكتاب بحماس وأدركت وأنا غارق في فصولة الأربعة عشر أن قراءة هذا الكتاب ضرورية لأنه يجيب على علامة الاستفهام الكبيرة التي تلازم السياسة

بسبب كيّل الغرب بـ «مكياليّن» في مجال حقوق الإنسان

كيف تقوّض الانتهاكات الحركة الحقوقية الدولية؟

أكذوبة العالم الحر.. غزة فضحت منظمات حقوق الإنسان

لم يترك الاحتلال الإسرائيلي، منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول الماضي، جريمة واحدة من الجرائم التي نصّ عليها «نظام روما الأساسي» للمحكمة الجنائية الدّولية، ولا تلك التي نصّت عليها «اتفاقيات جنيف» الأربع، ولا أية جريمة أخرى نص عليها ميثاق أو عرف دولي قديم أو حديث، إلا وارتكبها على مرأى ومسمع من العالم.

مارس الاحتلال الإسرائيلي جرائم الإبادة الجماعية، والجرائم ضدّ الإنسانية، وجرائم الحرب، والتهجير القسري، واستهدف المستشفيات والمرافق الصّحية ودور العبادة، وقطع إمدادات الماء والكهرباء، وقصف المناطق التي أعلن هو نفسه بأنها «آمنة»، ناهيك عن استهداف الصحافيين وطواقم الإسعاف وشاحنات الإغاثة.

وفي مواجهة هذه الجرائم، تقف كل منظومة القيم في المجتمع الغربي، التي يزعم أنه أسّسها على احترام حقوق الإنسان، عاجزةً أمام حرب إبادة جماعيةَ، يصفها الكيان المحتل وداعموه من الدّول الغربية بأنها «حرب عادلة»، و«دفاع مشروع عن النفس».

سياسة «المعايير المزدوجة»

مع كل جريمة يرتكبها جيش الاحتلال في قطاع غزة، تسقط قيم ومبادئ القانون الدولي الإنساني، ولن ينهي الاحتلال حربه الشعواء على غزة إلا وستكون المنظومة الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان قد فقدت كل مصداقيتها وصارت بلا معنى.

وبينما تمثل الانتهاكات الإسرائيلية بحق المدنيين في غزة واحدة من أوضح السوابق في

سحر عزوز

منظومة القيّم الغربية التي تدّعي احترام حقوق الإنسان تقف عاجزة أمام حرب «إبادة جماعية»

العالم، منذ أكثر من 70 عامًا، يمنح الغرب الكيان الصهيوني دعمًا غير مقيّد، لارتكاب المزيد من جرائم حرب والجرائم ضد الإنسانية، يومًا بعد يوم.

ويثير الموقف الغربي المتمثل في وجود إرادة سياسية جماعية على دعم (إسرائيل) وحمايتها من المحاسبة، قلق المنظمات الدولية الحقوقية ومخاوفها، التي ترى في هذه المواقف تقويضًا للمبادئ الأساسية القانونية التي يقوم عليها النظام الدولي الحالي.

وقال عمر شاكر، مدير منظمة «هيومن رايتس ووتش» في الشرق الأوسط، إن «سياسة المعايير المزدوجة للحكومات الغربية لا تلحق الضرر فقط بالحماية المدنية للفلسطينيين، وإنما لها تداعيات على المستوى العالمي، لأنها تتحدى الالتزام الأساسي لهذه الدول بالقانون الدولي والقواعد التي يستند لها النظام الدولي».

وأشار شاكر إلى أن عدم الاعتبار لهذه الالتزامات يشكل خطرًا حقيقيًا على المبادئ الحقوقية، ويقوض قدرة المجتمع الدولي على حماية المدنيين في كافة أنحاء العالم.

وأضاف شاكر، أن ما نشهده في قطاع غزة جريمة حرب لا يمكن إنكارها، مشيرًا إلى أن منظمته وثقت جرائم حرب واضحة ارتكبتها حكومة الاحتلال الإسرائيلية، مثل تهجير السكان واستهداف المستشفيات والمرافق الطبية، إضافة إلى استخدام الفوسفور الأبيض بدون تمييز ضد مناطق مكتظة بالسكان.

ويتزايد قلق العاملين في حقل حقوق الإنسان من أفراد ومؤسسات في ضوء الحماية الغربية المعلنة لانتهاكات (إسرائيل) بحق المدنيين في غزة. حيث تشتد حملات تضييق على حرية التعبير فيما يتعلق بفلسطين في أوروبا والولايات المتحدة، بشكل لم تسجله هذه الدول في الماضي. فقد شهدت الأشهر الأخيرة اعتقالات بالجملة ومحاكمات لأفراد ونشطاء حقوقيين، على خلفيات التظاهر أو الهتاف أو رفع شعارات، تمّ تفسيرها بطريقة ملتوية لكي تؤدي للإدانة القضائية.

من جهة ثانية، تواجه منظمات حقوقية مؤيدة لفلسطين حملات شيطنة وتشويه سمعة مستمرة في أكثر من دولة غربية. ففي بريطانيا تواجه الحركة الحقوقية والتضامنية بشكل عام اتهامات بمعاداة السامية والكراهية، كان آخرها على لسان وزيرة الداخلية البريطانية المُقالة، سويلا بريفرمان، التي اتهمت كل المتضامنين بـ «متظاهري الكراهية».

أما في ألمانيا، فقد أصدرت الحكومة تعليمات صارمة باعتبار بعض الممارسات والهتافات التضامنية جرائم قانونية، مثل لبس الكوفية الفلسطينية في أماكن محددة، أو هتاف

أمريكا دمرت العدالة الدولية بمشاركة إسرائيل في إبادة أهل غزة

الانتهاكات كشفت زيف الخطاب الحقوقي الغربي... وعرّت منظومته التي تُصاب بالعمى هنا وتُبصر هناك

جرائم الاحتلال الإسرائيلي في غزة

«من البحر إلى النهر، فلسطين ستكون حرة»، تحت ذريعة أنها دعوة إلى إنكار حق (إسرائيل) في الوجود، والذي يُعتبر «معاديًا للسامية»، وفقًا لتعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى «الهولوكوست» النازي.

أكذوبة حقوق الإنسان

يقول الباحث كمال جلاب، إن «الحرب الحالية التي يشنّها الكيان الإسرائيلي على غزة، تكشف عن حالة غير مسبوقة فيما يتعلّق بوضع حقوق الإنسان. ولا تسعفنا هنا العبارات القانونية التقليدية مثل «المساس» أو «الانتهاك» لوصف درجة الاعتداء عليها. لقد وصل هذا «المساس» إلى درجة الإهدار الكامل للحقوق الإنسانية.»

وبينما تقف المنظومة الدولية بهياكلها وأجهزتها القضائية عاجزةً عن ردع هذه الجرائم وملاحقة مُرتكبيها، فإن التساؤل يُطرح في كل مرة تتكرر فيها هذه الجرائم حول ما إذا كانت السياسة الجنائية الدولية في ملاحقة مجرمي الحرب تقوم فعلًا على أسس أخلاقية مجرّدة، لا تميّز بين جنس الضّحايا والجناة ولا دينهم أو عرقهم، أم أنها ليست في الواقع سوى إحدى تجليّات منطق القوة الذي فرضته القوى المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، وتسعى لتوظيفها بشكل انتقائي كوسيلة ضغط وهيمنة في علاقاتها مع بقيّة الدّول.

لا يسع المحلّل القانوني، وفق الباحث، إلا أن يُصاب بـ «الإحباط» من حالة الانتهاك الجسيم لمبادئ القانون الدولي الإنساني في غزة أمام صمت المجتمع الدولي وعجز مؤسّساته عن ردع جرائم الاحتلال الإسرائيلي. إنه الإحباط الذي دفع مدير مكتب مفوض حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة إلى الاستقالة من منصبه في سابقة كشفت زيف الخطاب الغربي عن حقوق الإنسان، وعرّت منظومته القانونية التي تُصاب بالعمى هنا وتُبصر هناك.

وتدعم هذا الرأي، سرعة استجابة المنظومة الحقوقية الغربية لما يُعتقَد أنها «جرائم حرب» ارتكبتها روسيا في حربها على أوكرانيا، وتخاذلها أمام الجرائم المروعة التي يرتكبها الاحتلال في غزة.

وفي هذا الصدد، طالب رئيس الوزراء الإسباني بيدرو سانشيز، مؤخرًا، الغرب بعدم اتّباع سياسة «الكيل بمكيالين» في الحربيّن الدائرتيّن في أوكرانيا وغزة.

وجاءت هذه التصريحات على هامش القمة الموسعة لحلف شمال الأطلسي (ناتو) في واشنطن، بمناسبة مرور 75 عامًا على التأسيس. وقال سانشيز الذي أصبح من أشدّ منتقدي

> منظمات حقوقية مؤيدة لفلسطين تواجه «حملات شيطنة» وتشويه سمعة في أكثر من دولة غربية

يرى بعضهم أن فشل المنظومة الحقوقية الدولية في وقف العدوان الإسرائيلي على غزة مؤذن بغروب شمسها (الفرنسية)

(إسرائيل) بالاتحاد الأوروبي: «لا يجوز لنا أن نُتهم بتطبيق معايير مزدوجة من شأنها أن تقوض دعمنا لأوكرانيا».

وأضاف: «إذا قلنا لشعبنا إننا ندعم أوكرانيا لأننا ندافع عن القانون الدولي، فيتعيّن علينا أن نفعل الشيء نفسه في غزة. وإذا كنا نطالب باحترام القانون الدولي بأوكرانيا، فيجب علينا أيضًا أن نطالب باحترامه في غزة»، داعيًا إلى اعتماد «موقف سياسي ثابت» من دون اتباع سياسة «الكيل بمكيالين».

مثل هذه التصريحات، حتى من قادة أوروبا أنفسهم، أن الحرب على غزة تؤكّد جدية أطروحة القائلين إن منظومة حقوق الإنسان، كما يتبناها الغرب علنًا، لا تقوم في الحقيقة على أيّ أساس أخلاقي مجرد، وإنما على أساس معايير انتقائية ومزدوجة.

ويؤكّد رمزي قيس، الباحث في منظمة «هيومن رايتس ووتش» الحقوقية الدولية، أن هناك تناقضًا كبيرًا في موقف الدول التي تزعم أنّها تدعم حقوق الإنسان، والتي تضيّق الخناق حاليًا على الأشخاص وفي بعض الأحيان تقمع حريّة التعبير وحريّة التجمّع السلمي. وعلى هذه الدول إذا كانت فعلًا تدعم حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، كما تزعم، أن تُطالب بشكل أساسي بالمحاسبة فيما يخصّ جميع جرائم الحرب والانتهاكات الأخرى التي تحصل في فلسطين».

وأشار قيس، إلى أنّ «(إسرائيل) تتفلّت من كلّ القوانين الدولية إلا أنّ هذه القوانين وجدت لتحترم والمجتمع الدولي مسؤول عن تطبيقها. فالقوانين لم تُنص لدول من دون أخرى ولم توضع لتُطبّق على دول معيّنة فقط وبالتالي هناك إشكالية كبيرة والشعوب ترى ما يحدث من مذابح لحظة بلحظة، لذلك يجب التوجّه إلى المحاكم الدولية، فدائمًا هناك طريقة للتعبير وإحقاق الحقّ ولابدّ من أن يكون هناك آليات للمراجعة والشكاوى. ومن المهم إحداث نوع من الضغط الدولي في هذا الأمر، فالقوانين وُضعت بعد مآسٍ عالميّة، ولذلك من المفترض اليوم احترامها».

ويشدد مراقبون على أن عدم محاسبة (إسرائيل) وفقًا لأحكام القانون الدولي الإنساني، يشكل سابقة خطيرة تهدد أمن واستقرار المجتمع الدولي، وتفتح الباب أمام انتهاكات مماثلة مستقبلًا، مشددًا على أن المادة 1 المشتركة من اتفاقيات جنيف تلزم الدول الموقعة باحترام الاتفاقيات وضمان احترامها في جميع الأحوال، مشددًا على ضرورة استمرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بدوره في توثيق جرائم الاحتلال الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني، وتقديمها إلى المحكمة الجنائية الدولية.

مراقبون: عدم محاسبة إسرائيل على جرائمها وفقًا لأحكام القانون الدولي الإنساني يشكل «سابقة خطيرة»

■ المصادر:

1- الانتهاكات في غزة وأثرها على الحركة الحقوقية الدولية، موقع الجزيرة نت، 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2023.

2- أكذوبة العالم الحرّ... غزّة أسقطت الأقنعة، موقع الأنباء، 16 أكتوبر/تشرين الأول 2023.

3- كيف كشفت حرب غزة انتهاك الغرب لحقوق الإنسان؟ موقع مركز زرع للدراسات، 7 نوفمبر/تشرين الثاني 2023.

جنوب أفريقيا تقاضي زبانية الكيان أمام «محكمة العدل»

هل يُدان قادة إسرائيل بـ «الإبادة الجماعية»؟

11 شهرًا على الإبادة الجماعية في غزة

أحمد النعماني

أكدت المحاكم الدولية خلال العقود الماضية، قدرتها على محاسبة بعض المسؤولين ممن ارتكبوا جرائم «الإبادة الجماعية»، كما حدث في محاكمات البوسنة والبلقان وكمبوديا، إضافةً إلى تحقيقات «المحكمة الجنائية الدولية» في قضايا تتعلق بالجرائم ضدّ الإنسانية في أفريقيا، التي أوحت بإمكانية استخدام القانون الدولي أداةً للضغط على الحكومات المتورطة في انتهاكات حقوق الإنسان، خاصّةً مع زيادة الوعي الدولي، والدعم الشعبي للقانون الدولي.

وفي أواخر ديسمبر/كانون الأول الماضي، وبعد نحو 80 يومًا من العدوان الإسرائيلي الدموي على قطاع غزة، رفعت دولة جنوب أفريقيا دعوى قضائية أمام «محكمة العدل الدولية» في مدينة لاهاي الهولندية، طالبت فيها بمحاكمة قادة (إسرائيل)، بتهمة ارتكاب «أعمال إبادة» يجرّمها القانون الدولي، ضد المدنيين من أبناء الشعب الفلسطيني في غزة.

وقالت جنوب أفريقيا، التي انضمت لها فيما بعد 7 دول منها نيكاراجوا وكولومبيا وإسبانيا والمكسيك، في بيان رسمي أصدرته المحكمة في حينه، إن «أفعال (إسرائيل) وأوجه تقصيرها تحمل طابع إبادة جماعية، لأنها مصحوبة بالنية المحددة المطلوبة لتدمير سكان غزة، كجزء من المجموعة القومية والعرقية والإثنية الأوسع، أي الفلسطينيين».

وفي طلبها إلى محكمة العدل الدولية، أكّدت جنوب إفريقيا، إمكانية «الاستدلال على تلك النية من طبيعة العملية العسكرية الإسرائيلية في غزة وسيرها، مع الأخذ في الاعتبار على وجه الخصوص، أن (إسرائيل) لم توفر أو تضمن الغذاء الأساسي والمياه والدواء والوقود والمأوى، وغيرها من المساعدات الإنسانية لأفراد الشعب الفلسطيني المحاصرين والعالقين، ما يدفعهم إلى حافة المجاعة».

جنوب أفريقيا: أفعال الاحتلال الإسرائيلي تحمل «طابع إبادة» مصحوبة بنيّة محددة لتدمير سكان غزة

قضية جنوب إفريقيا ضد إسرائيل بتهمة ارتكاب الإبادة الجماعية، في محكمة العدل الدولية في لاهاي، الجمعة 12 يناير 2024

7 دول منها نيكاراجوا وكولومبيا وإسبانيا والمكسيك انضمت إلى بريتوريا في الدعوى الجنائية

جرائم مع سبق الإصرار

في جلسة الاستماع، قدمت جنوب أفريقيا توضيحها الشفهي بشأن مطلبها المتعلق باتخاذ تدابير مؤقتة بالأراضي الفلسطينية أولًا، تم شرح أعمال الإبادة الجماعية التي ارتكبتها (إسرائيل)، مدعومة بصور مختلفة.

وجرى في الجلسات الأولى للمحاكمة، تقديم بعض الأمثلة على الإجراءات، مثل استهداف سكان غزة بشكل مباشر دون تمييز، ومهاجمة المدنيين باستخدام الأسلحة التي تسببت في جرائم قتل على نطاق واسع، وتدمير البنية التحتية، وقصف المستشفيات وأماكن العبادة.

وأبرزت جنوب أفريقيا، في المقدمة القانونية التي قدمتها للمحكمة، البيانات المتعلقة بـ «عنصر النية» وسبق الإصرار الذي يجب أن يتوفر للاعتراف بوقوع «جريمة الإبادة الجماعية»، وذلك من خلال الأفعال التي تشكل إبادة جماعية وفقًا للقانون الدولي، والتصريحات التي تدل على وجود نية لـ «تدمير مجموعة ذات خصائص معينة».

وذكرت أوراق الدعوى، أن (إسرائيل)، ومنذ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 على وجه الخصوص، فشلت في منع الإبادة الجماعية وفشلت في مقاضاة التحريض المباشر والعلني على الإبادة الجماعية». وطلبت جنوب أفريقيا من المحكمة الإشارة إلى تدابير مؤقتة من أجل حماية الفلسطينيين في غزة من أي ضرر جسيم إضافي وغير قابل للإصلاح بموجب الاتفاقية، ولضمان امتثال (إسرائيل) لالتزاماتها بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية بعدم المشاركة في الإبادة الجماعية، ومنعها والمعاقبة عليها».

على إثر ذلك، أرسلت حكومة بريتوريا إلى لاهاي، وفدًا مكوّنًا من ثمانية محامين، من ضمنهم المحامية عديلة حاسيم، عضو لجنة حقوق الإنسان في جنوب أفريقيا، وجون دوجارد، المحامي الدولي المعروف، وتيمبيكا نجكوكايتوبي، وهو مدعي عام سابق، وماكس دو بليسيس، أستاذ القانون في جامعة كوازولو-ناتال بجنوب أفريقيا، وكبير الباحثين في برنامج الجرائم الدولية في أفريقيا في معهد دراسات الأمن، والمحامي البريطاني فوجان لوير.

رعب في قلب إسرائيل

من جهته، قال تمبيكا نجكوكايتوبي، المحامي في المحكمة العليا في جنوب أفريقيا، إن «(إسرائيل) لديها نية الإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين في غزة»، وأضاف أن هذه النية «واضحة في الطريقة التي يتم بها تنفيذ هذا الهجوم العسكري»، وجلية في «التصريحات المقدمة، والتعليقات الصادرة عن الوزراء الإسرائيليين أو أفراد الجيش».

واعتبر أستاذ القانون الدولي في جامعة بروكسل الحرة، فرانسوا دوبويسون، أن صدور حكم عن «محكمة العدل الدولية» بتفعيل التدابير الاحترازية، لكي تمتنع (إسرائيل)

قرار «العدل الدولية» بأن إسرائيل ترتكب أعمال إبادة جماعية في قطاع غزة له أهمية كبرى

منظر خارجي لقصر السلام في لاهاي (هولندا)، مقر محكمة العدل الدولية منذ عام 1946.

عن الأفعال الحربية وتسمح بتمرير المزيد من المساعدات الإنسانية لسكان قطاع غزة، سيكون حكمًا إلزاميًا وقد يصدر خلال أسابيع، لكن هذا لا يعني أن (إسرائيل) ستلتزم به، ذلك إن المحكمة لا تملك الوسائل اللازمة لتنفيذ أحكامها بالقوة، ولا يستطيع أن يفعل هذا إلا مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ولكن التدابير الاحترازية من شأنها أن تشكل وسيلة ضغط على الدول الأخرى، بحيث تزداد الضغوط على (إسرائيل)، بما في ذلك من حلفائها الغربيين، لوقف المذبحة في غزة.

في المقابل، نددت وزارة خارجية الاحتلال الإسرائيلي بما أسمته «أحد أعظم مظاهر النفاق في التاريخ، بالإضافة إلى سلسلة من الأكاذيب التي لا أساس لها من الصحة»، متهمة جنوب أفريقيا بأنها «تعمل بمثابة الذراع القانوني لمنظمة حماس الإرهابية». وأعلن رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو، أن جنوب أفريقيا «تتهم (إسرائيل) بارتكاب إبادة جماعية بينما تكافح البلاد ضد الإبادة الجماعية»، مضيفًا أن القضية المرفوعة أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي، كشفت أن «العالم انقلب رأسًا على عقب»، معربًا عن أسفه قائلًا: «إن نفاق جنوب أفريقيا صارخ»، وإن (إسرائيل) «ستواصل القتال ضد الإرهابيين حتى النصر الكامل».

كما انتقد زعيم المعارضة يائير لابيد، بالإضافة إلى العديد من السياسيين الإسرائيليين من جميع الأطراف، بشدة جلسة محكمة العدل الدولية. وفي بيان بالفيديو نُشر على موقع X، قال لابيد: «ليست (إسرائيل) هي التي تُحاكم اليوم، بل نزاهة المجتمع الدولي».

دلّت هذه التصريحات، على حقيقة أن حكام (إسرائيل) قد شعروا، لأول مرة، بأن سيف القانون الدولي مُسلط على رقابهم، وخصوصًا جراء الرمزية العالمية التي تتمتع بها جنوب أفريقيا، الدولة التي تقدمت بدعوى الإبادة الجماعية ضدهم.

وتعليقًا على ذلك، يرى جوناثان كتّاب، وهو محام بارز في مجال حقوق الإنسان وزميل في «المركز العربي واشنطن دي سي»، من سكان القدس الشرقية، أن الأمل هنا يتركز فقط في محكمة العدل الدولية، وليس المحكمة الجنائية الدولية، رغم أن الأخيرة يقع ضمن اختصاصاتها التحقيق في جرائم الإبادة الجماعية.

ويقول كتّاب، إن «محكمة العدل الدولية» في لاهاي ربما توفر منتدى أفضل للفصل في جرائم الحرب التي ارتكبتها (إسرائيل) خلال الحرب الحالية على غزة من المحكمة الجنائية الدولية. ويصدق هذا بشكل خاص فيما يتعلق بجريمة الإبادة الجماعية التي تعتبر جريمة محددة ومحددة جيدًا بموجب القانون الدولي. إن محكمة العدل الدولية هي محكمة راسخة مارست اختصاصها القضائي على النزاعات بين الدول حول مجموعة واسعة من المواضيع على

منظر لجثامين شهداء فلسطينيين سقطوا بسبب القصف الإسرائيلي يحشرون في مقبرة جماعية (الأناضول)

مدى سنوات عديدة، ولا تخضع لنفس القيود السياسية التي تبدو عليها المحكمة الجنائية الدولية.

ومهما يكن القرار الذي ستتخذه المحكمة، إدانة (إسرائيل) بارتكاب أعمال إبادة جماعية من عدمه، أو إصدار تدابير مؤقتة مثل مطالبة (إسرائيل) العمل حسب قوانين الحرب، وضمان إدخال المساعدات الإنسانية، والتحقيق في التصريحات الشاذة لبعض مسؤوليها، فإن رفع دعوى قضائية أمام المحكمة ضد (إسرائيل) خطوة مهمة على مستوى الرأي العام الدولي، لا سيما في ظل استياء شعبي غربي من السلوك الحربي الإسرائيلي.

ويقول الباحث حسين عبد العزيز، من «المركز الفلسطيني للإعلام»: «على الرغم من أن محكمة العدل الدولية لا تمتلك أدوات تنفيذية لتنفيذ مقرراتها عمليًا، إلا أن قراراتها ذات أهمية كبيرة ليس على الصعيد القانوني فقط، بل أيضًا على الصعيد الأخلاقي السياسي؛ لأنه يضفي موقفًا أخلاقيًا قانونيًا على فعل ما، أو ينزع عنه هاتين الصفتين، وهذا أمر مهم خصوصًا في الدول الديمقراطية. الليبرالية - حيث المعايير الإنسانية مثل حقوق الإنسان والحريات والعنف والقتل تلعب دورًا هامًا في رسم السياسات.»

ومن هنا، فإن قرار المحكمة - في حال اتخذ - بأن (إسرائيل) ترتكب أعمال إبادة جماعية في قطاع غزة له أهمية كبرى؛ لأنه يلحق ضررا بسمعة جيش الاحتلال عالميا؛ ولأنه سيفتح الباب أمام المحكمة الجنائية الدولية للنظر في اتخاذ خطوات ضد كبار المسؤولين الإسرائيليين. كما أن أهمية القرار لا تقتصر على وقف هذه الإبادة فحسب، بل الأهم أنه يثبت قانونيا أن (إسرائيل) ترتكب إبادة جماعية بحق الفلسطينيين، ما يعني إعادة فتح ملف السلوك الإسرائيلي تجاه مجمل فلسطين أمام المجتمع الدولي.

■ المصادر:

1- جنوب أفريقيا تقاضي إسرائيل في محكمة العدل الدولية بتهمة «الإبادة الجماعية» في غزة، موقع الأمم المتحدة، 29 ديسمبر/كانون الأول 2023.

2- محاكمة إسرائيل بتهمة الإبادة الجماعية.. الأمل في «العدل» وليس «الجنائية الدولية»؟ موقع الخليج الجديد، 15 ديسمبر/كانون الأول 2023.

3- محاكمة إسرائيل.. المنتظر من محكمة العدل الدولية (مقال رأي)، موقع وكالة الأناضول، 16 يناير/كانون الثاني 2024.

كتـــاب العـــدد

الأمريكية في الشرق الأوسط منذ قيام «إسرائيل»، وهي لماذا تضحي الولايات المتحدة بمصالحها من أجل إسرائيل؟!

الكتاب يلقى الضُوء على الأصولية المسيحية الإنجيلية في الولايات المتحدة والتي تُعد أكبر حركة دينية سياسية في العالم وأشدها خطرًا، لدورها المؤثر في صناعة القرار السياسي الأمريكي عمومًا وفي الشرق الأوسط خصوصًا .

نشأة مسيحية

كتبت «هالسل» في مقدمة كتابها عن نشأتها المسيحية حتى أصبحت جزءًا لا يتجزأ من كيانها، وتساءلت: لماذا يصلي البعض - وهم ليسوا بالقليل- من أجل نهاية العالم؟! وهل يجب أن ندمر العالم تدميرًا كاملًا حتى نجد مكانًا في جنة جديدة!! وفي عالم جديد؟!

وفي الفصل الأول ابتدأته في مدى «انتشار عقيدة هرمجيدون» وسردت أقوال القساوسة والبارزين في وسائل الإعلام الإنجيلية ومعتقداتهم في حركة هرمجيدون، وكيف أنهم كما قال أحدهم: يعيشون في سباق نحو «هرمجيدون» وأن نهاية العالم تقرب أكثر وأكثر!! وأنه لابد من حدوث حروب قبل هرمجيدون يقتل فيها واحدًا من كل اثنين، وأن ثلاث مليارات شخص سوف يقتلون، وهذا ما أعلنه القس «كين بوغ» في كنيسة ماكلين للكتاب المقدس، ويُدَرسه للكثير من القادة وأصحاب القرار!! ونقلت كذلك كلمات المبشر الإعلامي الإنجيلي «فولويل» أن: «هرمجيدون حقيقة وهي حقيقة مرعبة وأن المليارات من البشر سوف يموتون في محرقة هرمجيدون».

وعن مدى تصديق أتباعهم بما يقولون تقول الكاتبة أن: «أورال روبرتس» قسيس تولسا أخبر المستمعين مرة: أنه بحاجة إلى ثلاث ملايين دولار وإلا فإن الله سوف يستدعني إليه وقد استجاب أتباعه وأرسلوا إليه المبلغ المطلوب !!

وسردت الكاتبة قصصًا كثيرة لإيضاح كيف أن الكثير من المال الذي يجمع لهذه العقيدة يستخدم لمشاريع ذات طبيعة سياسية، وخاصة لدى التحالف المسيحي الذي يملك ألف وستمائة مركز في خمسين ولاية، وكيف أن هذا التحالف يشكل منفردًا المنظمة السياسية الأوسع نفوذًا في الولايات المتحدة؟!

وعن مدى انتشار الكتب التي تتحدث عن هرمجيدون تقول «هالسل»: لقد بيع من كتاب هول ليندسي «الكرة الأرضية العظيمة المأسوف عليها» أكثر من 25 مليون نسخة، وأنهت الخاتمة بكلمات الرئيس الأمريكي السابق ريغان، متحدثًا في عام 1980م إلى الإنجيلي «جيم بيكر»: «ربما تكون الجيل الذي سوف يرى هرمجيدون.

ما هي هرمجيدون؟

هو عنوان الفصل الثاني من الكتاب وبدأته الكاتبة في تفاصيل رحلتها في عام 1983م إلى ما أسمتها «أرض المسيح» - فلسطين المحتلة- مع 629 أمريكيًا بإشراف «جيري فولويل»، ونزولهم في مجيدو، وكيف تعرفت إلى «كلايد» وهو رجل مسيحي يؤمن بنبوءات الحرب القادمة. وتقول «هالسل»:

حفلات تعذيب واغتصاب جماعي للمعتقلين

«جحيم الأسرى» في سجون الاحتلال

إسرائيل تستخدم التعذيب الجسدي والنفسي بحق المعتقلين الفلسطينيين (الصحافة الإسرائيلية)

مروان محمود

منذ بدء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، اعتقل جيش الاحتلال عشرات الآلاف من الفلسطينيين، بينهم نساء وأطفال وعاملون في الطواقم الصحية والدفاع المدني، من أجل الوصول إلى معلومات حول مكان المحتجزين في القطاع، جرى الإفراج لاحقًا عن عدد ضئيل منهم، فيما لا يزال مصير الآخرين مجهولًا.

وألقى جيش الاحتلال الإسرائيلي القبض على هؤلاء الأسرى في مواقع من مختلف أنحاء غزة، من بينها مدينة غزة وجباليا وبيت لاهيا وخان يونس، في مدارس تؤوي المهجرين قسرًا داخل القطاع، أو أثناء مداهمات للمنازل والمستشفيات أو على حواجز التفتيش المنشأة حديثًا. ثم نُقلوا إلى (إسرائيل)، حيث احتُجزوا لفترات تتراوح بين أسبوعَيْن ونحو 140 يومًا داخل مرافق للاحتجاز يديرها الجيش أو مصلحة السجون.

ويواجه هؤلاء الأسرى، بمن فيهم المعتقلين في فترات سابقة، ظروفًا مروعة داخل معتقلات الاحتلال، أخضعتهم للتعذيب الممنهج، وغيره من ضروب المعاملة اللاإنسانية والمهينة، أثناء احتجازهم بمعزل عن العالم الخارجي، حتى وصل الأمر إلى حد الاغتصاب الجماعي لبعض الأسرى.

وسلطت صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية، في تقرير لها نشرته مؤخرًا، الضوء على معاناة الأسرى الفلسطينيين المعتقلين في سجون الاحتلال الإسرائيلي.

وذكرت الصحيفة، أن الاحتلال الإسرائيلي يحتجز أكثر من 9 آلاف فلسطيني، وهو أعلى رقم منذ أكثر من 10 سنوات، مشيرة إلى أن العديد من هؤلاء «تعرضوا لاعتداءات وتم احتجازهم دون أي تهم».

وأوضحت، أن الفلسطينيين من الضفة الغربية، يتم نقلهم إلى نظام السجون في إسرائيل، بينما تم إرسال المئات من سكان غزة إلى 3 مرافق احتجاز على الأقل، يديرها جيش الاحتلال، وفق مسؤولين إسرائيليين.

وكشفت «نيويورك تايمز» عن تقرير لم يتم نشره بعد لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا»، جاء فيه أن «المحتجزين من غزة في مرافق الاحتجاز الإسرائيلية يتعرضون لاعتداءات، من بينها الضرب والتجريد من الملابس والسرقة والاعتداء الجنسي، وحرمانهم من التواصل مع المحامين والأطباء»، مشيرًا إلى أن تلك الممارسات استخدمت «لانتزاع معلومات أو اعترافات وللترهيب والإذلال والعقاب».

معتقلون في «ثقب أسود»

أكدت بيانات من جيش الاحتلال ومنظمات حقوقية، أن عشرات الفلسطينيين لقوا حتفهم في السجون الإسرائيلية منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول. وقال جيش الاحتلال، في بيان

الأسرى يتعرضون للضرب والتعرية والاغتصاب بهدف انتزاع معلومات عن الرهائن الإسرائيليين

جيش الاحتلال اعترف في بيان رسمي أنه «على علم» بوفاة 27 فلسطينيًا تحت التعذيب في سجونه

حرب إسرائيل على الأسرى الفلسطينيين (الجزيرة)

رسمي، إنه على علم بوفاة 27 فلسطينيًا تحت التعذيب في سجونه، وأن «ظروف الوفاة تظل غامضة، والعديد من هويات حالات الوفاة غير معروفة».

وشمل تقرير «أونروا» شهادات معتقلين سابقين تحدثوا عن حالات اعتداء أو تحرش جنسي، حيث قال معتقلون ذكور إنهم «تعرضوا للضرب على أعضائهم التناسلية»، فيما أشارت بعض النساء إلى تعرضهن «للمس غير اللائق أثناء عمليات التفتيش، كشكل من أشكال التحرش، وهن معصوبات الأعين». كما ذكرت بعضهن أنه تم «إجبارهن على خلع ملابسهن أمام الجنود الذكور أثناء عمليات التفتيش، ومنعن من تغطية أجسادهن».

وجاء تقرير الصحيفة بعد شهر من تصريحات لمقررين أمميين معنيين، حول تلقي معلومات عن تعرض امرأتين فلسطينيتين للاغتصاب داخل المعتقلات الإسرائيلية، وتعرض أخريات للتهديد بالاعتداء الجنسي.

وفي يوليو/تموز الماضي، قالت «منظمة العفو الدولية»، في تقرير لها، إن على السلطات الإسرائيلية الكفّ عن احتجاز الفلسطينيين من قطاع غزة المحتل بمعزل عن العالم الخارجي، ولأجل غير مسمى، وبدون تهمة أو محاكمة، بموجب قانون المقاتلين غير الشرعيين، في انتهاك صارخ للقانون الدولي.

ووثقت المنظمة حالات 27 من الأسرى الفلسطينيين المفرج عنهم، من بينهم خمس نساء و21 رجلًا، وصبي في الرابعة عشرة من عمره، احتجزوا لمدد بلغ أقصاها أربعة أشهر ونصف الشهر، من دون السماح لهم بالاتصال بمحام أو بذويهم.

وقالت أنياس كالامار، الأمينة العامة لمنظمة العفو الدولية: «إذا كان القانون الدولي الإنساني يجيز احتجاز الأفراد الواقعين تحت الاحتلال لأسباب أمنية قهرية، فلا بد من توفير ضمانات لمنع الاحتجاز لأجل غير مسمى أو الاحتجاز التعسفي، ومنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة بيد أن هذا القانون يفتقر على نحو صارخ إلى مثل هذه الضمانات، إذ يسمح بتفشي التعذيب، وفي بعض الظروف، يمأسس الإخفاء القسري».

وأضافت أنياس كالامار قائلةً: «يوضّح توثيقنا استخدام السلطات الإسرائيلية لقانون المقاتلين غير الشرعيين لاعتقال المدنيين الفلسطينيين من غزة بالجملة وبصورة تعسفية، ثم الزج بهم في غياهب السجون لفترات مطوّلة، كما ولو أنهم يُلقون في ثقب أسود، من دون تقديم أي دليل على أنهم يشكلون خطرًا على الأمن، وبدون اتباع الحد الأدنى من الإجراءات القانونية الواجبة».

الأمم المتحدة تلقت تقارير مثبتة بالأدلة عن تفشي التعذيب والاعتداء الجنسي والاغتصاب على نطاق واسع

خبراء أمميون: الانتهاكات بحقّ المعتقلين الفلسطينيين ترسم صورة مروعة يتيحها «الإفلات المطلق من العقاب»

صور أقمار اصطناعية في مارس الماضي تظهر توسعًا ضخمًا لمعسكر سدي تيمان الاعتقالي في إسرائيل (وكالة سند)

معسكر «التعذيب الجماعي»

في 19 يونيو/حزيران، تمكن المحامي خالد محاجنة من دخول معسكر «سديه تيمان» وقال في تصريحات إن موكله محمد عرب، وهو صحفي محتجز، أبلغه بأنه محتجز مع ما لا يقل عن 100 شخص في نفس الزنزانة، في ظروف غير إنسانية.

وفي الخامس من أغسطس/آب الحالي، حذّر عدد من الخبراء المستقلين في مجال حقوق الإنسان، من أن أعمال التعذيب والعنف الجنسي المرتكبة في سجن «سديه تيمان» الإسرائيلي، غير قانونية إطلاقًا ومثيرة للاشمئزاز بشكل صارخ، لكنها للأسف لا تمثّل سوى غيضًا من فيض.

وقال الخبراء الحقوقيون: «إن الانتهاكات المنهجية والمتفشية على نطاق واسع، التي ترتكبها (إسرائيل) بحقّ الفلسطينيين أثناء الاحتجاز وممارسات الاعتقال التعسفي على مدى عقود، إلى جانب غياب أي قيود من قبل الاحتلال منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، ترسم صورة مروعة يتيحها الإفلات المطلق من العقاب.»

وتلقت الأمم المتحدة، تقارير مثبتة بالأدلة عن تفشي سوء المعاملة والتعذيب والاعتداء الجنسي والاغتصاب على نطاق واسع، في ظلّ ظروف غير إنسانية ومروّعة، حيث توفي ما لا يقل عن 53 فلسطينيًا على الأقل في هذا السياق خلال 10 أشهر.

وتتحدث شهادات لا تحصى ولا تعدّ، أدلى بها رجال ونساء عن معتقلين محتجزين في أماكن تشبه الأقفاص، تُركوا مقيدين إلى الأسرة ومعصوبي العينَيْن وهم يرتدون الحفاضات مجردين من ملابسهم، ومحرومين من الرعاية الصحية والطعام والماء والنوم الكافي، وقد تعرضوا للصعق بالكهرباء بما في ذلك في الأعضاء التناسلية، وللابتزاز والحرق بالسجائر. بالإضافة إلى ذلك، تحدث الضحايا عن تشغيل موسيقى صاخبة لدرجة نزفت آذانهم، وعن هجمات بالكلاب، والإيهام بالغرق، والتعليق من السقف، والعنف الجنسي.

وتابع الخبراء قائلين: «إن مزاعم الاغتصاب الجماعي لمعتقلة فلسطينية، التي تدعمها اليوم بشكل صادم أصوات في المؤسسة السياسية والمجتمع الإسرائيلي، تقدم دليلاً دامغًا على فقدان البوصلة الأخلاقية تمامًا».

وشجب الخبراء، صمت الدول الأعضاء بعد ظهور شهادات وتقارير عن سوء المعاملة والتعذيب المزعومين، وطالبوا بالضغط على (إسرائيل) بهدف تطبيق نظام صارم للوصول

معتقل سدي تيمان بصحراء النقب (الصحافة الإسرائيلية)

إلى المعتقلين الفلسطينيين ورصد ظروفهم وحمايتهم. وأكّدوا أن الحدّ الأدنى المطلوب اليوم هو وجود دولي مستقل لمراقبي حقوق الإنسان. ويجب أن يصبحوا عيون العالم، في ضوء فشل (إسرائيل) السافر في منع الانتهاكات المروّعة لحقوق الأسرى والمحتجزين والتصدي لها.»

■ المصادر:

1- إسرائيل/الأراضي الفلسطينية المحتلة: يجب على إسرائيل وضع حد لتعذيب الفلسطينيين في سجونها وعزلهم عن العالم الخارجي، موقع منظمة العفو الدولية، 18 يوليو/تموز 2024.

2- خبراء أمميون: إنّ استخدام إسرائيل المتصاعد لتعذيب الفلسطينيين المحتجزين لديها يشكّل جريمة ضد الإنسانية من الممكن منعها، موقع الأمم المتحدة، 5 أغسطس/آب 2024.

3- تعذيب وتنكيل.. انتهاكات خطيرة بحق الأسرى الفلسطينيين بسجون الاحتلال، موقع العربي، 21 يونيو/حزيران 2024.

كتـــاب العـــدد

اعترفت لكلايد كغيري من الملايين بأنني طالما سمعت الكثير عن هرمجيدون، ولكن رغم معرفتي بالكلمة (هرمجيدون) فإنني لا أعرف مصدرها، فأوضح كلايد: «تعرفين أننا نجد كلمة هرمجيدون مرة واحدة فقط في الكتاب المقدس، وفي سفر الرؤيا وبالتحديد في الفصل 16، الآية 16. ويقرأ كلايد الآية: «وجمعهم في مكان يدعى باللسان العبري هرمجيدون». ويضيف: «إن دراسة النبوءة ترينا كيف أن الله أطلعنا مسبقًا على كل التطورات، إن كل ما نقرؤه اليوم عن الأحداث التي تقع في العالم تشير بوضوح إلى قرب وقوع هذه المعركة «.

وتعليقًا على ذلك قالت «هالسل»: «قلت لكلايد إن المسيحيين لم يولوا من الاهتمام قولًا وعملًا لأي مكان عدا الجنة وجهنم، ما أولوه لفكرة هرمجيدون». وختمت الفصل الثاني بالنتيجة التي توصل إليها البروفيسور جون درين من جامعة أكرون بقوله: «أظهرت استطلاع للرأي أجرته جامعة أكرون في عام 1996م حول الدين والسياسة أن 31 بالمائة من المسيحيين يؤيدون الاعتقاد بأن العالم سوف يجد نهايته في معركة هرمجيدون. وهذا يعني أن 62 مليون أمريكي يوافقون على هذا النظام الإيماني «.

حروب يأجوج ومأجوج

تشرح هالسل في الفصل الثالث: معتقد هؤلاء ومنهم «كلايد» أن حروبًا كتبت عليهم خوضها قبل وقوع المعركة الكبرى «هرمجيدون»، ومنها حرب «يأجوج ومأجوج»، وتختم الفصل بقول الكاهن كين باخ من فرجينيا: «ستكون المحنة الكبرى أكثر مأساوية من الهولوكوست.. ستكون يوم انتقام الرب من عالم غير مؤمن.. إن المحنة هي من أجل إسرائيل «.

أوردت «هالسل» معتقدات الدكتور جون فالوورد من كلية اللاهوت في دالس وكيف يعد فالورد وغيره من الأصوليين المسيحيين أن إقامة إسرائيل في عام 1948م كان تحقيقًا لنبوءة توراتية. فقد أعلنوا أن ذلك يعتبر إشارة مؤكدة أن ساعة النبوءات التوراتية تدق وأننا نقترب بسرعة من الأحداث الأخيرة التي تقود إلى عودة المسيح.

القدس في التاريخ

وفي الفصل الثامن تؤكد «هالسل» أن القدس هي المسرح المركزي، وتصف رحلتها إلى القدس بقولها: سرت في الشوارع الحجرية للمدينة مع عربي مسلم يدعى محمود علي حسن وهو من مواليد القدس، فمن أسواقها اشترى أول بدلة وأول حذاء له. وعلى يد أحد حلاقيها حلق ذقنه للمرة الأولى، وفي القدس تزوج وأنجب أطفاله الذين رعاهم وقرت عينه بهم وهم يكبروه داخل أسوار المدينة القديمة.

وتضيف: اعترفت لمحمود أني أمريكية نموذجية من حيث إنني لم أدرس أبدًا تاريخ القدس وفلسطين. إنني مثل معظم البروتستانت الغربيين مرجعي الأساسي هو القصص الإنجيلية التي سُجلت وكتبت منذ ألف سنة، ليس عندي سوى القصص الإنجيلية، وأخبار اليوم حيث يدعي اليهود الإسرائيليون

استشهاد 16589 طفلاً جرّاء العدوان الإسرائيلي

أطفال غزة... بين مطرقة الموت وسندان الوباء

إسراء حبيب

لا تمر ساعة واحدة خلال الـ 11 شهرًا الماضية، إلاّ ونرى أطفالًا جددٍ في قطاع غزة ينضمون إلى قافلة الشهداء، أو أُصيبوا إصابات بالغة، أو يصرخون ألمًا وخوفًا تحت أنقاض البيوت المدمرة، التي قصفتها الطائرات والمدافع والزوارق الإسرائيلية، فصارت حطامًا وركامًا.

هذه المشاهد المروعة، هي مجرد جزء من المعاناة التي يعيشها أطفال غزة، بعد أن خلّفت الهجمات الإسرائيلية الدموية في غزة، واقعًا معيشيًا أشبه بالجحيم على السكان عمومًا، خاصة الأطفال الذين يدفعون الثمن الأكبر للحرب والحصار والدمار، ما يؤكد أن الآلة الحربية الصهيونية تستهدف أطفال غزة بشكل عمدي، من أجل القضاء على مستقبل الأجيال الفلسطينية الجديدة.

> 17 ألف طفل فقدوا ذويهم أو أحدهما... و35000 طفل معرضون للموت بسبب الأمراض وسوء التغذية

بات الأطفال في غزة يعيشون بين مطرقة الموت وسندان الوباء، حيث استشهد 16589 طفلاً جرّاء العدوان الإسرائيلي، فيما يواجه من تبقى على قيد الحياة، وخصوصًا الصغار منهم، خطر انتشار وباء شلل الأطفال في القطاع المنكوب، بعد أن تواردت أنباء وجود الفيروس الخطير في عدة مناطق، وتسجيل أول إصابة مؤكدة به.

ووفقًا لآخر إحصائية أصدرها المكتب الإعلامي الحكومي في غزة، خلال أغسطس/آب، فإن العدوان الإسرائيلي على غزة تسبّب في سقوط 16589 شهيدًا من الأطفال، بجانب أن هناك 115 طفلًا وُلِدوا واستشهدوا خلال الحرب.

25 ألف مريض وجريح في القطاع بحاجة للعلاج بالخارج ولم يتمكنوا من السفر

مرضى السرطان في غزة بلا علاج

وانتشرت على مواقع التواصل مؤخرًا عشرات المقاطع لأطفال استشهدوا، أو أصيبوا في القصف الإسرائيلي على منطقة رفح. ونشر المصور والصحفي ربيع أبو نقيرة مقطع فيديو عبر حسابه على «إنستجرام» لرضيع استشهد في القصف على رفح، وعلق على الفيديو بالقول: «وُلد خلال الحرب، ماذا فعل هذا الطفل؟! طفل فلسطيني رضيع ارتقى إثر غارات الاحتلال الإسرائيلي على رفح جنوبي قطاع غزة».

ومن نجا من استهداف الاحتلال عانى من تكرار التهجير القسري بحثًا عن رقعة آمنة، إذ تشير التقديرات إلى أن 85% من سكان غزة، أي نحو 1.93 مليون مدني اضطروا إلى النزوح، عائلات وأطفال، خصوصًا بعد خروج المستشفيات عن العمل.

شبح الموت جوعًا

لا تقتصر الظروف القاسية التي يعاني منها أطفال غزة على فقدان ذويهم أو التهجير فقط، فشبح الموت جوعًا ما زال يطاردهم، إذ تمنع قوات الاحتلال الإسرائيلي وصول المساعدات والمواد الأساسية إلى قطاع غزة، ما أدى إلى موت 36 طفلًا من الجوع وسوء التغذية.

وأكد المكتب الإعلامي الحكومي، أن هناك 17 ألف طفل فقدوا ذويهم أو أحدهما، بجانب وجود 35000 طفل معرضون للموت بسبب سوء التغذية، وهناك 12 ألف طفل مصاب بحاجة للسفر للعلاج في الخارج.

وبدلًا من طفولة سعيدة تملؤها حلويات شهية، تزاحم الأطفال على خطف الفتات لسد جوع بطونهم، أو البحث عن الطعام في القمامة، أو تناول الأطفال الليمون والملح، لعدم توافر الخبز والطحين.

وذكر «المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان»، في بيان له مؤخرًا، أن أطفال غزة يعانون كما غيرهم من الفئات داخل القطاع، لكن معاناتهم أكبر من المدنيين العاديين بسبب ضعف أجسادهم ونقص التغذية الذي يعانون منه نتيجة الحصار الإسرائيلي ومنع إدخال المساعدات الغذائية والمكملات الغذائية المطلوبة للأطفال.

وأكد «المرصد الأورومتوسطي»، أن معاناة أطفال غزة تتزايد مع تدمير القطاع الصحي من قبل الاحتلال الإسرائيلي وإخراج معظم المستشفيات عن العمل وتلك التي تعمل بكامل طاقتها الاستيعابية، مما يؤدي إلى استشهاد الكثير من الأطفال.

وتشكل جريمة «القتل الممنهج» للأطفال في غزة سابقة على الصعيد العالمي لناحية عدد القتلى، إذ أفادت «منظمة إنقاذ الطفولة» الدولية، بأن عدد الأطفال الذين قتلهم القصف الإسرائيلي في قطاع غزة تجاوز العدد السنوي للأطفال الذين قتلوا في كل مناطق الصراع العالمية منذ عام 2019.

الأطفال الذين يبحثون عن الماء أو الطعام في الأحياء السكنية المدّمرة تم استهدافهم بالذخيرة الحية

$$$$$$$$$$$$$$

وفي مارس/آذار الماضي، أعلن فيليب لازاريني، المفوض العام لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، أن عدد الأطفال الذين استشهدوا جراء الحرب المستمرة على قطاع غزة تجاوز عددهم خلال 4 سنوات من النزاعات في جميع أنحاء العالم.

واستنكر لازاريني عبر منصة «إكس» ما وصفه بالـ«حرب على الأطفال»، حيث أشار إلى أن عدد الأطفال الذين تم تسجيل وفاتهم خلال 4 أشهر فقط في غزة يفوق عدد الأطفال الذين قتلوا خلال 4 سنوات في جميع النزاعات حول العالم.

واستند لازاريني، في منشوره، إلى أرقام الأمم المتحدة التي تُظهر أن 12 ألفًا و193 طفلًا قتلوا في نزاعات حول العالم بين عامي 2019 و2022.

من جهته، نشر الموقع الرسمي لوثائق الأمم المتحدة تقريرًا أعده مركز العودة الفلسطيني بعنوان «تزايد العنف الإسرائيلي ضد الأطفال الفلسطينيين منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023» كان قد سلمه إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الـ 55 المنعقدة حاليًا في جنيف.

وشدد تقرير المركز، الذي نُشر في مارس/آذار الماضي، على انتهاكات (إسرائيل) لحقوق الأطفال، حيث يُحرم الأطفال الفلسطينيون الذين يعيشون تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة - بشكل روتيني- من حقهم في الحياة والتعليم والسكن اللائق والحق في الرعاية الصحية.

وحذر التقرير أن المدارس وأقسام مستشفيات الأطفال وكذلك الأطفال الذين يبحثون عن الماء أو الطعام في الأحياء السكنية، قد تم استهدافهم بالغارات الجوية الإسرائيلية والذخيرة الحية.

وأشار التقرير إلى أن الأطفال الفلسطينيين من جميع الأعمار يتعرضون لهجمات القوات الإسرائيلية في غزة، واضطرت المدارس الفلسطينية إلى إنهاء عامها الدراسي مبكرًا بسبب أعمال العنف، وأصبحت جميع المدارس في القطاع تقريبًا ملاجئ للنساء والأطفال الذين دمرت منازلهم بسبب الغارات الجوية الإسرائيلية، وقد تعرض عدد كبير من هذه المدارس للهجوم، ولا تزال تتعرض للهجوم من قبل القوات الإسرائيلية على الرغم من أنها كلها مكتظة بالأطفال الفلسطينيين.

«تهديد ثلاثي» مميت

قالت منظمة «اليونيسيف»، في بيان صدر في يوليو/تموز الماضي، إن هناك أكثر من 600 ألف طفل محاصرون في رفح وحدها، وليس لديهم مكان آمن يذهبون إليه. لقد دمرت منازلهم وتشتتت أسرهم.

ونزح العديد من الأطفال عدة مرات، وفقدوا

منظمة «الأونروا»: عدد القتلى من أطفال غزة يفوق مثيلهم في كل نزاعات العالم خلال 4 سنوات

منازلهم وأولياء أمورهم وأحبائهم. إنهم بحاجة إلى الحماية، إلى جانب الخدمات المتبقية التي يعتمدون عليها، بما في ذلك المرافق الطبية والمأوى. ويواجه الأطفال في قطاع غزة تهديدًا ثلاثيًا مميتًا لحياتهم، مع ارتفاع حالات الإصابة بالأمراض، وانخفاض التغذية، واستمرار التصعيد.

ويتعرّض الأطفال وأسرهم للهجوم في الأماكن التي يفترض أن يكونوا فيها في أمان، مثل منازلهم ومراكز الإيواء والمستشفيات وأماكن العبادة. وقد أصيب وقتل آلاف الأطفال منذ بداية التصعيد. كما وصل أطفال إلى المستشفيات مصابين بحروق شديدة وإصابات تتطلب البتر.

كما انخفضت، حسب «اليونيسيف»، القدرة على تحلية مياه الشرب إلى جزء صغير فقط من المعتاد بسبب تضرر أو تدمير العديد من مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. لقد فقد الناس إمكانية الحصول على المياه الصالحة للشرب والوصول إلى المراحيض والحمامات، وأصبح الأطفال المهجرون وأسرهم يعجزون عن الحفاظ على مستويات النظافة الصحية اللازمة للوقاية من الأمراض والإسهال المزمن، وهو أهم أسباب وفاة الأطفال الصغار في حالات الطوارئ. وبانهيار منظومة الصرف الصحي ومعالجة المياه العادمة، ينضم فيروس شلل الأطفال إلى قائمة التهديدات، ويتهدد بشكل خاص الآلاف من الأطفال غير المحصنين.

تحت مقصلة القتل

تعليقًا على المأساة المروعة التي يعشيها أطفال غزة منذ 11 شهرًا، حكى الكاتب الأمريكي نيكولاس كريستوف في عموده بصحيفة «نيويورك تايمز»، قصة فتاة من سكان القطاع تبلغ من العمر (10 سنوات)، أبوها فني أشعة سينية، وكانت ذكية وتتحدث الإنجليزية بشكل جيد، وقد تم قبولها في برنامج تبادل دولي، وكان يجب أن تسافر إلى اليابان لملاقاة مستقبل مشرق ينتظرها، ولكنها الآن ترقد على سرير بالمستشفى مصابة بجرح شديد في فخذها مع فقدان جزء من عظم الفخذ نتيجة انفجار قنبلة.

ونبه الكاتب إلى أن «معاناة الأطفال من سكان غزة يجب أن تثير قلق الرأي العام الأمريكي بشكل خاص، علمًا أن تقديرات منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) تشير إلى وجود ما لا يقل عن 17 ألف طفل في غزة غير مصحوبين بذويهم أو منفصلين عنهم في خضم فوضى الحرب والنزوح».

وتقول الطبيبة الفلسطينية دينا جبريل علوش: «نحن غالبًا ما قد ننجر إلى توصيف مستقبل أطفال غزة، وهم الآن تحت مقصلة القتل. فكأننا نقتل مسبقًا من قاوم وبقي على قيد الحياة. فعوضًا عن وصم المصائر والحكم على المستقبل، لا بد من التركيز على ما يجب القيام به الآن لكي يقف القاتل عن جرائمه، ولكي يشعر الأطفال والطفلات بأن لحياتهم قيمة.

تضيف علوش أن: «لكل طفل وطفلة كيانًا خاصًا، ومسارًا فرديًا، وتاريخًا، وذكريات، ومخزونًا قد يحيل البقاء على قيد الحياة إلى فعل انتصار، وخلق مساحة لكسر الصمت، ورسم مستقبل ينتصر على ما يسعى إليه القاتل».

■ المصادر:

1- المرصد الأورومتوسطي لـ «اليوم السابع»: 26 ألف فلسطيني يحتاجون للعلاج بالخارج، موقع اليوم السابع، 31 أغسطس/آب 2024.

2- أطفال غزة.. ضحايا الحرب والحصار، موقع روسيا اليوم، 4 ديسمبر/كانون الأول 2023.

3- ناشطون: أطفال غزة «أهداف نوعية» لإسرائيل في رفح، موقع الجزيرة، 12 فبراير/شباط 2024.

استشهاد 171 إعلاميًا فلسطينيًا منذ بدء العدوان الدموي

«مقتلة الصحفيين»... الحرب على الحقيقة

سحر عزوز

في جريمة أخرى من جرائم قوات الاحتلال الإسرائيلية في غزة، استهدفت هذه القوات منذ بدء العدوان عشرات الصحفيين والإعلاميين بشكل متعمد، وقتلت 171 منهم، ممن كانوا يشاركون في تغطية مأساة غزة من خلال العمل الميداني، وهو رقم قياسي دموي جديد تسجله (إسرائيل) في وقت قياسي. وذلك حسب آخر حصيلة معلن عنها مؤخرًا.

ارتكب الاحتلال هذه الجريمة المروعة، في محاولة لإخفاء الحقيقة وطمس الوقائع الدامغة على الهمجية الإسرائيلية، وإرهاب الصحفيين والمراسلين الفلسطينيين الذين يوثقون بالصوت والصورة الانتهاكات الدموية بحق المدنيين والأطفال، حيث تمنع (إسرائيل) عمل الصحفيين من دول أخرى في القطاع، حتى لا يتسبب مقتلهم في حدوث أزمة سياسية مع هذه الدول، لكن الاحتلال «يستضعف» الإعلاميين الفلسطينيين- كما السكان المدنيين- لأنهم «لا بواكي لهم».

> عدد الشهداء الإعلاميين في 11 شهرًا تخطى حصيلة قتلاهم خلال سنوات الحرب العالمية الثانية

وأعلن المكتب الإعلامي الحكومي في قطاع غزة، في 26 أغسطس/آب، ارتفاع عدد الشهداء من الصحفيين الفلسطينيين العاملين في القطاع إلى 171، منذ بدء الحرب الإسرائيلية في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023.

وقال المكتب في بيان له: «ارتفع عدد الشهداء الصحفيين إلى 171 صحفيًا وصحفية، منذ بدء حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة، وذلك بعد ارتقاء الزميل الصحفي علي نايف طعيمة مؤخرًا».

كما أدان المكتب «بأشد العبارات استهداف وقتل الاحتلال الإسرائيلي للصحفيين الفلسطينيين»، وحمّله «كامل المسؤولة عن ارتكاب هذه الجريمة النكراء»، داعيًا المجتمع الدولي والمنظمات الدولية ذات العلاقة

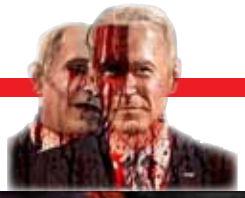

إسرائيل تحطم رقما قياسيا في قتل الصحفيين

بالعمل الصحفي إلى ردع الاحتلال وملاحقته في المحاكم الدولية على جرائمه المتواصلة، والضغط عليه لوقف جريمة الإبادة الجماعية، ووقف جريمة قتل واغتيال الصحفيين الفلسطينيين».

وبذلك، تخطى عدد الشهداء من الصحفيين والإعلاميين جراء الهجمات الإسرائيلية على قطاع غزة، في أقل من 11 شهرًا، حصيلة قتلاهم خلال الحرب العالمية الثانية (1939-1945)، التي راح ضحيتها عشرات الملايين وتوصف بـ«الحرب الأكثر دموية في التاريخ الحديث»، حيث فقد 69 صحفيًا حياتهم خلال 6 سنوات من تلك الحرب التي أودت بحياة عشرات الملايين من البشر.

أكثر الخسائر دموية

منذ بداية العدوان الإسرائيلي على غزة، ونحن نشهد الانحياز الإعلامي الغربي لصف السردية الإسرائيلية، وهو ما حاربه الصحفيون والمراسلون الموجودون داخل القطاع، بمحاولاتهم المستمرة لكشف جرائم الإبادة العرقية التي تقوم بها قوات الاحتلال، لقتل الصحفيين وترويعهم سعيًا وراء طمس واقع ما يحدث على الأرض، ومنع وسائل الإعلام من نشر الحقيقة.

> منظمة «مراسلون بلا حدود»: مقتلة الصحفيين في غزة واحدة من أكثر الخسائر دموية في هذا القرن

من جانبها، اتهمت منظمة «مراسلون بلا حدود»، مؤخرًا، (إسرائيل) بتحويل غزة إلى «مقبرة للصحفيين». وحذرت المنظمة الدولية من «وضع كارثي» بسبب تجاهل الاحتلال الإسرائيلي الدعوات إلى حماية الصحفيين، في حربه ضد حركة «حماس»، محذرة من «استئصال الصحافة في غزة».

واتهم جوناثان داغر، رئيس مكتب «مراسلون بلا حدود» في الشرق الأوسط، في حينه، قوات الاحتلال الإسرائيلية بأنها «قتلت ما يقرب من 50 صحفيًا خلال 45 يومًا فقط في غزة، منهم 11 صحفيًا أثناء قيامهم بواجباتهم.

وقال داغر، في بيان نشره موقع «مراسلون بلا حدود»، إن «الوضع مأساوي بالنسبة للصحافة في غزة، حيث قُتل أكثر من صحفي يوميًا منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول، علمًا أن هذا الكم الهائل من القتلى في صفوف الفاعلين الإعلاميين، من بين آلاف المدنيين، آخذ في الارتفاع يومًا بعد يوم. ذلك أن الجيش الإسرائيلي، من خلال غاراته، ماضٍ في القضاء عليهم فعليًا واحدًا تلو الآخر، بينما يصف بتصريحات غير مقبولة مدى استخفافه الصارخ بالقانون الإنساني الدولي الذي يضرب به عرض

استشهاد أكثر من 150 صحفي فلسطيني في غزة

الحائط، وهي واحدة من أكثر الخسائر دموية في هذا القرن بالنسبة للصحافة».

كما اتهمت المنظمة، (إسرائيل) بالعمل تدريجيًا على «خنق» الفاعلين الإعلاميين في قطاع غزة، من خلال «قتل الصحفيين أو إصابتهم، أو بتدمير مبان إعلامية أو قطع شبكة الإنترنت».

وأدانت المنظمة في بيان لها، «تزايد أصوات التهديد والدعوة إلى قتل الصحفيين في غزة، في أوساط السياسيين الإسرائيليين، وذلك في أعقاب نشر تقرير إسرائيلي يشكك في نزاهة بعض الفاعلين الإعلاميين الفلسطينيين.

من جهة أخرى، قالت لجنة حماية الصحفيين» الدولية، في بيان لها، «إن العديد من المراسلين الصحفيين الذين يغطون أحداث غزة خائفون من التعرّض لإطلاق النار. فإذا كان يمكن قتل مراسلة صحفية تملك جواز سفر أمريكيًا، ودون أية تبعات قانونية، بات الصحفيون يخشون من أن مصيرًا مشابهًا ينتظرهم. وهذا الشعور بالضعف هو شعور قوي بصفة خاصة بين الزملاء الفلسطينيين، فبعضهم يخشى من أن يتم استهدافهم».

ورغم هذه الأصوات الدولية، المنددة بجرائم إسرائيل في حق الصحافة، لم يعد هناك من مكان آمن للصحفيين في غزة. فسواء كانوا ظاهرين للعيان لأداء واجبهم المهني في الميدان، أو كانوا في خيام صحفية أُقيمت بالقرب من المستشفيات لتيسير التغطية الإعلامية، أو كانوا يستريحون مع أسرهم في منازلهم أو في الملاجئ، فإن الصحفيين معرَّضون للموت في أي لحظة خلال عملهم على تغطية الأحداث الجارية بالقطاع، ومع ذلك فإنهم يواصلون نقل الصورة عن هذا الصراع، الذي يُعد من أكثر الصراعات دموية في القرن الحادي والعشرين.

> نقيب الصحفيين الفلسطينيين: 1200 صحفي باتوا بدون مأوى بعد أن دُمرت منازلهم في القطاع

الحرب على الحقيقة

لا يقتصر الأمر على الصحفيين أفرادًا فقط، ولا على عائلاتهم، فقد قصفت قوات الاحتلال الإسرائيلية أكثر من 50 مقرًا إعلاميًا أجنبيًا ومحليًا داخل قطاع غزة خلال الفترة الماضية، من بينها مكاتب عدد من المؤسسات الإعلامية في برج الغفري في غزة، الذي يضم وكالة الأنباء الفرنسية، وقناة الجزيرة، وقناة الشرق، والمجموعة الإعلامية الفلسطينية.

ويومًا بعد يوم، ضمن هذه الحرب على الحقيقة، يتحول الصحفيون الفلسطينيون وعائلاتهم إلى قصص مؤلمة ودامية، يضطر زملاؤهم لتغطيتها على الهواء، وذلك دون أفق

صلاة الجنازة على جثتي الصحفيين الفلسطينيين محمد صبح وسعيد الطويل، اللذين استشهدا أثناء عملهما بغارات جوية إسرائيلية (غيتي)

لنهاية هذا الاستهداف المُمنهج للصحفيين في ظل استمرار الوحشية الإسرائيلية والتواطؤ الغربي.

ولم يكن استهداف الصحفيين الفلسطينيين عملية عشوائية غير مقصودة كما يروج الخطاب الإسرائيلي، إذ كان الهدف معلنًا، ويؤكد وجود «منهجية» واضحة في هذا الاستهداف، لإسكات الأصوات، وفرض حالة من التعتيم على الجرائم والانتهاكات المرتكبة.

وأكد ناصر أبو بكر، نقيب الصحفيين الفلسطينيين، أن هناك 1200 صحفي فلسطيني بدون مأوى، بعد أن دُمرت منازلهم في قطاع غزة، وهناك 350 من عائلات الصحفيين استشهدوا باستهداف منازل الصحفيين، منهم من استهدفت منازلهم وهم خارج المنزل، ومنهم من استشهد هو وعائلته.

وأضاف نقيب الصحفيين الفلسطينيين، في تصريحات، أن استهداف الصحفيين يتم بقرار رسمي واستهداف عائلات الصحفيين هو عقاب للصحفيين، لافتًا إلى أن اليوم الأول هو كان الأكثر دموية ضد الصحفيين لإجبار الصحفيين عن التوقف عن العمل.

وأشار أبو بكر، إلى أن «الصحفي الفلسطيني مؤمن بقضيته ورسالته الوطنية، ويعرف أنه مهما دفع من ثمن ومهما استهدفت قوات الاحتلال له، سيظل يرسل المواد الإعلامية وينقل الحقيقة».

وأشار النقيب، إلى أن الصحفي الفلسطيني استطاع أن ينتج مواد ويرسلها للمؤسسات الإعلامية وأثرت على الرأي العام وغيرت اتجاهات الرأي العام، ففي بداية الحرب كان العالم يؤيد جرائم الاحتلال ولكن الآن أصبح العالم يدين جرائم الاحتلال، مشيرًا إلى أن «أكبر مرة في التاريخ يقتل فيها صحفيين في أقصر فترة زمنية كان في غزة».

■ المصادر:

1- إسرائيل تحطم رقمًا قياسيًا في قتل الصحفيين لم تسجله الحرب العالمية (تقرير)، موقع وكالة أنباء الأناضول، 4 نوفمبر/تشرين الثاني 2023.

2- نقيب الصحفيين الفلسطينيين: 80% من الإعلاميين الذين قتلوا في العالم خلال 2023 فلسطينيين، موقع اليوم السابع، 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2023.

3- «حكومة غزة»: ارتفاع عدد الشهداء الصحفيين إلى 171 منذ 7 أكتوبر، موقع وكالة الأناضول، 26 أغسطس/آب 2024.

كتـــاب العـــدد

أن لهم حقًا مطلقًا وأبديًا في القدس، وتضيف: لم يهضم محمود هذه الأساطير عن أرض لشعب واحد فقط. كان ذلك أمرًا مقلقًا.

المسيحيون غير المرئيين

وتصف هالسل رحلاتها إلى فلسطين المحتلة في الفصل التاسع وكيف كانت أول رحلة نظمها فولويل في عام 1983م (إلى الأراضي المسيحية المقدسة في فلسطين) كنت واحدة من بين أكثر من 600 مسيحي مشترك. وفي الرحلة الثانية في عام 1985م كنت واحدة من بين أكثر من 800 مسيحي مشترك. وفي المنشورات الملونة حول تفاصيل الرحلة، لم يشر فولويل إلى أننا سنكون في أرض المسيح، حيث ولد عيسى وحيث أقام أبرشيته ومات. وبدلًا من ذلك ركز في هذه المنشورات على إسرائيل. لقد رافقنا أدلاء سياحيون إسرائيليون فقط، وأقمنا في فنادق إسرائيلية، وأكلنا في مطاعم إسرائيلية.

كان يحيط بنا عشرات الآلاف من المسيحيين، غير إن فولويل لم ينظم لنا أي لقاء معهم. فإن المسيحيين الأصوليين يحذفون 2000 سنة ويختصرون تاريخ فلسطين بالوجود اليهودي هنا.

حصار مسجد

وفي الفصل العاشر من الكتاب وتحت عنوان حصار مسجد تصف «هالسل» زيارتها للمسجد الأقصى بقولها: «وقفنا في منخفض تحت المسجد مقابل الجدار الغربي الذي يبلغ 2000 قدم ارتفاعًا و 1600 قدم طولًا، والذي يعتقد أنه الأثر الوحيد الباقي من الهيكل اليهودي الثاني. قال لنا مرشدنا السياحي، وهو يشير إلى القبة والصخرة والمسجد الأقصى «هناك سنبني الهيكل الثالث. لقد أعددنا كل الخطط اللازمة للهيكل حتى أن مواد البناء أصبحت جاهزة أيضًا. إنها محفوظة في مكان سري. هناك عدد من المحلات التي يعمل فيها الإسرائيليون لإعداد اللوازم التي سنستخدمها في الهيكل الجديد. ويقوم أحد الإسرائيليين بنسج قطعة من الكتان الصافي لاستخدامها في ملابس كهنة الهيكل».

وتعلق « هالسل « على قول المرشد بالآتي: «مرشدنا يقول إن الهيكل يجب أن يعاد بناؤه في موقع قبة الصخرة، من دون أن يقول شيئًا عن الصروح الإسلامية .

اليمين المسيحي واللاسامية

وفي الفصل الحادي عشر ناقشت الكاتبة موقف الكنيسة المسيحية السلبي من اليهود في السابق، ودللت على أقوالها بما كتبه في دراسة له البروفيسور «كيلي إينجرام» الأستاذ المتقاعد من مدرسة اللاهوت في جامعة دوك: «إن الكنيسة المسيحية كانت على مدى تاريخها معادية للسامية». وقد نشرت الدراسة مجلة «لينك» في نوفمبر/تشرين الثاني 1983م، وهي بعنوان: «جذور المسيحية اللاسامية». وتشير دراسته إلى أنه على مدى 1700 سنة مارست الكنيسة الكراهية المؤسسة على قضايا عقائدية.

وأوضحت كيف أغلقت أوروبا الغربية المسيحية كل أبوابها في وجه اليهود. ففي عام 1290م طرد اليهود من إنجلترا، وفي عام 1492م طردوا من إسبانيا، وبعد ذلك

أجبرت السكان على أكل الحشائش للبقاء أحياء

وقائع «حرب التجويع» في غزة

منظمة العفو تنتقد المجتمع الدولي لتجاهله التجويع المدبر في غزة

يوسف شرف الدين

منذ بدء العدوان الإسرائيلي على غزة، انهارت أوضاع القطاع مع كثافة القصف الجوي والبري والبحري الذي استهدف أشكال الحياة كافّة، وتحوّل غزة إلى ساحة حرب مفتوحة. لكنّ من نجوا من القصف والمجازر، يمارس الاحتلال بحقّهم حربًا من نوع آخر، لا تقل فتكًا، هي «حرب التجويع» التي أجبرت السكان على أكل حشائش الأرض والأعلاف للبقاء على قيد الحياة.

وفيما تضررت مصادر الغذاء مثل الحقول والمعامل والمخازن التجارية جراء التدمير المتعمد، واصلت (إسرائيل) فرض قيود صارمة على إيصال المساعدات للفلسطينيين في غزة، في سياق سياسة تجويع تبدو ممنهجة بشكل واضح، منذ أولى لحظات حصار التجويع مع بدء الحرب في السابع من أكتوبر/تشرين الأول العام الماضي.

ووفقًا لتقارير حقوقية، فإنه جرى تدمير ممنهج لمصادر الإنتاج الغذائي، وعرقلة ما سمح لاحقًا بدخوله من مساعدات مقننة عبر المعبر البري في جنوب القطاع، كما حيد الاحتلال في شمال القطاع دور وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) بحجج واهية.

وبعد نحو 11 شهرًا من العدوان المستمر، باتت المجاعة تهدّد معظم سكان القطاع المحاصر والمدمّر، حيث أظهر تقرير أممي أن نصف سكان غزة يعانون «الجوع الكارثي»، وأن 90% من الأطفال يعانون سوء التغذية الحاد.

هذا المنهجية الإسرائيلية دفعت مراقبين إلى اعتبارها حرب تجويع، ورأوا في الحوادث المتكررة لإطلاق جيش الاحتلال النار على

«خطة الخطوط الحمراء» الإسرائيلية تحد السعرات الحرارية اللازمة لبقاء سكان غزة على قيد الحياة

حرب التجويع.. سياسة ممنهجة للاحتلال خلال 11 شهرًا من الحرب

هيومن رايتس ووتش: الحكومة الإسرائيلية تستخدم التجويع كـ «سلاح حرب» لقتل الأطفال الفلسطينيين

فلسطينيين يتجمعون للحصول على المساعدات القليلة المتاحة دليلًا واضحًا على ذلك.

خطة «الخطوط الحمراء»

أكدت تقارير إعلامية، أن كل ما حدث ويحدث في قطاع غزة من عمليات تدمير لمراكز الغذاء والأسواق، هو - في الأساس- خطة مدروسة من (إسرائيل) أطلقت عليها اسم «خطة الخطوط الحمراء»، وقد أعدّتها وزارة الأمن الإسرائيلية وعرضتها على المجلس الوزراء المصغّر «الكابينت».

وتهدف «خطة الخطوط الحمراء» إلى مراقبة دخول الغذاء إلى غزة وتمرير الحد الأدنى منه، بما يمنع فقط حدوث مجاعة، وحساب السعرات الحرارية اللازمة لبقاء سكان غزة على قيد الحياة وليس أكثر من ذلك.

وحتى قبل عرض الخطة ظهرت استراتيجيتها في تصريحات مسؤولين إسرائيليين تكشف خفايا ما يدبّرونه للقطاع، مثل تصريح الضابط دوف وايسجلاس أن «الغزيين سيظلّون ملتزمين بحمية غذائية دون دفعهم للموت جوعًا»، ونفس الأمر عبّر عنه وزير دفاع الاحتلال الأسبق أفيجدور ليبرمان بقوله إن «السياسة الإسرائيلية تجاه القطاع تقوم على إبقاء رؤوس الغزيين فوق الماء دون الغرق».

ووفق الخطة، تحكّمت سلطات الاحتلال أيضًا في حركة البضائع من القطاع وإليه، وأنشأت نظامًا معقدًا من التصاريح يعقّد دخول أساسيات الحياة إلى القطاع، كما قامت بإحراق الحقول الزراعية وقصفت المخابز ومخازن الغذاء ومحطات الكهرباء والمياه.

جعل كلّ ذلك الأهالي يعيشون تحت وطأة الجوع القاتل، فوفق منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، عاش جميع سكان القطاع أيامًا من انعدام الأمن الغذائي، ووصل سوء التغذية الحاد بالقطاع إلى 16.2% وهو معدل يتخطى العتبة الحرجة التي تحدّدها منظمة الصحة العالمية عند 15% كحد أدنى.

وأكثر من ذلك، فإنّ من يقومون بتوزيع المساعدات أصبحوا أيضًا هدفًا لنيران الاحتلال، وبين هؤلاء من قُتل بقصف مباشر استهدف مخازن وأماكن توزيع المساعدات أو اغتيل بشكل متعمّد أثناء قيامه بمهام الإغاثة في غزة.

أبرز هؤلاء كان فائق المبحوح، مدير العمليات المركزية في وزارة الداخلية بغزة، الذي كان مسؤولًا عن تأمين الشاحنات المحمّلة بمعونات غذائية حتى وصولها لمستحقّيها في القطاع، فلاحقته فرقة اغتيال إسرائيلية من بيته حتى قرب «مستشفى الشفاء» وقتلته مع عدد من مرافقيه.

اغتيال المبحوح، كان حلقة في سلسلة استهداف طالت المسؤولين عن تأمين المساعدات داخل القطاع واحدًا تلو الآخر، لنشر الفوضى وإرسال تهديد واضح أن حتى من

الشمال في مجاعة

يقومون بمساعدة الناس مصيرهم القتل.

التجويع المدبّر

في مارس/آذار الماضي، انتقدت الأمينة العامة لمنظمة العفو الدولية أنياس كالامار المجتمع الدولي لتجاهله التجويع المدبّر في قطاع غزة، الذي يتعرض لعدوان إسرائيلي متواصل منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي. وقالت كالامار إن المجتمع الدولي يتجاهل التجويع المدبر من قِبل (إسرائيل) في قطاع غزة، وينشغل في تصوير الوضع بالمنطقة على أنه أزمة إنسانية.

وفي منشور لها على منصة «إكس»، أوضحت كالامار أن (إسرائيل) تواصل انتهاك القانون الدولي دون أن تواجه أي عقوبات جنائية. وأشارت إلى أن عمليات الإنزال الجوي للمساعدات الإنسانية، وعزم واشنطن بناء ميناء مؤقت على سواحل غزة، لن يجديا نفعًا أمام انتهاكات (إسرائيل) للقانون الدولي.

من جانبها، قالت «هيومن رايتس ووتش» إن الأطفال في غزة يموتون بسبب مضاعفات مرتبطة بالتجويع، منذ أن بدأت حكومة الاحتلال الإسرائيلية باستخدام التجويع كسلاح حرب، وهي جريمة حرب. وروى الأطباء والعائلات في غزة أن الأطفال، وكذلك الأمهات الحوامل والمرضعات، يعانون من سوء التغذية الحاد والجفاف، وأن المستشفيات غير مجهزة لعلاجهم.

قال عمر شاكر، مدير شؤون (إسرائيل) وفلسطين في هيومن رايتس ووتش: «ثبت أن استخدام الحكومة الإسرائيلية التجويع كسلاح حرب يقتل الأطفال في غزة. على إسرائيل إنهاء جريمة الحرب هذه، ووقف هذه المعاناة، والسماح للمساعدات الإنسانية بالوصول إلى جميع أنحاء غزة دون عوائق».

إلى ذلك، أفادت مجموعة تنسقها «الأمم المتحدة» تضم 15 منظمة دولية ووكالة أممية تحقق في أزمة الجوع في غزة، أن «جميع الأدلة تشير إلى تسارع كبير في الوفيات وسوء التغذية». قالت المجموعة إنه في شمال غزة، حيث يعاني نحو 70% من السكان من «جوع كارثي».

وأعلنت وزارة الصحة في غزة، أن حوالي 60 ألف امرأة حامل في غزة يعانين من سوء التغذية، والجفاف، وعدم كفاية الرعاية الصحية. يؤدي سوء التغذية أثناء الحمل إلى الإضرار بالطفل والأم، ما يزيد خطر الإجهاض التلقائي، ووفيات

> الأمينة العامة لمنظمة العفو الدولية تنتقد تجاهل المجتمع الدولي «التجويع المدبّر» في قطاع غزة

الأجنة، وضعف نمو الجهاز المناعي والتأثير على النمو ووفيات الأمهات.

من جهة ثانية، يتعرض كبار السن أيضًا بشكل خاص لخطر سوء التغذية، ما يرفع معدل الوفيات بين المصابين بأمراض حادة أو مزمنة. وأفادت «الرابطة الدولية لمساعدة المسنين» أنه منذ أكتوبر/تشرين الأول، ينام 45% من المسنين في غزة جائعين مرة واحدة على الأقل في الأسبوع، مع 6% ينامون جائعين كل ليلة.

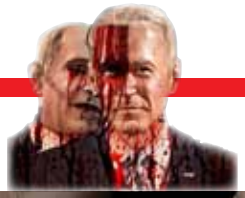

حرب التجويع الممنهجة

وأكدت المنظمة، أن استخدام حكومة الاحتلال الإسرائيلية التجويع كسلاح حرب يتفاقم تأثيره على سكان غزة، بسبب الانهيار شبه الكامل لنظام الرعاية الصحية.

واتهم كاتب إسباني في صحيفة «إلباييس» (إسرائيل) باستخدام التجويع «سلاح حرب» في قطاع غزة، وبالمماطلة في الاستجابة للمطالب والضغوطات الدولية، الداعية إلى إدخال المساعدات الغذائية للقطاع المدمر، ما يعني تعمد قوات الاحتلال تجويع المدنيين، لكي ينقلبوا على المقاومة، ولتحويل القطاع إلى مكان غير صالح للحياة، من أجل دفع السكان إلى الهجرة القسرية خارج القطاع، وبذلك يتم تصفية القضية الفلسطينية.

وفي مقال رأي بعنوان «الجوع سلاح حرب»، كتب لويس باسيتس أن غزة تغرق في الموت والجوع في حرب تنوعت وامتزجت فيها أنماط الرعب الإسرائيلية من الحصار والحرب الإلكترونية إلى تقطير المعونة الإنسانية، لزيادة الضغط على عناصر المقاومة الفلسطينية.

وقال الكاتب الإسباني إن «نتنياهو لا يستجيب لمطالب وقف الحرب. كما أنه ضرب عرض الحائط بدعوات مسؤولين أوروبيين ومنظمات غوث إنساني ومؤسسات دولية بينها منظمة الأغذية والزراعة (فاو) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) وبطبيعة الحال الجمعية العامة والأمين العام الأممي أنطونيو جوتيريش. من الواضح أن إسرائيل تستخدم التجويع سلاح حرب».

■ المصادر:

1- العفو الدولية: العالم يتجاهل التجويع المدبر في غزة، موقع الجزيرة، 14 مارس/آذار 2024.

2- غزة: التجويع الذي تفرضه إسرائيل يقتل الأطفال، موقع هيومن رايتس ووتش، 4 مارس/آذار 2024.

3- حرب التجويع في غزة.. إسرائيل تحدّد «السعرات الحرارية» للفلسطينيين، موقع العربي، 15 مايو/أيار 2024.

لاستمرار سياسة «الحرب بالدم العربي»

كيف «تستثمر» إيران في حرب غزّة؟

إيران تنتظر قطف ثمار حرب غزّة

أحمد النعماني

منذ انطلاق عملية «طوفان الأقصى» في 7 أكتوبر/تشرين الأول من العام الماضي 2023، لا يكفّ النظام الإيراني عن محاولاته المستمرة للاستثمار في حرب غزّة، لتعزيز وضع النظام في الداخل، ولتحسين مواقعه التفاوضية في العلاقة مع الخارج.

ولا جدال أن إيران من بين أكبر المستفيدين من الحرب الدموية في غزة، إن لم تكن أكبرهم، وهي التي تبحث عن إعادة تموضعها في الإقليم وخلط أوراقه بما يخدم مصالحها فيه، ومصالحها على الطرف الآخر في صراعها مع الولايات المتحدة والغرب، لا سيما فيما يتعلق بملفها النووي.

وليس هناك من سبب لتأخر «الرد الإيراني» على اغتيال الشهيد إسماعيل هنية في قلب طهران، سوى أن طهران تستغل الوقت لتدشين سلاحها النووي، وناهيك عن ممارسة ضغوط على الأطراف الغربية المؤيدة لـ (إسرائيل)، من أجل استغلال الرد المتوقع في ملف المفاوضات النووية المتعثرة.

ترغب إيران في تحقيق تقدم نوعي وقوي في المفاوضات النووية، وتلعب بورقة الفصائل والميليشيات الموالية لها في المنطقة، وهم «حزب الله» في لبنان و«الحوثيون» في اليمن، والميليشيات الشيعية العراقية، إضافة إلى جبهة سوريا، لكي تؤكد قوتها وثقلها الإقليمي، وتنتزع اعترافًا دوليًا ببرنامجها النووي، وتحصل بذلك على اتفاق نهائي.

وإذا تركنا جانبًا التصريحات النارية للمسؤولين الإيرانيين ولبعض قادة الميليشيات الحليفة لها، التي يبدو أنها ليست سوى «جعجعة بلا طحن»، سنكتشف أن الواقع على الأرض يشير إلى وجود لعبة إيرانية أكثر دقة في غزة، تهدف إلى تعزيز سيطرة طهران في مجال نفوذها،

> محاولات إيران استخدام الدم الفلسطيني لخدمة أجندتها هو استمرار لسياسة «الحرب بالدم العربي»

ملالي طهران يسعون إلى ترتيب «قطع الشطرنج» ضمن مشهد النزاع المتواصل في الشرق الأوسط

خريطة فلسطين وصور لأطفال غزيين شهداء معروضة في ميدان في طهران (الأناضول)

وتحديدًا العراق ولبنان واليمن، مع تجنب مخاطر أي حرب شاملة.

ورغم انقسام الإيرانيين، بين من يرى التدخل العسكري ضرورة لتحييد الخطر الإسرائيلي، ومن يحذر من خطورة القرار، تبقى عيونهم شاخصة إلى فلسطين، لمتابعة قدرة بلادهم على ترتيب «قطع الشطرنج» ضمن مشهد النزاع المتواصل في الشرق الأوسط.

«الاستثمار» في الدم الفلسطيني

بدأت إيران محاولات «الاستثمار» في الدم الفلسطيني خلال العدوان الإسرائيلي على غزة، بعد أن استوعبت طهران صدمة 7 أكتوبر/تشرين الأول، سواء لجهة نتائجها أو توقيتها، إذ كانت منخرطةً في محاولة جدّية أخيرة للتفاوض مع واشنطن على العودة إلى الاتفاق النووي ورفع العقوبات، قبل أن يدخل موسم الانتخابات الرئاسية الأمريكية الحالية، حيث يلوح في الأفق شبح عودة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، ومعه مخاوف نظام الملالي من العودة إلى سياسة «الضغوط القصوى» التي استخدمها ترامب لإضعاف إيران، بعد انسحابه من الاتفاق النووي عام 2018.

محاولات إيران الاستثمار في حرب غزّة، واستخدام الدم الفلسطيني لخدمة أجندتها الإقليمية والدولية، وهي استمرار لسياسة «الحرب بالدم العربي» في سوريا والعراق واليمن ولبنان لخدمة مصالحها الإقليمية، لم تتوقّف هنا، بل سلكت طريقها المعهود في تحريك أدواتها الإقليمية، بعيدًا عنها، لإحداث حالة من الفوضى، ثم التفاوض مع واشنطن على إعادة الاستقرار، بعد أن تكون قد قبضت الثمن.

إذ أوعزت إيران، بعد أن برّأتها واشنطن من أي علاقة بهجمات 7 أكتوبر/تشرين الأول، لوكلائها في العراق وسورية (من غير الواضح ما إذا كان هذا ينطبق على الحوثيين في اليمن) بشنّ هجمات ضد الوجود العسكري الأمريكي في البلدين بحجّة الضغط على واشنطن لوقف الحرب في غزّة، في حين أن الهدف الحقيقي هو دفع واشنطن إلى التفاوض، بما في ذلك على خروجها من العراق وسوريا.

من جهة أخرى، تستمتع طهران بتعرّض الحكومات الغربية للهجوم من الرأي العام العالمي، بسبب فشلها في إنهاء الحرب على غزّة. وتعتقد أنّ إدارة بادين لا ترغب في صراع مع طهران في عام الانتخابات من هذا المنطلق، ترى إيران فرصة لتوسيع نفوذها الإقليمي فتستغلّ الحرب في غزة، تمامًا كما فعلت وبتداعيات كبيرة ودامية، خلال الحروب الأهلية في سوريا والعراق واليمن.

لذلك، عملت إيران على توظيف عملية «طوفان الأقصى» للتأكيد على عدم فاعلية الجهود الأمريكية بعد توقيع «اتفاقيات أبراهام» لإنشاء نظام أمني إقليمي، يهدف لإرساء ميزان قوى جديد في المنطقة، على أساس التصدي للتهديدات الإيرانية. كما تعمل طهران على توظيف تطورات الأحداث السياسية والأمنية كتداعيات حرب غزة بصورة استراتيجية لتعزيز موقعها كفاعل إقليمي لا يمكن لدول الجوار والقوى الدولية تجاوزه.

الرهان على حصان خاسر

حرصت طهران على تأكيد مقولة المرشد

من الواضح للقاصي والداني أن اللعبة السياسية الإيرانية في غزة باتت مكشوفة إلى حد كبير

محاولات إيران استخدام الدم الفلسطيني لخدمة أجندتها

الأعلى علي خامنئي، بأن «الحكومات التي تتجه إلى التطبيع مع الاحتلال تراهن على حصان خاسر»، بعد أن حطمت عملية طوفان الأقصى نظرية الأمن الإسرائيلية، وأظهرت هشاشة جيش الاحتلال، وإخفاقه في ضمان أمن (إسرائيل) فضلاً عن أن توفره للآخرين. كما أبرزت قدرة ما يُسمى «محور المقاومة» على قلب المشهد الإقليمي رأسًا على عقب.

ووسط تحذيرات من توسيع الصراع في غزة إلى حرب إقليمية، فلا شك إيران هي من تمتلك الدافع لتنفيذ سيناريو توسيع دائرة الصراع وامتداده، من عدمه، إذا شعرت أن حصتها من «كعكة المصالح» أقل مما ينبغي.

وهنا لن يجد النظام الإيراني أي حرج في التصعيد، لا سيما على جبهة «حزب الله»، وتسويق ذلك على أنه «موقف ممانعة» يحمل شعاراتها التقليدية بشأن أمريكا و(إسرائيل)، لتغذية حضورها في الشارع العربي الذي انحسر على نحو لافت، بسبب سلوكها العدواني في الشرق الأوسط خلال العقد الأخير.

جاءت حرب (إسرائيل) على غزة أتت في لحظة مواتية بالنسبة لطهران. فلطالما اعتمدت إيران على القضية الفلسطينية من أجل تعويض عُزلتها في المنطقة، وهي الدولة الشيعية الفارسية على تخوم المنطقة العربية السُنيَّة، لكن تلك الإستراتيجية لم تُفلح كثيرًا حين لم تكُن فلسطين في بؤرة الضوء. فعلى مدار السنوات الماضية فقدت إيران شعبيتها بين جيرانها العرب، ونجحت (إسرائيل) من جهة أخرى في تطبيع العلاقات مع عدد من الدول العربية، ما اعتبره البعض نواة لتحالف يقف في وجه التمدُّد الإيراني.

وعلى المستوى الدولي، وعبر احتلالها موقعًا مركزيًا في القضية الفلسطينية، تسعى إيران إلى امتلاك قدر من الريادة والتفوّق الأخلاقي في النظام الدولي الجديد، رغم سُمعتها السيئة بسبب قمعها للاحتجاجات وتدخُّلها في دول الجوار، خصوصًا بعد أن نجحت حرب غزة في خلق روح من التضامن بين عدد من الدول في العالم الثالث، أو دول «الجنوب العالمي» التي تنظر إلى الدعم الأمريكي لـ (إسرائيل) على أنه ازدواجية ونفاق سياسي، وهو الاعتقاد الشعبي السائد حاليًا حتى في داخل الدول الغربية نفسها.

ومن المرجح أن تساهم الحرب الحالية في تقويض خطط إنشاء ممر «الهند- الشرق الأوسط- أوروبا» الاقتصادي، الذي سبق أن أعلن الرئيس الأمريكي بايدن أنه سيمتد من الهند إلى أوروبا عبر الإمارات والسعودية والأردن وميناء حيفا في (إسرائيل)، وهو ما يهدد ممر النقل الدولي بين الشمال والجنوب الذي يمتد من موانئ البلطيق الروسية إلى جنوب إيران.

وبصورة عامة بدا المشروع متعارضًا مع مصالح إيران وتركيا ومصر والصين حيث يتجاوزهم بشكل كامل. والآن، تبدو إيران أكثر ارتياحًا؛ حيث أظهرت حرب غزة أن التحديات الأمنية التي ستواجه هذا المشروع لا يستهان بها، بما قد يدفع لتأجيله، أو ربما إعادة النظر في جدواه الاقتصادية.

ومن الواضح للقاصي والداني، أن هذه اللعبة السياسية الإيرانية في غزة باتت مكشوفة إلى حد كبير. وأن المهم بالنسبة لنظام الملالي على كافة الجبهات ليس «إسناد المقاومة»، بل هو تسجيل نقاط أخرى في صراع النفوذ الدائر بالمنطقة، في سياق مشروع توسعي قديم ومستمر.

النسخة الهندية لفيلم «حياة الماعز»

ماذا خسرت الهند بانحطاط المسلمين؟

رضوى شريف

تعالوا نسلّط الضوء على العالم السري لأبشع أنواع العنصرية في ديانة الهندوس وتاريخهم القديم ثم ننظر هل تغيّر الوضع أم أنه على ما كان عليه!

نبدأ بحالهم ثم ننطلق إلى تاريخهم ثم إلى ديانتهم الملعونة. إليكم غيض من فيض لما يحدث في الهند يوميًا.

«رويش كمار» إعلامي هندي بارز من الطبقة السفلى، ذهب لتغطية الانتخابات قبل سنوات فهذا ما حدث.

ومثله وجد عندما ذهب إلى «بنارس» وهي المنطقة التي يرشح منها مودي منذ 10 سنة، وذكروا أنواعًا من العنصرية التي يتعرضون لها في حياتهم اليومية. ربما تظن أن المقاطع تبدو قديمة، ولعلها تعود إلى ما قبل عشر سنوات، قبل صعود مودي وحزبه.

حرمة التعليم وخاصة الديني منه على الطبقات السفلى متوارثة منذ القدم وهي مستفادة من نصوصهم المقدسة وكذلك حرمة دخولهم المعابد. بعد كل هذا ربما تسأل: أليس فيهم رجل رشيد؟ ويخطر ببالك كيف حال الهند لا يزال كذلك ونحن نعيش في ما بعد الحداثة؟ نعم فيهم

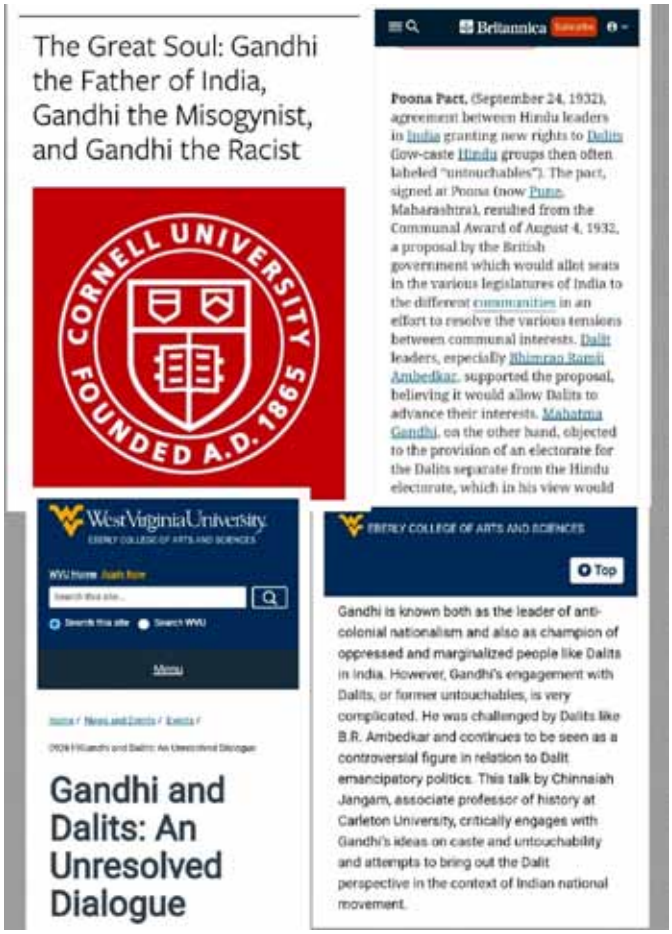

لماذا عارض غاندي قرار الاستعمار البريطاني بجهود قائد دليت امبيتكير؟ يقال ان البرهمي الأمي أكثر مكرا ودهاء من عامة المثقفين فما بالك لو كان البرهمي مثقفا؟! غاندي كما أنه كان يعبد البقر كذالك كان يتعبد بعقيدة الطبقية المنصوصة مرارا في الكتب المقدسة للهندوس وقد إعترف بإيمانه بنظام الطبقية وأيضا أدرك التعلب غاندي أنه لو فُصلت الطبقات السفلى وهي تشكل 65% من سكان الهند فلن يبق الهندوس أغلبية في البلاد وكما أنهم غافلون عن ديانتهم كذالك ينعدم فيهم الشعور بالقومية الهندوسية ثم من يستخدمهم البراهمة لذبح المسلمين؟!

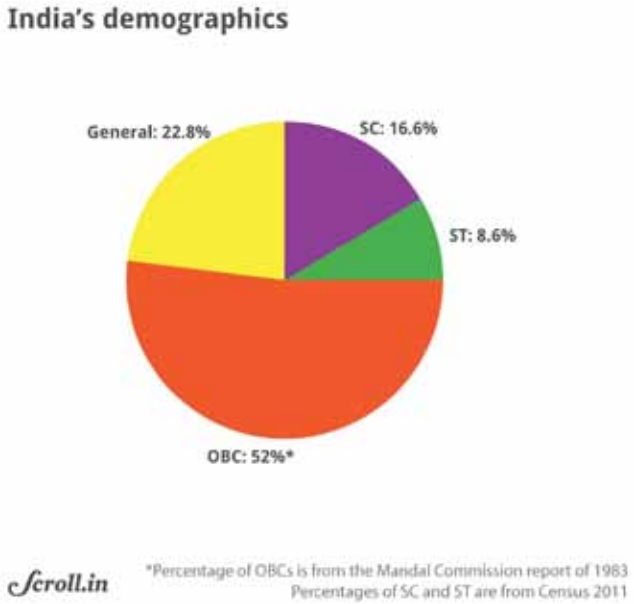

HOME / NEWS / INDIA

About 70 per cent Indians live in rural areas: Census report

Updated - October 01, 2016 12:44 am IST

Published - July 15, 2011 04:57 pm IST - New Delhi

PTI

حرمة التعليم وخاصة الديني منه على الطبقات السفلى متوراثة منذ القدم وهي مستفادة من نصوصهم المقدسة وكذلك حرمة دخولهم المعابد

Some Hindu scriptures, such as the:

1. Smriti texts (circa 500 CE - 1500 CE):
   - Mention the concept of "thulabharam" or "breast tax" in the context of caste rules and regulations.
2. Local records and historical accounts (circa 18th - 19th century):
   - Describe the practice of breast tax in Travancore and other regions.

كثير ممن يسميه العالم مثقفين وحكماء وعظماء، فلو سألتك: من هو أفضل هندوسي تعرفه؟ فلا بد أن تجيب: مهاتما (عظيم) غاندي. تعالوا ننظر هل هو حقًا كان عظيمًا؟ ربما اقتنعت بما سبق عنه أن سبب إستمرار الطبقية والعنصرية ضد الطبقات السفلى هو من يسميه العالم العظيم (مهاتما) غاندي ولكن الحقيقة أن له تعليقات عنصرية حتى ضد السود وكان يطالب بمعاملة مختلفة للهنود في إفريقيا عندما كان يدرس هناك!

مقتطفات لإثبات كل ما ذكرت عنه وقراءة سياق Poona pact

ركوب الفرس، الأكل في صحون الطبقات العليا والشرب من كؤوسهم، دخول المعابد والتعليم الديني أو الترشح لإمامة معبد كلها حرام، لو أن حتى أطفالهم وحيواناتهم يشربون أو يأكلون مما هو مخصص أو ملك للطبقات العليا يُقتلون أو يعذبون. دونك مقطع لأخبار قتل وتعذيب دليت لركوبهم الخيل في حفل زفافهم. لسنا هنا بصدد سرد الأحداث والحالات اليومية وقد ألقينا نظرة عابرة من اليوم إلى أيام الاستقلال وغاندي لإثبات أن لا أثر للحداثة على الهند وأما الاستعمار فكان ظالمًا منصفًا يوزع الظلم على الجميع على حد سواء بعكس الجمهورية الهندوسية التي تتعامل مع الطبقات الدنيئة بعنصرية ومع المسلمين بعداوة.

قبل الشوارع في تاريخهم: لا يفوتنكم أن 70% من سكان الهند قرويون و65% منهم من الطبقات السفلى و15% للطبقات العليا التي تحكم الهند منذ آلاف السنين إلا فترة حكم المسلمين وفترة الاستعمار. أولهما كان رحمة على الجميع والثاني كانت رحمة على الطبقات الدنيئة،

'Breast-cover tax'

The "breast tax" caught wider attention in 2016, when BBC reporter Divya Arya reported on a series of paintings by artist Murali T on the legend of Nangeli.[web 5] The village legend of Nangeli is about a woman who lived in the early 19th century in Cherthala in the state of Travancore, and supposedly cut off her breasts in an effort to protest against the caste-based "breast tax."[web 5][3][9] According to the legend, she cut off her breasts and presented them to the tax collector in a plantain leaf, then died of blood loss.[9][web 8]

According to local beliefs,[web 5][web 6][web 3] the "breast tax" was imposed on lower class women if they covered their breasts in public, to disencourage them from doing so.[web 5][3][4][web 6][note 2]

Breast tax

Article Talk

Mulakkaram, literally translated as **breast tax**, was a poll tax imposed on women belonging to Nadar, Ezhava and other lower caste communities by the erstwhile Kingdom of Tranvancore (in present-day Kerala state of India), and was not applicable to upper caste women of Travancore.[1][2][web 1][web 2][note 1] The term "breast tax" was used to denote the gender of the person and not breasts per se.[web 3][web 4]

According to subaltern beliefs[web 5][web 6][web 3] the breast tax was imposed on lower class women if they covered their breasts.[web 5][3][4][5][note 2] This belief has been questioned,[web 7][web 1][web 2][web 3] as lower class women "were not allowed to wear upper garments in public"[6] at all until 1859.[note 3][note 4]

1. Manusmriti (circa 200 BCE):
   - Describes "untouchables" as people who have committed sins in past lives (11.55).
   - Prescribes punishments for touching or associating with "untouchables" (5.85-86).

2. Rigveda (circa 1500 BCE):
   - Mentions the term "asprishta" (untouchable) in a few instances (e.g., 10.22.4).
3. Dharmashastras (circa 600 BCE - 600 CE):
   - Some texts, like the Apastamba Dharmasutra, describe "untouchables" and prescribe rules for interacting with them.

والآن يمكنك أن تتخيل حجم الكارثة!

- الضرائب على ستر الثديين لنساء دليت وإلا يُقطعان!

- فرض ربط المكنسة بالخاصرة لكي يكنس كل شبر يطأه!

- حرمة البصق على الأرض خشية أن يمر برهمي فيتلوث به قدمه وعلى المنبوذين أن يحملوا وعاء يبصقون فيه!

- فرض الملابس الخاصة ليُعرفوا ويُؤخذ منهم الحذر!

إنتهت الضرائب على ستر الثدين عام 1924. وصفتهم «النصوص المقدسة» بأبشع الألفاظ والأوصاف وأقنعتهم أنهم خُلقوا في هذه الحياة أنجاسًا ومنبوذين لسيئات إرتكبوها في سوابقها ثم تحرم عليهم الطيبات وتحل لهم الخبائث وتسلط عليهم الإصر والأغلال وتشجع على قمعهم وممارسة أقصى أنواع الهمجية عليهم ولا حقوق لهم فقلما وجدوه كثير وتطوع.

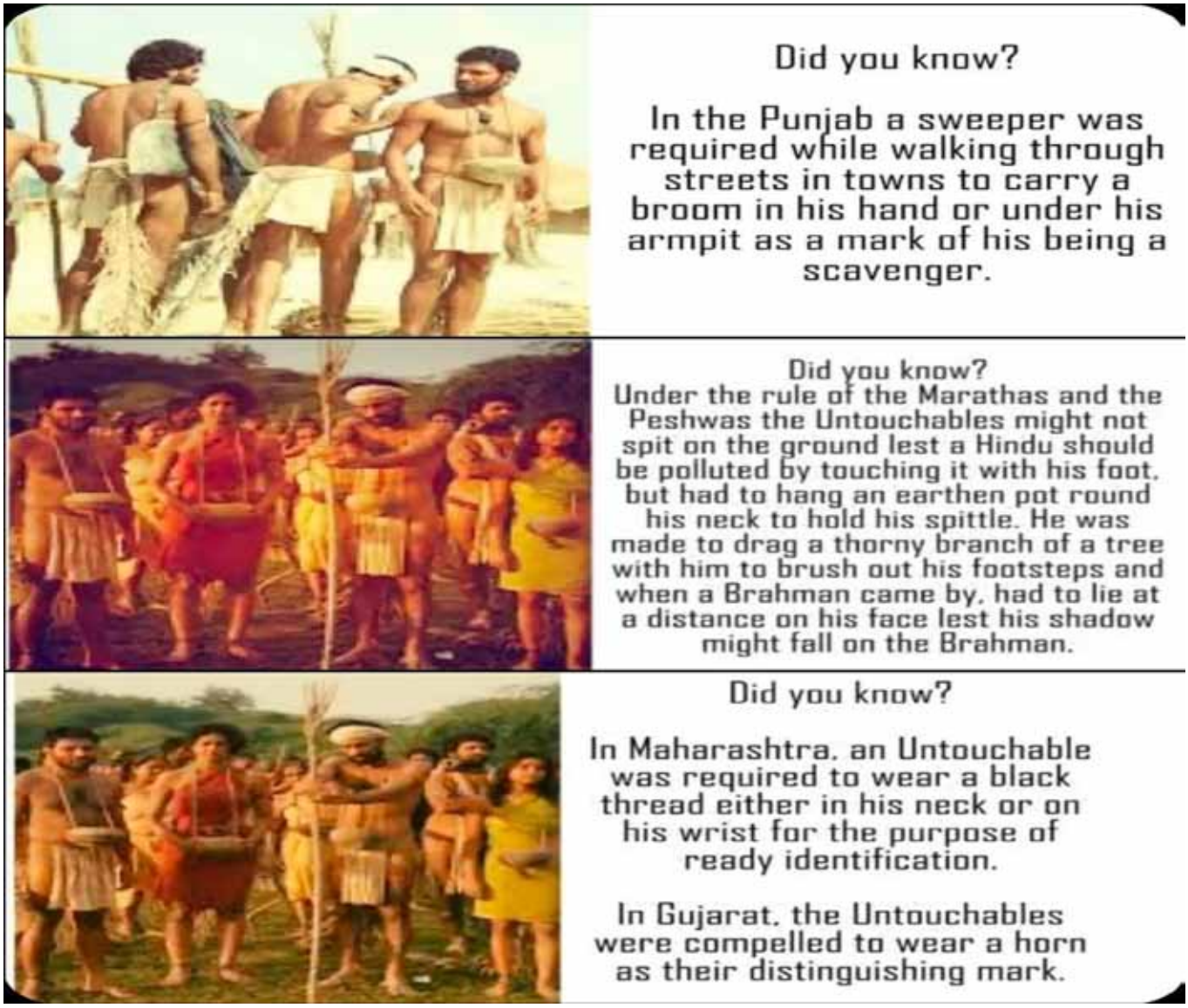

(1)"Chandala" (चाण्डाल) - Manusmriti (10.55) and Mahabharata (Anushasana Parva 35.25) - Meaning: "Fierce, cruel, or wicked" - Used to describe Dalits as impure and inferior.(2) "Shudra" (शूद्र)Rigveda(10.90.12) and Manusmriti (1.91) - Meaning:"Servant" or "Slave" - Used to justify Dalits' subordinate status. (3)"Asprishya" (अस्पृश्य) - Manusmriti (5.131-132) - Meaning: "Untouchable" - Used to enforce physical and social segregation. (4)Antyaja" (अन्त्यज) - Manusmriti (10.4)- Meaning: "Outcaste" or "Low-born"- Used to describe Dalits as inferior and outside the varna system. (5) "Dasyu" (दास्यु) - Rigveda (1.51.8)- Meaning: "Slave" or "Servant"- Used to describe Dalits as subordinate and inferior.

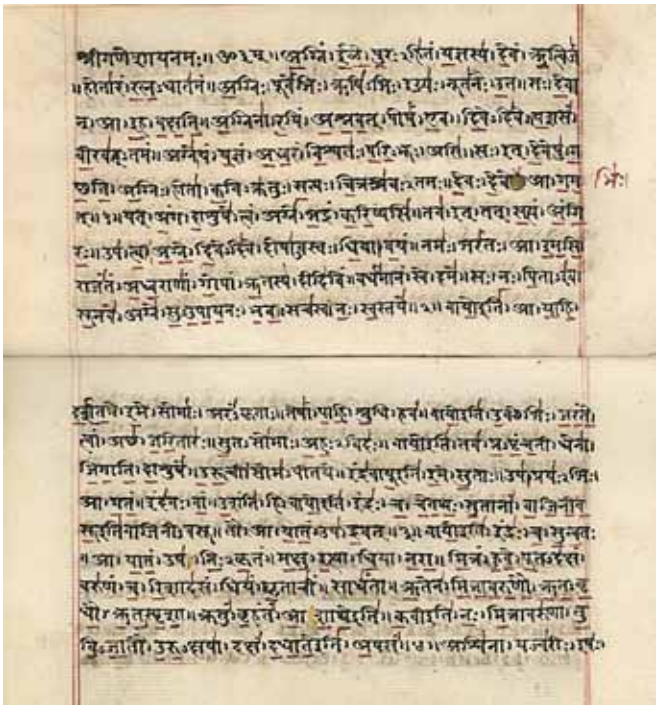

المفكر العربي الكبير عبد الحسين شعبان:

«أمراء الطوائف» يسيطرون على مقدّرات الدولة العراقية

قال المفكر العراقي العربي الكبير د. عبد الحسين شعبان، إن «أمراء الطوائف» يتحكّمون بالقرار السياسي العراقي، ويسيطرون على مُقدرات الدولة. وذلك بسبب «الطائفية السياسية» التي كرسها الاحتلال الأمريكي للبلاد منذ عام 2003، حتى هذه اللحظة، مؤكدًا - في الوقت نفسه- أن انهيار مؤسسات الدولة العراقية على أيدي المحتل الأمريكي كان يتوافق مع الرغبة الإيرانية والتركية.

وأضاف د. شعبان، في حوار شامل لـ «شؤون إيرانية»، أن نظام «المحاصصة الإثنية - الطائفية» عطّل دولاب الدولة العراقية، وكرّس صيغة التقاسم الوظيفي من «المشير إلى الخفير»، لافتًا النظر إلى أنه يدعو منذ أول الثمانينيات من القرن الماضي حتى الآن، إلى إلغاء ظاهرة الطائفية السياسية في المعترك العراقي.

وأكدّ شعبان، أنه يشعر بحزن شديد إزاء عجز العرب عن دعم قطاع غزة، في مواجهة «حرب الإبادة» التي تشنها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد القطاع منذ عملية طوفان الأقصى (7 أكتوبر/تشرين الأول 2023) معتبرًا أن ما تقوم به إسرائيل هو جزء من فرض «ثقافة الإذعان» التي تريد بواسطتها السيطرة على العقل الجمعي العربي في الوقت الراهن، حسب تعبيره، وإلى نص الحوار:

أجرى الحوار:
شريف عبد الحميد

العراق بات مُقسّمًا منذ الاحتلال الأمريكي إلى نصفيّن... نصفه لأمريكا ونصفه الآخر لإيران

● جمعتم خلال مسيرتكم الفكرية الحافلة بين العمل الفكري والأكاديمي ومزجتم السياسة بالثقافة... فما هي العوامل الحاسمة في تشكيل هذه المسيرة؟

- أظن أن هناك عوامل عديدة لعبت مثل هذا الدور، أولًا - العائلة، أي أن البيئة العائلية، حيث كانت بيئة دينية وثقافية بامتياز، وفي الوقت نفسه بيئة سياسية علمية أكاديمية. وثانيًا - كان الوسط الذي عشت فيه وهو المدينة أيضًا (النجف)، أقرب إلى معهد دراسي مفتوح، فيه فقه وأدب ولغة وشعر وتراث وتاريخ، وفي الوقت نفسه تطلّع إلى المدنية والحداثة والتغيير والتجديد، على الرغم من أن الطابع العام للمدينة هو طابع ديني.

وثالثًا - البيئة الخصوصية التي تمثّل المحلّة (الحي) والمدرسة والأصدقاء، وكانت تميل إلى التغيير وتتلقّف الجديد، وهي بيئة منفتحة على الرغم من الطابع العام المحافظ. وهذه العوامل الثلاثة العائلية والمدينية والاجتماعية، كانت تتفاعل مع بعضها وتتلاقح لدرجة أنها «انعجنت» في بوتقة، أنتجت هذا التنوّع والتشعّب والفضاء المنفتح، في هارموني يجمع ما هو ثقافي وما هو فكري وما هو إنساني.

قلت وأقول إن ثلاث روافد أساسية أثرت فيّ، الرافد الأول هو القرآن الكريم، وكنت دائمًا ما أستمع إلى القرآن في منزلنا، حيث كان صوت والدي، عزيز شعبان، يعلو في الصباح لتلاوة القرآن، وهو صوت محبّب بالنسبة لي مازال يشنّف أسماعي إلى اليوم.

والرافد الثاني، هو الشعر بخاصة والأدب بعامة، فقد كان يعيش في منزلنا كل من الجواهري والمتنبي والبحتري وأبو نؤاس وأبو العلاء المعرّي وعدد من الشعراء الأقدمين والأحدثين، إذا جاز لي التعبير أن أقول بينهم بدر شاكر السياب وعبد الوهاب البياتي وبلند الحيدري ونازك الملائكة، وما لحقهم من جيلي أو الجيل الذي سبقني قليلًا. وكانت مكتبات الأعمام والأخوال تزدحم بكلّ ما له علاقة بالثقافة والأدب والأفكار السياسية.

أما الرافد الثالث، فهو اليسار، فقد كنت أشعر أن ماركس أيضًا يعيش في منزلنا، إضافة إلى أسماء كنّا نردّدها على حذر، مثل لينين وستالين وماو تسي تونغ، هذه المتناقضات هي متقاربات أيضًا توحّدت لكي تنتج شخصية بسيطة متواضعة محبة، تتعامل بتسامح وألفة وسلام وانسجام وتصالح مع محيطها الديني وغير الديني، وهذا الذي تراه أمامك هو حصيلة كلّ ذلك، لكنه يبقى طفلًا يحبو ويجرّب ويجتهد ويخطئ ويصيب، وهو الذي اسمه عبد الحسين شعبان.

● قلتم في حوار معكم إن «القرآن الكريم الذي كان يفتتح والدك عزيز شعبان يفتتح يومه به والفكر

انهيار مؤسسات الدولة العراقية على أيدي المحتل الأمريكي كان يتوافق مع الرغبة الإيرانية والتركية

هياكل القرار السياسي الطائفي في العراق

اليساري والماركسي كانا ضمن الروافد التي شكّلت تكوينكم الثقافي»... كيف جمعتم بين هذه النقيضين إن صح التعبير؟

- لا أرى أن هناك تناقضًا، فالفكر الديني والأديان عمومًا تدعو إلى العدالة وإلى المساواة وإلى الحرية وإلى الكرامة الإنسانية وإلى احترام الحقوق. الأفكار اليسارية والفلسفية أيضًا تدعو إلى الحرية والكرامة والعدالة، لا سيما العدالة الاجتماعية، وهناك صلة روحية بين الفكر الديني من جهة والأفكار الإنسانية من جهة أخرى.

وأتذكّر أن حوارًا دار بين القس بيتو وبين الزعيم الكوبي كاسترو، وهو ما جئت عليه في كتابي «كوبا - الحلم الغامض». وسأتوقّف هنا قليلًا عند هذا الحوار، الذي يعبّر عن الكثير من الدوافع التي عشتها وأعيشها، ولاسيّما علاقتي بالدين والوسط الديني والفكر الديني والخطاب الديني، وبقدر ما كان موقفي يقدّر تلك القناعات ويحترم توجّهاتها، إلّا أنه كان ناقدًا لها، وفي الآن ذاته فهو يتقبّل النقد أيضًا لبعض توجّهاتنا وآرائنا، وخصوصًا تلك التي اتّسمت بالجمود من جهة، والاستخفاف بما لدى الآخرين من جهة أخرى.

حين تقابل القس بيتو مع كاسترو أهدى له «الكتاب المقدس»، ثمّ نظر إليه وكأنه ينتظر تعليقًا، فما كان من كاسترو إلّا أن شكره بحرارة على هذا الإهداء الثمين، فبادر القس مخاطبًا الزعيم الكوبي: أراك لم تنزعج من الهدية؟ قال له كاسترو: لا، ولماذا أنزعج؟ فقد درست هذا في صباي. والمسيحية والماركسية منشغلان بنشر قيم المساواة والعدل والسلام، ولا أجد تعارضًا في ذلك، بل يمكن للماركسيين والمتدينين أن يلتقوا عند هذه القيم الجامعة.

وأنا دائمًا ما أعود إلى القرآن لأستمدّ منه دروسًا وعبرًا وحكمًا، يمكن أن تنفع حياتنا اليومية. لقد قرأت القرآن مرتين في السبعينيات والثمانينيات قراءة تفحصيّة تدقيقية تفسيرية، وذلك في العام 1978 و1982، ثم عدتُ مجددًا إلى تفاسير جديدة في قراءتي للقرآن. وأجد في القرآن مادة دسمة وخصبة سردية وحكمية وفلسفية وروحية أو روحانية وإيمانية وإنسانية كبيرة لا يمكنني الاستغناء عنها في ثقافتي، بل هي جزء لا يتجزأ منها.

وأقول مجددًا أن القرآن مكون أساسي من مكونات شخصيتي، التي يطلق عليها البعض «الخلطة الشعبانية» المنسجمة مع الدين، ولا أجد تعارضًا بينه وبين الروافد الأخرى، إذْ أن كلًا منها يصبّ في ذات المصب، وإن كانت المنابع مختلفة ومتعددة. وشخصيًا أنظر إلى الإسلام كحضارة أساسية من الحضارات التي أغنت البشرية، وأعتزّ أيّما اعتزاز بانتمائي إلى هذه الحضارة الإنسانية، وسبق لي أن قلت أن النبي محمد صلى الله عليه وسلم هو أعظم

أدعو منذ أول الثمانينيات إلى إلغاء ظاهرة «الطائفية السياسية» في المعترك العراقي

الاحتلال الأمريكي للعراق

رجل في التاريخ، لما مثّله من قيم ومُثل وقدرة على نقل مجتمع من واقع إلى آخر، ناشرًا فكرة التسامح بدلًا من الثأر، والعدالة عوضًا عن التمييز، والمساواة بالضدّ من العبودية، والعودة إلى القرآن الكريم وصحيفة المدينة، ناهيك عن سيرة الرسول المعطّرة التي تعطي الدليل على ذلك.

أعود إلى الروافد الروحية التي تعاشقت مع بعضها البعض وتلاقحت، لتنتج فكرًا إنسانيًا متصالحًا مع الدين، ومتفاهمًا مع نفسه في الآن، أي منسجمًا مع ذاته ومحيطه ومع الفكر الإنساني.

قانون «تحريم الطائفية»

● يشهد كل من العراق ولبنان منذ عقديّن أزمات متتابعة تكاد تكون متطابقة... كمفكر ومثقف عربي عراقي مقيم في بيروت كيف تقيّم الوضع السياسي والاجتماعي في البلدين؟

- لبنان والعراق يعانيان من الطائفية السياسية، وأنا منذ مطلع الثمانينيات دعوت وأدعو وما زلت لإلغاء الطائفية السياسية، وإن كان هناك فوارق كبيرة بين لبنان والعراق، حتى وإنْ كرّست بعض الأعراف المتشابهة حالة الطائفية في البلدين، في إطار دستورين يشجعان عليها، فالتقسيم الثلاثي العراقي للنظام الحكم، «الرئيس كردي ورئيس البرلمان سنّي ورئيس مجلس الوزراء شيعي»، الذي أصبح عرفًا سائدا استمدّ رؤيته من التجربة اللبنانية الشديدة الفشل، لكن تبقى ثمة اختلافات غير قليلة، بل أساسية بين المجتمعين والبلدين، وإن عانى كليهما من حالة عجز وانسداد أفق وتعطّل.

ولعلّ تلك التجربة المشوّهة هي التي أراد المحتلّ الأمريكي فرضها على العراق في دستور (قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية)، الذي صاغه الأمريكي المتعاطف مع الصهيونية، نوح فيلدمان، ووضع الألغام فيه بيتر غالبرايت، وهو ما أخذ به الدستور الدائم (2005)

فالعراق منذ قانون الجنسية الأول (1924)، أي قبل الدستور الأول (1925)، تضمّن نصوصًا تميّز بين المواطنين، على أساس التبعية العثمانية والتبعية غير العثمانية، ولكن المجتمع العراقي لا علاقة له بالطائفية. وهناك بعض الإجراءات التي اتخذتها الحكومات التي تميّزت بالممارسة الطائفية لأغراض سياسية، في حين أن المجتمع اللبناني مقسّم إلى «بلوكات» طائفية مذهبية ودينية لاعتبارات مختلفة، وهو أمر يكاد أن يكون مفتعلًا في العراق.

لذلك دعوت منذ الثمانينيات إلى إلغاء الطائفية السياسية، وكتبت مشروعًا لاحقًا تحت عنوان «تحريم الطائفية وتعزيز المواطنة»، نشر في كتابي بعنوان «جدل الهويات في العراق.. الدولة والمواطنة». قلت وأقول دائمًا من أيام

جرائم الإبادة الجماعية متواصلة في غزة على أيدي الاحتلال الإسرائيلي

المعارضة في الثمانينيات إن رذيلتان لا تُنجبان فضيلة، فإذا أنت تريد أن تحارب الطائفية بالطائفية فستمارس رذيلةً أخرى. وجريمتان لا تنتجان عدلًا، فإذا أنت تريد أن تحارب الجريمة بالجريمة فستكون العدالة هي الضحية الأولى والأخيرة. وحربان لا يصنعان سلامًا، الأمر يحتاج إلى نوع من التوازن، وهذا التوازن يستدعي ويتطلب إلغاء الطائفية وتحريمها قانونًا.

والأمر يمكن أن ينطبق على عدد من البلدان العربية، التي يمكن الاستفادة من مشروع القانون الذي أعدت نشره في أكثر من بحث ودراسة، لأنه يمثّل صيغةً عامةً، تصلح للمجتمعات التي تعاني من التمايزات الطائفية، وهو يتكون من عدد من المواد التي تحرم الطائفية وتنبذها وتجرم عليها بأحكام، يقابلها تعزيز المواطنة ومبادئ المساواة والعدالة والشراكة والمشاركة.

وعندما نقول مواطنة، فإننا نعني أربع قضايا رئيسية أولها- الحرية، فلا مواطنة دون حريات، تبتدئ من حرية التعبير ومن حق التنظيم الحزبي والنقابي والاجتماعي، ومن حق الاعتقاد ومن حق المشاركة والشراكة. هذه تكوّن لبنات مواطنة فاعلة، وثانيها- المساواة، فلا مواطنة دون مبدأ المساواة، فستكون مواطنة ناقصة، إن لم تحقق المساواة بين المواطنين، لا سيّما المساواة بين الرجل والمرأة، وهذا مبدأ رئيسي بالنسبة لي على الأقل. ورابعها – الشراكة والمشاركة، أي نحن شركاء في هذا الوطن، وينبغي أن نكون مشاركين باتخاذ القرار.

وثالثها- العدالة، فلا مواطنة دون عدالة، خصوصًا العدالة الاجتماعية، ولو بحدها الأدنى. فإذا كان قد ورد في القرآن الكريم قوله تعالى: «وهل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون» (سورة الزمر – الآية 9)، أقول: لا يستوي الذين يملكون والذين لا يملكون، فكيف نساوي بين المتخمين وبين المحرومين، بين الأغنياء الذين يكدّسون الأموال والفقراء الذين لا يستطيعون الحصول على قوت يومهم وبين الكادح والطفيلي المستغل.

● ما هو شكل «العدالة الاجتماعية» التي تدعون إليها؟

- لابد أن يكون هناك شكل من أشكال العدالة الاجتماعية يضمن الحد الأدنى للعيش الكريم. البلدان النامية ومنها بلداننا العربية تحتاج إلى دور أساسي للدولة، وعلى الرغم من بعض النواقص والثغرات والعيوب التي يعاني منها القطاع العام، فأنا ضدّ الخصخصة، لاسيّما في مجالات التعليم والصحة والخدمات العامة الكبرى والطرق والجسور والمواصلات، إذْ لا يستطيع الأفراد النهوض بها بما فيها بعض الشركات، لأن رأس المال لا يتراكم بما فيه الكفاية، وهذا يحتاج إلى وجود فاعل للدولة، لذلك انتقدت الإجراءات التي هرولت نحو الخصخصة بحجة فشل القطاع العام.

صحيح أن القطاع العام عانى من مشكلات، فضلًا عن أخطاء الإدارة البيروقراطية والتداخلات الحزبية، الأمر الذي يحتاج إلى تطويره وتخليصه من المثالب التي عانى منها

«فرقاء لبنان» مختلفون وكلٌ متشبث بموقفه...
لذلك لا وجود لرئيس جمهورية من عام ونصف

وإلى شراكة بينه وبين القطاع الخاص، بحيث يكون ثمة تكامل وتوافق ورقابة متبادلة ويمكن أن يحفّز ذلك المجتمع المدني ومؤسساته للمشاركة في عملية التنمية، كمتمم وراصد ومشارك فيها، ولعلّ مصر وسوريا والعراق والجزائر واليمن الديمقراطية وغيرها، عاشت تجربة تنموية في الثمانينيات وما بعدها، إلّا أنها لم تحقق التنمية المطلوبة بقدر ما حققت نموًا اقتصاديًا، والأمر يحتاج إلى تنمية إنسانية شاملة ومستدامة سياسية وقانونية واجتماعية واقتصادية، وفي جميع المجالات التربوية والصحية والنفسية وغيرها، بحيث يتم فيها توسيع خيارات الناس وسُبل عيشهم بكرامة.

حكم «أمراء الطوائف»

● ماذا عن الأضرار التي ألحقها نظام «المحاصصة السياسية» الطائفية بالتركيبة السياسية والاجتماعية والثقافية للمجتمعيّن العراقي واللبناني؟

- أشرت غلى أن المجتمع اللبناني يختلف عن المجتمع العراقي، فهو مقسم طائفيًا، ولذلك الآن يستعصي على القيادات اللبنانية اتخاذ القرار إلا بالتوافق. وهذا التوافق يكاد يكون مستحيلًا، ومثلًا لم يتفّق الفرقاء لانتخاب رئيس الجمهورية، على الرغم من مرور عام ونيّف، لأن الكل متشبث بموقفه، لذلك ظلّ منصب رئيس الجمهورية شاغرًا.

وشهدت تجربة سابقة بقاء منصب الرئاسة شاغرًا لأكثر من سنتين، وأحيانًا يتأخر تشكيل الحكومة ويتأخر اتخاذ أي قرار سيادي، فعلى الرغم من مرور أكثر من أربعة عقود من الزمن لم يعاد بناء شبكات كهرباء في لبنان بسبب التقاسم المحصصاتي الطائفي. وهكذا تتعطّل القرارات الرئيسية في الدولة بسبب ما سمي بالتوافق، والتوافق هي صيغة للديموقراطية تستخدم في المرحلة الانتقالية، وليس صيغة دائمة، بل مؤقّتة.

أما في العراق فهذه الصيغة عطلت الدولة، فصار التقاسم الوظيفي الطائفي والإثني من المشير إلى الخفير، فحتى تعيين فرّاش ينبغي تعيين كرديًا وشيعيًا وسنيًا، أحيانًا هكذا. والوزارات مقسمة، لا يمكن التوصل لاختيار رئيس البرلمان منذ أكثر من سبعة أشهر، وأصبح

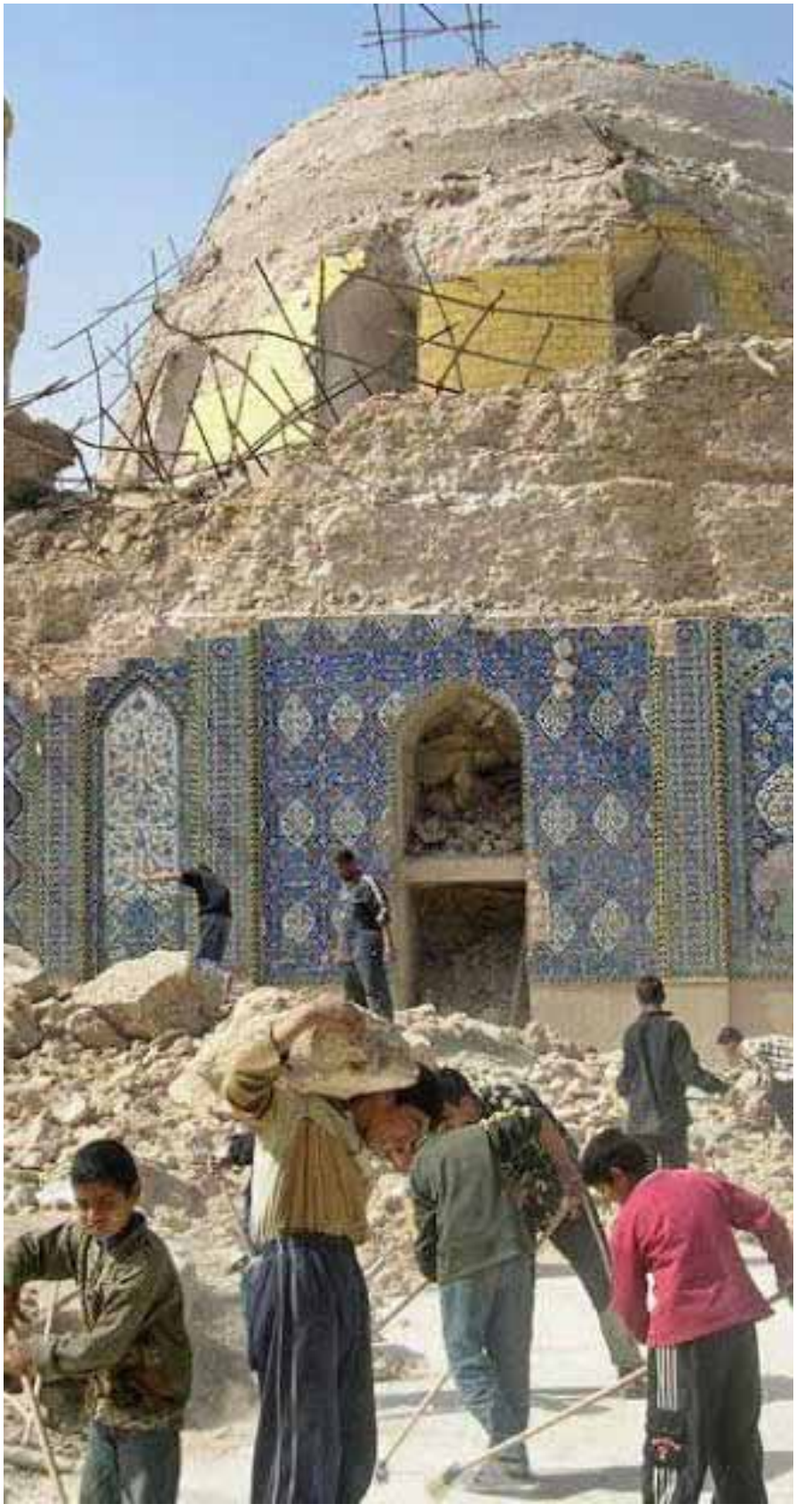

تفجير ضريح العسكريين

«المحاصصة الإثنية - الطائفية» عطلت دولاب الدولة العراقية
وكرّست التقاسم الوظيفي من «المشير إلى الخفير»

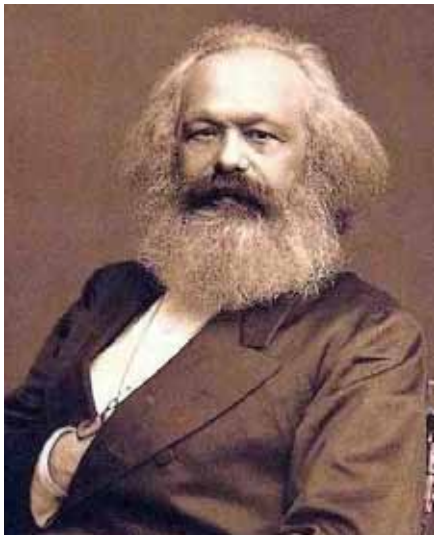
كارل ماركس

البحتري

أبو الطيب المتنبي

لا ولاء للمصلحة الوطنية في العراق... والولاء الأول للسياسيين هو لـ «أمراء الطوائف»

عرفًا أن هذه المواقع حصرًا على المتنفذين السياسيين باسم الطوائف، بغض النظر عن الكفاءة، ولكن المهم هو الولاء، أولًا لأمراء الطوائف. وهذه الطائفية هي «تجلٍ سياسي» للتعبير عن مصالح أنانية ضيقة، للحصول على امتيازات، في نظام يقوم على الغنائمية الطائفية والإثنية والزبائنية السياسية. وبالمناسبة فثمة فروق جوهرية بين الطائفة التي تكون هي تكوين تاريخي واجتماعي، لا يختار فيها الأفراد انتماءاتهم، مثلما لا يختارون دينهم، وبين الطائفية التي تتمترس خلف جماعات حزبية لها مصالح خاصة.

هناك رغبة في إعادة بناء الدولة العراقية، لكن لا تزال مجرد إرهاصات محدودة جدًا، لأن هناك كوابح كثيرة، وتعاني الدولة أيضًا من تدخلات مباشرة وغير مباشرة، ويتم تسخير الشعارات الدينية على حساب مصلحة الدولة، وعلى حساب التنمية، حيث يتم فرض الإرادة بطرق الاستقواء على الآخر.

خمس تحديات

ثمة مشكلات أو تحديات، ما تزال تواجه الدولة العراقية، وهي نظام المحاصصة، والفساد المالي والإداري، والإرهاب والعنف، وانتشار السلاح خارج سلطة الدولة والقانون، والولاءات الخارجية. ما يحتاجه العراق ولبنان التخلّص من نظام المحاصصة الطائفي، والشروع ببناء دولة تضع مسافة واحدة من جميع الأديان والطوائف والقوميات، ولا أقول هنا بفصل الدين عن الدولة، أو بفصل الدين عن السياسة، وإنما ما أدعو إليه هو الدولة القانونية التي تقوم على «حكم القانون» وتكتسب «شرعيتها السياسية» من رضا الناس ومن تقديم منجز لهم، وذلك يعني جعل مرجعية الدولة فوق جميع المرجعيات الدينية والطائفية والمذهبية والإثنية والحزبية والمناطقية وغيرها. الدين والعاملون بالحقل الديني وبالمؤسسات الدينية يستحقون الاحترام والتقدير، ولكن عليهم ألا يتدخلوا بالسياسة. أمّا إذا حصل وأن تدخلوا بالسياسة، فإنهم سيفقدون رمزيتهم الوعظية الإرشادية.

السياسي قد يضطر أن يناور أو يقول نصف الحقيقة أو يروّج لسياسة حزبه أو جماعته ، فيبالغ في شأنها ويقلل من شأن الآخرين أو يكذب أحيانا. أما العامل بالحقل الديني فيُفترض فيه الصدق والنزاهة والاستقامة الأخلاقية، لذلك فإن تسييس الدين سيفقده رمزيته ويضبّب قيمه، كما أن تديين السياسة سيجعلها غير واقعية، الأمر الذي يقتضي احترام الاختصاصات، في إطار مرجعية الدولة العليا.

● هل يمكن أن يأتي يوم نشهد فيه نهاية لنظام «المحاصصة السياسية» الطائفية في هذين البلدين؟ وما هو السبيل إلى ذلك؟

- الحديث عنها الآن سابق لأوانه، وهناك كوابح وعثرات كثيرة أولها الدستور، وهو دستور جامد لا يمكن تغييره بسهولة، إلّا بالتوافق، والتوافق معدوم، لأنه سيضر بمصالح الفرقاء أو بمصالح فريق على حساب فريق آخر. بالنسبة للكرد، إذا صوتت ثلاث محافظات سيبطل أي قرار، سواء بتغيير الدستور أو بغيره في القضايا الأساسية، وكذلك الحال بالنسبة للآخرين أيضًا. وثانيها عدم رغبة القوى الأساسية في إجراء أي تغيير، لأن ذلك قد يقلّق من نفوذها؛ وثالثها الاختلافات بين الإقليم والسلطات الاتحادية فيما يتعلق بالنفط والصلاحيات والمناطق المتنازع عليها، بما فيها محافظة

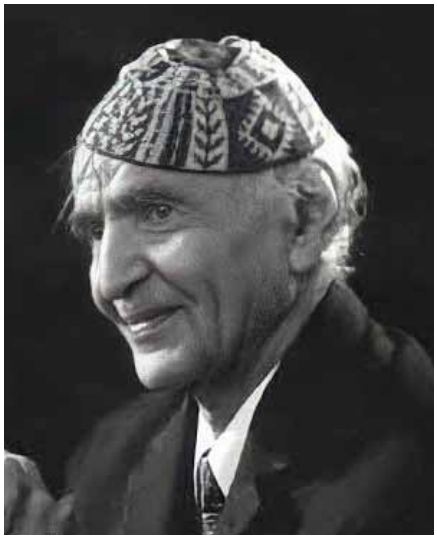
محمد مهدي الجواهري

عبد الوهاب البياتي

بدر شاكر السياب

كركوك، إضافة إلى تنازع القوانين بين الدستور الاتحادي والدستور الإقليمي، وهناك ألغام كثيرة لا مجال لذكرها الآن، وكلّ هذه تشكّل كوابح عديدة تحول دون إحداث تعديلات دستورية جوهرية. وليس في وارد وقناعات القوى السياسية المسيطرة إجراء تعديل دستوري.

كما أن درجة الوعي لدى الناس لا تزال محدودة، على الرغم من أنهم ينتقدون النظام القائم، حتى أن حركة تشرين الأول / أكتوبر 2019 لم تتمكّن من تحقيق أهدافها وأغرقت بالدم، وهي وإن كانت تجربة مهمّة وغنيّة وشجاعة، إلّا أن عدم وجود قيادة لها معترف بها، وعدم قدرتها على حسم الأمور لصالحها، ثمّ أن استمرارها لفترة طويلة، أدّى إلى تبعثرها وتشتّتها، ولعبت قوى عديدة داخلية وخارجية لتفتيتها، خصوصًا حين قامت باختراقها وحرفها عن مسارها لمصالح أنانية خاصة داخلية وإقليمية ودولية.

يُضاف إلى ذلك أن العامل الإقليمي والدولي، ليس من مصلحته إحداث التغيير واستعادة العراق لدوره المحوري كأحد اللاعبين في الشرق الأوسط، فمثل هذا الأمر لا تريده واشنطن ولا تريده طهران كذلك، فالعراق بات مُقسّما منذ الاحتلال الأمريكي إلى نصفيّن نصفه لأمريكا ونصفه الآخر لإيران، وأمريكا لديها خمس قواعد عسكرية لا أحد يستطيع الوصول إليها أو معرفة ما يجري داخلها، وغالبًا ما تتعرّض لبعض الاستهدافات تقوم بالردّ عليها بشدّة، علمًا بأنها تقول أن وجودها هو للتدريب والاستشارات، وهو ما تؤكّده الحكومة العراقية، لكن الواقع يذهب عكس ذلك، وإيران لديها أذرع سياسية وعسكرية، متنفذة ومؤثرة وأحيانًا تقوم باختراقات عسكرية لقصف مناطق في كردستان تعتبرها معاديةً لها. أما الشعب فهو هائم على وجهه، ينتظر مخلصًا بعد سنوات عجاف من حكم الديكتاتورية والاستبداد الذ1ي دام 35 عامًا ومن حكم أمراء الطوائف الذي يستمر منذ الاحتلال عام 2003 وإلى اليوم، وخلالها عاش حروبًا دموية وحصارًا واحترابات طائفية وإثنية.

العراق «حديقة خلفية»

● رأيتم في مقال لكم أنه «إذا كانت عوامل التنافس التاريخية بين إيران وتركيا قائمة ومستمرة، فإن العراق الساحة التي ظلّ الفريقان يلعبان بها وينفّذان خططهما الواحد إزاء الآخر»... لماذا أصبح العراق ساحة لمثل هذا الصراع؟

- لأنه ضعيف، وبصراحة لأن الدولة العراقية انهارت، أو فُككت وحُلّت مؤسساتها من جانب الاحتلال الأمريكي، وهذا ما كان يتوافق مع الرغبة الإيرانية ومع الرغبة التركية، واليوم فإن النفوذ التركي في شمال العراق قويّ جدًا، كما توجد بعض القواعد العسكرية دون موافقة الحكومة العراقية، وذلك تارةً بحجة «حماية التركمان»، وتارة أخرى بزعم ملاحقة حزب العمال الكردستاني PKK، وثالثة لمجابهة الإرهاب، الذي ينبعث من جبال قنديل في كردستان (العراق)، وغيرها من مبررات الحكومة التركية.

وإيران، وإن ليس لها وجودًا عسكريًا، إلّا أن وجودها السياسي قوي جدًا، بوجود الفصائل المسلحة المدعومة من جانبها، والتي هي ذراع ضارب قوي جدًا، ولا تتشكّل حكومة عراقية، إلّا بعد موافقة إيران أو الحصول على رضاها، وهذه حقيقة يعرفها القاصي والداني، حتى أن

وضعت قانونًا لـ «تحريم الطائفية وتعزيز المواطنة» يصلح للتطبيق في جميع البلاد العربية

الجواهري والمتنبي والبحتري والسياب والبياتي ونازك الملائكة وماركس كانوا «يعيشون» في بيتنا

الوزارات مقسّمة، فما هو لأمريكا معروف، وما هو لإيران معروف أيضًا، والبعض يريد إخراج القوات الأمريكية، في حين يتشبّث بها البعض الآخر بحجّة أن داعش والتنظيمات الإرهابية ما تزال تشكّل خطرًا على العراق.

كل هذا جعل العراق مُعوّمًا وسيادته مجروحة وأمواله مرتهنة وإدارته معطّلة، وحين يكون العراق ضعيفًا، فإن القوى الإقليمية تلعب في ساحته وتعتبره فناءً خلفيًا أو حديقة خلفية، تمارس فيها ألعابها بما فيه الاستقواء كل على الآخر والحصول على امتيازات في هذا البلد الذي ظل يتراجع ويتقهقر بسبب أولًا المغامرات العسكرية التي قام بها النظام السابق، بما فيه الحرب العراقية - الإيرانية أو غزو الكويت، وبالتالي حرب قوات التحالف ضده في العام 1991، وفرض حصار جائر دولي عليهم لمدة 12 عامًا، ثم احتلاله وتفكيك مؤسسات الدولة العراقية، وحل الجيش العراقي والأجهزة الأمنية، بمن فيها شرطة الحدود وشرطة النجدة وشرطة محاربة الجريمة إلى الأجهزة الأخرى.

هكذا وجد العراق نفسه، ووجد العراقيون أنفسهم بلا مؤسسات وبلا دولة، حيث صعدت المؤسسات الدينية والطائفية والمرجعيات العشائرية والجهوية لتملأ الفراغ، خصوصًا وأن إعادة بناء مؤسسات الدولة تم على أساس التقاسم الوظيفي الطائفي، وهذه مؤسسات أيضًا ظلت معطّلة وهشّة ويتغلغل الفساد داخلها بسبب نظام المحاصصة.

● هل يمكن اعتبار ما حدث للكرد والإيزيديين في العراق نوعًا من التطهير العرقي؟

نعم إنه شكل من أشكال التطهير العرقي، وهو يرتقي إلى شكل من أشكال الإبادة الجماعية، خصوصًا بالنسبة للإيزيديين، وحصل كذلك للمسيحيين، وكان هناك عمليات إجلاء جماعية، وإرهاب مستمر ومنظم.

● المفكر عبد الله أوجلان... كيف تراه؟

- هو قائد لشعبه من أجل الحرية ومن أجل حقوق الكرد العادلة والمشروعة، وقد طرح مشروعًا تحت عنوان «الأمة الديمقراطية» لحل القضية الكردية، وهو مشروع يستحق النقاش والتوقف عنده ودراسته من جانب الحكومة التركية والقوى والأحزاب التركية، وذلك عبر الحوار والتفاهم والحلول السلمية.

كيف يمكن استخلاص واستنباط حلول ومعالجات للقضية الكردية بعد أن أكّدت التجارب أن الحلول العسكرية والعنفية لن تفضي إلى ما هو منشود بما فيه استنزاف طاقات الجميع؟

وشخصيًا كنت قد أطلعت على ما كتبه أوجلان، خصوصًا مجلده الواسع «مانفستو الحضارة الديمقراطية»، لاسيّما بشأن الموقف من القضية الكردية، الذي أجده أقرب إلى الواقعية، لاسيّما بتعبيره عن الحل السلمي الرضائي، إلّا إذا أصبح العيش المشترك مستحيلًا.

وكما تعلم فأنا عربي وأعتز بعروبتي، فمنذ ما يزيد عن خمسة عقود من الزمن، وأنا أدعو إلى احترام حق تقرير المصير للشعب الكردي، وأعتبر مثل تلك الدعوة هي إقرار بواقع أليم عانى منه الكرد منذ اتفاقية سايكس - بيكو الاستعمارية وما لحقها من اتفاقيات مجحفة، وهذا الموقف ليس منّةً أو هديةً أو هبةً، وإنما يعبّر عن جوهر الإيمان بحق الأمة العربية في الوجود والتقدّم والتنمية، وهو حق يشمل الكرد أيضًا، طالما نعترف بوجودهم كأمة من حقّها التعبير عن نفسها وكينونتها على نحو حر.

«ثقافة الإذعان»

● كيف ترى الوضع المأساوي الراهن في غزة بعد 11 شهرًا من العدوان الإسرائيلي مع غياب أي دعم عربي،

سواء رسميًا أو شعبيًا، للضحايا الفلسطينيين؟

- هذا شيء مؤسف ومؤلم وأشعر بغصّة في صدري، بل قلبي يعتصر. والأمر انعكاس للواقع العربي المتردّي، فقد تدهور أداء الجميع، حكومات وقوى وأحزاب سياسية، وإن كانت الأولى تتحمّل المسؤولية الأكبر، لاسيّما إزاء الموقف من عدوانات إسرائيل المتكرّرة، فالثانية اليسارية والقومية العربية والإسلامية، ازدادت نكوصًا وتراجع لدرجة العجز أحيانًا، خصوصًا في ظلّ تراجع حجم الحريّات في العالم العربي.

أنا أعتقد أن الوضع ما بعد الحرب على غزّة والحرب في أوكرانيا، سيكون ليس مثل قبلهما، فالنظام الدولي الجديد الذي هو في مرحلة التشكّل والانتقال سيكون تعدّديًا وليس أحاديًا، وقد يستغرق ذلك وقتًا لنحو 10 أو 15 سنة أخرى، فلم يعد القطب الواحد أو القطب الرئيس واقعيًا، كما حصل بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وهيمنة الولايات المتحدة بفعل معافاة الدب الروسي وصعود التنين الصيني.

ويؤسفني أن أقول أني كمثقف عربي أشعر بحزن شديد إزاء عدم القدرة على تقديم ما تحتاجه غزّة، سواءً من دعم لمواجهة حرب الإبادة التي يقوم بها الاحتلال الإسرائيلي، أو تقديم الحد الأدنى من المساعدات الإنسانية، وهي أبسط متطلبات الحياة من ماء وكهرباء وغذاء ودواء.

وأتذكر أنني كنت فتى عندما اندلعت حرب السويس بفعل العدوان الإسرائيلي الأنجلو - فرنسي على مصر في العام 1956، كيف هبت الشعوب العربية من أقصاها إلى أقصاها للوقوف إلى جانب مصر الشقيقة وشعبها، وإلى جانب المقاومة في بورسعيد وفي مناطق أخرى، وهكذا كيف توقفت البواخر من تحميل البضائع، وكيف أضرب عمال الميناء، وكيف امتنع عمّال النفط من الالتحاق بالعمل لأسباب تتعلق بالخشية من وصول النفط إلى إسرائيل.

وفي حرب أكتوبر 1973 كيف توقف ضخ النفط العربي إلى الغرب بقرارات عراقية وسعودية وبدعم عربي منقطع النظير، الأمر الذي أثار أزمة كبيرة في الغرب استمرّت لبضعة أشهر.

نحن الآن في حالة من النكوص، وفي حالة من التراجع، نحتاج أولًا إلى أن نقدم نقدًا ذاتيًا ونعيد قراءة الواقع، ونعترف أننا في أزمة، ونبحث في سبل معالجة هذه الأزمة، وأن نعرف عناصر هذه الأزمة، والسبيل إلى مواجهة التحدّيات، ثم ما هي القوى المحركة والفواعل الاجتماعية لكي ندعمها في إطار موحد ومشترك للتصدّي لعوامل الهزيمة، وأول أنواع هذه الهزيمة هي مواجهة ثقافة الإذعان، التي يراد فرضها على العرب.

ولكي نتخلص من الهزيمة، فعلينا إشاعة «ثقافة المقاومة»، وهذه تحتاج إلى إرادة ووعي وحامل اجتماعي قادر على المواجهة، لأن التيارات السياسية التقليدية، سواء كانت الماركسية - اليسارية أو القومية العربية بمدارسها المختلفة الناصرية والبعثية أو الإسلامية بتمذهباتها المختلفة، لم تستطع أن تواكب التطورات الحاصلة في العالم، فإما تجمّدت لدرجة الانكماش أو أنها نقلت رحيلها من ضفة إلى أخرى، فلم تعد الإمبريالية عدوًا، أمّا التطبيع مع إسرائيل فأصبح وجهة نظر.

والأمر يحتاج إلى إرادة شجاعة أولًا، وقراءة واقعية للمستجدات الكونية ثانيًا لاستخلاص رؤية جديدة تتجاوز التجارب الشمولية السابقة بعقل منفتح بعيدًا عن ادّعاء الأفضليات أو الزعم بامتلاك الحقيقة، وذلك ثالثًا.

كتـــاب العـــدد

بوقت قصير طردوا من البرتغال. وكيف أبدى مارتن لوثر قائد (حركة الإصلاح الديني) كرهًا ضد اليهودية واليهود. فقال: «يجب أن يطرد اليهود من الدولة (ألمانيا) وأن يمنعوا من عبادة الله، وأن تصادر التوراة وسائر كتب الصلاة لديهم، وأن كنسهم يجب أن تحرق وبيوتهم يجب أن تدمر».

وتفسر هذا التغيير بأن: «حركة الإصلاح استطاعت أن تحول العديد من المسيحيين من كراهية اليهودية واليهود إلى نوع آخر من التمييز يدعى السامية الفلسفية التي تدعو إلى اعتبار اليهود الشركاء «المحبوبين» ليس لأنهم يهود ويمارسون اليهودية، ولكن لأن لهم دورًا في خلاص المسيحيين».

اليمين المسيحي... ويهود أمريكا

وذلك عنوان الفصل الثاني عشر نقلت فيه الكاتبة أقوال اليهود وقيادتهم الدينية في اليمين المسيحي، ومنها أقوال «ناثان بيرلموتر» اليهودي المتطرف - عضو عصبة مقاومة الافتراء التابعة لمنظمة «بناي بريث» وهي منظمة يهودية متطرفة- «بأن الأصوليين الإنجيليين يفسرون النص الديني على أنه يقول إن على جميع اليهود الإيمان بالمسيح أو القتل في معركة هرمجيدون، ويقول: «في الوقت الحاضر نحتاج إلى جميع الأصدقاء لدعم إسرائيل.. فإذا جاء المسيح، يومذاك نفكر بالأمر. أما الآن فلنمجد الرب ولنرسل الذخيرة (إلى إسرائيل)».

ويقول الحاخام الإصلاحي الكسندر م. شيندلر رئيس اتحاد المؤتمرات العبرية الأمريكية: «إن معظم القادة اليهود على استعداد للتسامح في كل شيء طالما أنهم يسمعون كلامًا طيبًا عن إسرائيل».

ولقد ذهب جاك تورزايمر، المدير التنفيذي للفرع الأمريكي في المنظمة الصهيونية العالمية، إلى أبعد من ذلك عندما قال إنه من الطبيعي أن يتعانق الصهيونيون مع اليمين المسيحي. ذلك إن المتطرفين في الجناح اليميني هم حلفاء طبيعيون للصهيونية وليس الليبراليون».

وأعرب إليك رسنيك رئيس المنظمة الصهيونية الأمريكية عن اعتقاد واضح بأنه يؤيد التحالف اليهودي- الأصولي. وقال روسينك أمام مؤتمر قادة المنظمات الصهيونية الذي عقد في القدس في يونيو/حزيران 1984م: «إننا نرحب ونؤيد هذا النوع من الدعم المسيحي لإسرائيل». وتحدث في المؤتمر أيضًا لاري هوروفيتز ضابط الارتباط بين إسرائيل والإنجيليين، والذي يعمل في مكتب رئيس الوزراء فشدّد على أن إسرائيل ترحب بدعم اليمين الإنجيلي وقال: «إن الأصوليين المسيحيين هم في الدرجة الأولى مؤيدون لإسرائيل. وعندما يتعلق الأمر بتجييش الدعم فإننا نتجنب عملية التمييز والاختيار بين المؤيدين».

وتختم بقولها: «لقد أنشأ قادة الميليشيات اليهودية وقادة المسيحيين القدريين حلفًا يتبنى هذه العقيدة. لا تتعلق هذه العقيدة بالقيم الروحية أو بتوفير حياة رغيدة بقدر ما تتعلق بالقوة السياسية والتملك، وبمجموعة من الناس تحتكر لنفسها حق تملك أرض مقدسة هي للرسالات الثلاث. إنها عقيدة تتمركز بصورة كلية حول كيان سياسي صغير

عبد الحسين شعبان

أكاديمي كاتب ومفكّر من الجيل الثاني للمجدّدين العراقيين والعرب، له أكثر من 80 كتاباً ومؤلفاً في قضايا الفكر والقانون والسياسة الدولية والأديان والثقافة والأدب والمجتمع المدني وحقوق الإنسان، فإضافةً إلى انصرافه للعمل الفكري والحقوقي والتدريس الجامعي، فإنه اشتغل على نصوص سرديّة ثقافيّة وأدبيّة، تأليفاً ونقداً ومراجعةً، في نوع من الكتابة بأجناس متنوّعة وحقول مختلفة.

قدّم شعبان قراءات جديدة للفكر المعاصر من موقع نقدي، وله مساهمات متميّزة في إطار التجديد والتنوير والحداثة، خصوصاً الانشغال بقضايا الديمقراطية والمجتمع المدني والأديان والدساتير والقوانين الدولية، بما فيها النزاعات والحروب، وخصوصاً الصراع العربي - «الإسرائيلي»، إضافة الى قضايا السلام والتسامح واللاّعنف.

درس شعبان وتعلّم في مسقط رأسه، في النّجف، وأكمل دراسته الجامعيّة في بغداد (كليّة الاقتصاد والعلوم السياسيّة)، ثم واصل دراسته العليا في براغ، فحصل على درجتي الماجستير من جامعة (17 نوفمبر) وجامعة (جارلس – كلية الحقوق)، والدكتوراه (مرشح علوم) في فلسفة القانون من أكاديمية العلوم التشيكوسلوفاكية.

عمل باحثاً وأستاذاً جامعيًّا في جامعة بغداد (مركز الدراسات الفلسطينية)، وجامعة صلاح الدين (كلية القانون - إربيل)، وجامعة اللاّعنف (بيروت)، كما ألقى محاضرات بصفته أستاذاً غير متفرّغ في عدد من الجامعات ومراكز الأبحاث والدراسات.

حائز على أوسمة وجوائز عدّة منها: وسام أبرز مناضل لحقوق الإنسان في العالم العربي (القاهرة 2003).

من إصداراته الأخيرة

- جواهر الجواهري، دار سعاد الصباح، الكويت، 2024.
- مظفر النواب - رحلة البنفسج، دار النهار، بيروت، 2023.
- الزمن والنخب - في أنطولوجيا الثقافة العربية، مطبعة الآداب، عمان، 2023.
- الغرفة 46 - سرديات الإرهاب: خفايا وخبايا، دار الرافدين، بيروت - بغداد، 2023.
- دين العقل وفقه الواقع – مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2021.
- في الحاجة إلى التسامح، دار النهضة العربية، بغداد، 2020.
- أبو كاطع - على ضفاف السخرية الحزينة، دار الكتاب العربي، لندن، 1998، ط2 دار الفارابي، بيروت، 2018.
- الهويّة والمواطنة - البدائل الملتبسة والحداثة المتعثّرة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2017، وط2، 2020.
- المثقف وفقه الأزمة ، دار بيسان، بيروت، 2016.
- أغصان الكرمة - المسيحيون العرب، مركز حمورابي، بغداد/ بيروت، 2015.
- المثقف في وعيه الشقي - حوار وتقديم توفيق التميمي، دار بيسان، بيروت، 2014.
- الإسلام وحقوق الإنسان، المركز الثقافي العراقي، ط 2 ، بيروت 2014 .
- الحبر الأسود والحبر الأحمر- من ماركس إلى الماركسية، مركز حمورابي، بيروت، 2013.
- المجتمع المدني- سيرة وسيرورة، دار أطلس، بيروت، 2012.
- الشعب يريد... تأملات فكرية في الربيع العربي، دار أطلس، بيروت، 2012.
- كوبا الحلم – الحلم الغامض، دار الفارابي، بيروت، 2011.
- جدل الهويّات في العراق – الدولة والمواطنة، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2010.
- الجواهري - جدل الشعر والحياة، دار الكنوز الأدبية، بيروت، 1997. دار الآداب، ط2، بيروت، 2009. ط/3، دار الشؤون الثقافية، بغداد 2010.
- تحطيم المرايا - في الماركسية والاختلاف، الدار العربية للعلوم (ناشرون) ومنشورات الاختلاف (الجزائر)- حوار وتقديم خضير ميري، بيروت، 2009.
- سعد صالح – الوسطية والفرصة الضائعة، دار العربية للعلوم، بيروت، 2009 ، و ط2 ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد، 2010 .
- جذور التيار الديمقراطي في العراق - هل انقطع نسل الليبرالية العراقية؟ (قراءة في أفكار حسين جميل)، دار بيسان، بيروت، 2007.
- فقه التسامح في الفكر العربي الإسلامي – الثقافة والدولة (مقدمة المطران جورج خضر) دار النهار، بيروت، 2005. (ط/2 دار آراس، أربيل، 2012).
- الاختفاء القسري في القانون الدولي - الكيخيا نموذجاً، شؤون ليبية، واشنطن - لندن، 1998.

صدر عنه:

× عبد الحسين شعبان - صورة قلمية – الحرف والحق والإنسان، دار المحروسة، القاهرة، جمع وإعداد البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان، القاهرة، 2004.

× عبد الحسين شعبان - الصوت والصدى – حوارات ومقابلات في السياسة والثقافة، إعداد وتقديم كاظم الموسوي، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2010.

× عبد الحسين شعبان - تونس والعرفان (وقائع حفل تكريم ومسيرة فكرية رائدة)، دار الفارابي، بيروت،2018.

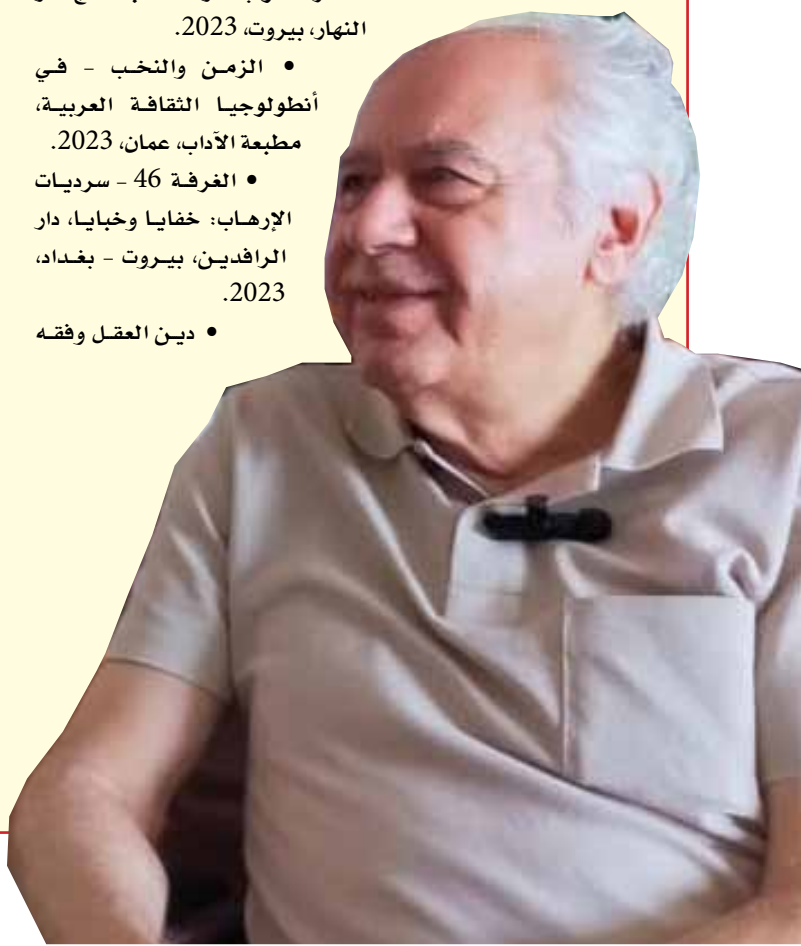

انطلاق «المنظمة الدولية لرصد الجرائم ضد الإنسانية»

انطلقت مؤخرًا أعمال «المنظمة الدولية لرصد الجرائم ضد الإنسانية»، وهي منظمة حقوقية دولية مستقلة (غير ربحية) مسجلة في المملكة المتحدة، وترصد الجرائم ضد الإنسانية في كل من فلسطين المحتلة، إيران، تركيا، سوريا، اليمن، السودان، والعراق. وتم اختيار شريف عبد الحميد أمينًا عامًا للمنظمة.

وتقوم أعمال «المنظمة الدولية لرصد الجرائم ضد الإنسانية»، التي انطلقت خلال الأيام الأخيرة، على كشف وتسجيل الجرائم المُرتكبة في هذه الدول السبع، وفق مفهوم «الجريمة ضد الإنسانية» الذي عرّفته «المحكمة الجنائية الدولية» في أحكامها الخاصة بيوغوسلافيا السابقة ورواندا، والمتوافق مع «نظام روما الأساسي» لعام 1998.

ويمكن وصف الفعل بأنه «جريمة ضد الإنسانية» فقط، كما ذكرت أدبيات الأمم المتحدة في مناسبات عدة، من خلال «هجوم واسع النطاق، أو منهجي ومخطط، على أي مجموعة من السكان المدنيين».

ولتمييزها، يجب أن تتضمن «الجريمة ضد الإنسانية» عنصرًا سياقيًا بالإضافة إلى العنصر النفسي، ومن بين الأفعال المُجرمة على وجه الخصوص، الإبادة والترحيل والتعذيب والاسترقاق الجنسي أو أي شكل آخر من أشكال العنف الجنسي على مثل هذه الدرجة من الخطورة، والاختفاء القسري.

وميّزت «محكمة نورمبرج» في ألمانيا التي انعقدت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، «الجرائم ضد الإنسانية» بأنها تتعلق بكل من جرائم: القتل والإبادة، الاسترقاق

المنظمة ترصد الجرائم ضد الإنسانية في 7 دول هي: فلسطين وإيران وتركيا وسوريا واليمن والسودان والعراق

اختيار شريف عبد الحميد أمينًا عامًا للمنظمة الحقوقية التي تسعى لتقديم مرتكبي الجرائم إلى العدالة الدولية

والاستعباد، والتصرفات اللاإنسانية الأخرى التي يتمّ ارتكابها ضدّ السكان المدنيين قبل أو أثناء الحرب، فضلًا عن الاضطهاد على أسس سياسية أو عرقية أو دينية.

وعرّفت «منظمة العفو الدولية»، الجرائم ضد الإنسانية، بأنها «جرائم تُرتكب كجزء من هجوم واسع النطاق أو ممنهج ضد السكان المدنيين كجزء من سياسة الدولة أو سياسة ممنهجة أثناء فترة السلم أو الحرب. بما في ذلك حالات الاختفاء القسري والقتل والاسترقاق والاغتصاب والترحيل أو النقل القسري للسكان».

وظهر مصطلح «الجرائم التي تُرتكب ضد القوانين الإنسانية » بعد الحرب العالمية الأولى، وهو مصطلح ورد في ديباجة «اتفاقية لاهاي» لعام 1907، التي نصت على أنه، «إلى حين صدور منظومة قانونية كاملة لقوانين الحرب فإن الدول المتعاقدة ترى الفرصة مناسبة لإعلان أن السكان والمتحاربين يظلون تحت حماية وسلطان قواعد ومبادئ قانون الأمم المؤسسة على ما هو مستقر بين الشعوب المتمدنة، وقوانين الإنسانية ومقتضيات الضمير العام».

وبعد عمليات القتل الجماعي لطائفة الأرمن على أيدي السلطة العثمانية عام 1915، ظهر – لأول مرة- مصطلح «جرائم ضد الإنسانية». وفي سنة 1945 نصت المادة السادسة من «ميثاق لندن» على أن «الجرائم ضد الإنسانية، هي القتل عمدًا والنفي والاستعباد وغير ذلك من الأعمال اللاإنسانية التي ترتكب ضد السكان المدنيين قبل وأثناء الحرب، أو أي أحكام تبنى على أسس سياسية أو عنصرية أو دينية في تنفيذها، أو فيما يتعلق بأي جريمة داخل نطاق اختصاص المحكمة، سواء كونت أم لم تكون انتهاكات للقانون الوطني للدولة التي وقعت بها مثل هذه الجرائم والانتهاكات». وربطت المادة 6 الجرائم ضد الإنسانية بالحرب، أي بإعلان أو قيام الحرب.

في عام 1993 تم تأكيد ما جاء في

شريف عبد الحميد

ميثاق لندن، وذلك عندما أصدر مجلس الأمن «النظام التشريعي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة». وفي هذا النظام تم الإبقاء على ربط الجرائم ضد الإنسانية بالصراع المسلح، بموجب المادة (5) التي تطلبت حدوث الجرائم ضد الإنسانية إبان الصراع المسلح الداخلي أو الخارجي، والاختلاف بين رابطة الحرب الواردة بالمادة 6/ من ميثاق لندن، والواردة بالمادة (5) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا يتعلق بالصراع ذي الصبغة الداخلية.

وفي عام 1994 وضعت «المحكمة الجنائية الدولية» لمحاكمة مجرمي الحرب في رواندا في المادة (3) من نظامها الأساسي، مطلبًا غير موجود في نظام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا، يقضي بأن الأفعال المكونة للجرائم ضد الإنسانية يجب أن تكون نتيجة ممارسات منهجية أو واسعة النطاق ولم تشترط أي ارتباط بالصراع المسلح.

من هذا المنطلق، تأخذ «المنظمة الدولية لرصد الجرائم ضد الإنسانية» على عاتقها، مهمة رصد مثل هذه الجرائم في كل من فلسطين وإيران وتركيا سوريا واليمن والسودان والعراق، سعيًا إلى وضع حد لتلك الجرائم المروعة، وتقديم مرتكبيها إلى أجهزة العدالة الدولية، وعلى رأسها المنظمات التابعة للأمم المتحدة.

بمناسبة الذكرى 43 لتأسيسه

البيان السنوي للمجلس الوطني للمقاومة الإيرانية

السيدة مريم رجوي الرئيسة المنتخبة للمجلس الوطني للمقاومة الإيرانية

أصدر المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية بيانه السنوي بمناسبة الذكرى الثالثة والأربعين لتأسيسه، متضمنًا عشرة فصول ومئة مادة، حيث يوضح الوضع السياسي الراهن في إيران وموقع حركة المقاومة في النضال ضد الاستبداد الديني. نلفت انتباه القراء إلى بعض الفقرات البارزة من مقدمة البيان وخاتمته:

- في ظل الهيكل السياسي القائم، الذي تشكل بمشاركة المجرمين والناهبين والجلادين وأصحاب الهراوات، فضلًا عن الفاسدين والمستفيدين من الفساد، تدمّر البلد والمجتمع بالكامل. ورغم هذه الحقائق، فإن الرغبة في الحرية والحياة الكريمة قد اجتاحت المجتمع الإيراني بأسره. وفي هذا السياق، يواصل المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية عامه الرابع والأربعين في نضاله التاريخي لتحقيق إيران حرة ومستقلة، خالية من حكم «الشاه والملا»، بعزم أكبر من أي وقت مضى.

- يواصل المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية السير على خطى الحكومة الوطنية الديمقراطية التي قادها الدكتور محمد مصدق وانتفاضة 21 يوليو/تموز 1952، حاملًا الراية التي سقطت بفعل الانقلاب المشين في 19 أغسطس/آب 1953. ومن خلال النضال المستمر لأبرز نساء ورجال إيران، يواصل المجلس الكفاح من أجل الحرية والاستقلال والديمقراطية والعدالة بعزيمة راسخة، على الرغم من جميع التحديات والتضحيات الجسيمة، حيث سُجلت أسماء عشرات الآلاف من الشهداء في تاريخه.

- يدرك المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية المعاناة التي عاشها الشعب الإيراني نتيجة فشل الثورة الدستورية والانقلاب الأمريكي-البريطاني المشين في 19 أغسطس/آب 1953، وكذلك نتيجة سرقة مكاسب الثورة ضد نظام الشاه في فبراير/شباط 1979. ويدرك المجلس أن الطريق الشاق للوصول إلى الحرية لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال النضال المستمر والتضحيات الكبيرة.

- منذ 20 يونيو/حزيران 1981، حين انطلقت حركة المقاومة المنظمة للإطاحة بالاستبداد الديني، ومرورًا بالانتفاضات الكبرى

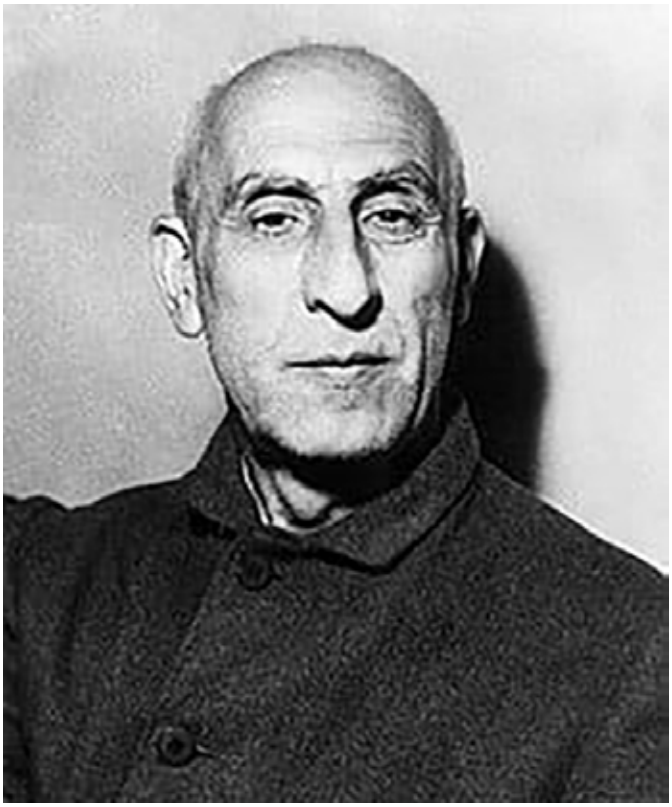

الرئيس محمد مصدق

السيد مسعود رجوي

في التسعينيات وانتفاضة 20 يونيو/حزيران 2009، وانتفاضة عاشوراء في 27 ديسمبر/كانون الأول 2009، وحتى الانتفاضة التي استمرت عشرة أيام في ديسمبر/كانون الأول 2017، والحركات الاحتجاجية القوية في نوفمبر/شباط 2019، وصولًا إلى الانتفاضات العظيمة في عام 2022، شهدت إيران انتفاضات وحركات احتجاجية مستمرة. ورغم التكاليف الباهظة، نجح الشعب الإيراني وحركة المقاومة في دفع نظام ولاية الفقيه نحو اليأس والانهيار.

- في مواجهة الاستسلام والإحباط واليأس الذي تروّج له مؤسسات النظام كأحد أسلحته الخبيثة، ويدعمه الانتهازيون والإعلام الاستعماري المؤيد لسياسة الاسترضاء، فإن إنجازات المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية والقوى الاجتماعية للثورة الديمقراطية لا يمكن إنكارها.

- في الاجتماع الذي عقده المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية يومي الجمعة والسبت، 5 و6 يوليو/تموز 2024، في باريس، أكد أعضاء المجلس أن التغلب على العقبات التي وضعها النظام، والصفقات المخزية، والحيل السياسية والإعلامية، لم يكن ممكنًا إلا بفضل القدرة السياسية والانضباط التنظيمي للمقاومة المنظمة، وبالاعتماد على القوى الواعية والتضحيات التي كرست نفسها لقضية الحرية في إيران.

- المطلب الملح لشعب إيران هو إسقاط نظام ولاية الفقيه بجميع أجنحته وفصائله، وتحقيق الثورة الديمقراطية، وتأسيس جمهورية ديمقراطية علمانية في إيران.

- يدعو المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية، كما في كل عام، جميع النساء والرجال في إيران، وجميع القوى السياسية والاجتماعية، إلى الاتحاد والتنظيم حول الشعار المركزي: «تبًا لمبدأ ولاية الفقيه – الموت للديكتاتور – الموت لخامنئي»، مع رسم خط واضح بين «الشاه والملا». ويؤمن المجلس أن الحل العملي لإسقاط النظام الحاكم يبدأ بتنظيم الصفوف حول هذا الشعار. لذا يدعو جميع أبناء الشعب إلى تشكيل وحدات الانتفاضة والانضمام إلى مؤسسي المرحلة الخامسة لجيش التحرير الوطني.

- إن الانتفاضة الثورية للشعب الإيراني، المدعومة بوحدات الانتفاضة وجيش التحرير، وبديل ديمقراطي على الساحة الثورية، وبتضحيات شهداء الحرية الذين بلغ عددهم 120 ألفًا، عازمة على إسقاط الدكتاتورية الدينية وبناء إيران حرة في المستقبل.

- السيد مسعود رجوي يؤكد دائمًا، وفقًا لقرار المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية بشأن «الجبهة الوطنية للتضامن لإسقاط الاستبداد الديني»، أن أي قوة جمهورية ملتزمة بإسقاط نظام ولاية الفقيه وتسعى لإقامة جمهورية ديمقراطية مستقلة تقوم على فصل الدين عن الدولة هي جزء من هذه المقاومة، ونحن معها وهي معنا.

علي خامنئي يشعل ضجة بتدوينة «المعركة لا تنتهي أبدًا» بين الشيعة وأنصار يزيد بن معاوية

إسراء حبيب

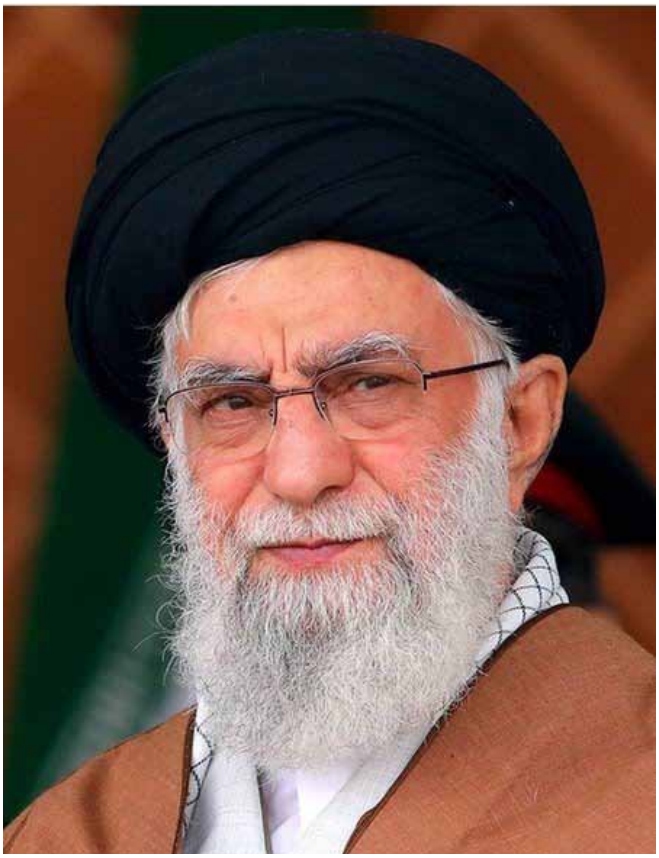

أثار المرشد الإيراني علي خامنئي، مؤخرًا، ضجة بتأكيده أن «المعركة لا تنتهي أبدًا» بين من أسماها «الجبهة الحسينية» أو الشيعة، و«الجبهة اليزيدية» (أنصار يزيد بن معاوية).

وقال حساب علي خامنئي الرسمي على منصة «إكس»، تويتر سابقًا: «إني سلم لمن سالمكم وحرب لمن حاربكم»، مؤكدًا: «المعركة بين الجبهة الحسينية والجبهة اليزيدية لا تنتهي أبدًا».

وأردف خامنئي: «تأخذ المعركة بين الجبهة الحسينية والجبهة اليزيدية أشكالًا مختلفة؛ ففي عصر السيوف والرماح لها شكلها الخاص، وفي عصر الذرّة والذكاء الاصطناعي لها شكلٌ آخر. وفي عصر الدعاية والإعلام عبرَ الشّعر والبيان والكلام لها شكلها أيضًا، وفي عصر الإنترنت والكوانتوم وما إلى ذلك، لها شكلٌ مختلف».

وادعى علي خامنئي في تدوينة أخرى: «حدّد الإمام الحسين أثناء خروجه إلى كربلاء هدف الجبهة الحسينيّة، ألا وهو الجهاد ضد الظلم. فمقابل هذه الجبهة، تقف جبهة الجور والظلم ونكث العهد الإلهي. إنكم ترون اليوم هذه المواجهة في العالم».

وزعم علي خامنئي في تدوينة أخرى عبر «إكس»: «المعركة بين الجبهة الحسينية والجبهة اليزيدية هي معركة مستمرة، وقد حدّد الإمام الحسين (ع) ماهيّة هذه المعركة وهدفها، قائلًا: (إن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: من رأى سلطانًا جائرًا) القضيّة قضيّة الظلم والجور؛ الجبهة الحسينية تقاوم اليوم الجبهة اليزيديّة، أي جبهة الظلم والجور».

وأثارت تدوينة علي خامنئي تفاعلًا واسعًا على منصة «إكس»، وجاءت أبرز الردود والتعليقات كالتالي:

تغريدات الخامنئي من منظور «الذكاء الاستراتيجي» و«الحكمة السياسية»!!

د. محمد عياش الكبيسي

الخامنئي يحتل حاليًا أربع دول عربية، وقد أحالت ميليشياته هذه الدول إلى خراب، وقتلت وشردت الملايين.
والآن جاءت تغريداته لتعطي قدرًا من الشرعية الكاذبة لكل جرائمه هذه، ولتدفع ميليشياته إلى مزيد من القتل لأن هذه الدول تمثل (جيش يزيد)!
صورة تغريدة د. محمد عياش الكبيسي

هنا ظهرت العبقرية الفذّة لبعض مفكرينا الأشاوس؛ تتغافل عن كل هذه الجرائم الواقعة والمستمرة، لتفتح كتب التاريخ وتنقب عن أقوال العلماء والمؤرخين في شخصية (يزيد)، كأن الخلاف بيننا وبين الخامنئي هو حول (ميت من الأموات) اسمه يزيد، والحل هنا سيبدو سهلًا جدًا ؛ أن نقنع الخامنئي أننا لسنا من أتباع يزيد ونأتي بقول الإمام أحمد والإمام الذهبي وغيرهما، وهنا ستسقط الحجة وسيأمر الخامنئي قواته بالانسحاب من العراق وسوريا ولبنان واليمن، وسيقول لنا: أنا آسف كنت أظنكم من (جيش يزيد)!

أخشى أن تنتقل هذه (الخبرة الاستراتيجية) إلى إخواننا في غزّة فالإعلام الصهيوني يصف المقاومة بأنهم (دواعش)، وبنفس المنطق يكون الحل بالبحث عن تاريخ داعش، وقادتها، وتقديم ما يثبت براءة حماس من هذه التهمة، آنذاك سيحرج النتن ياهو وأذرعي.

أنا في الحقيقة لم أتفاجأ من هذه الطروحات المشبوهة، والتي أقل ما فيها أنها تغطي على الجرائم الواقعية بالمجادلات التاريخية و«الجنجلوتية».

لكن الذي فاجأني انجرار بعض المتابعين فعلًا لهذا الجدل «البيزنطي» العقيم.

إن محور النقاش العلمي والموضوعي ينبغي أن يدور حول سؤال محدد: هل احتلال إيران لهذه الدول حق مشروع لها؟ أو أنه احتلال أجنبي تجب مقاومته، كما هو الحال بالنسبة للاحتلال الصهيوني لفلسطين؟ بغض النظر عن المهاترات اللفظية وأساليب الدعاية السياسية الرخيصة؟

وأخيرًا هل فعلًا من دمّر حواضر الإسلام الكبرى وأعادها إلى القرن الحجري يحرص على تحرير القدس؟

وأي مجادلة تأخذنا بعيدًا عن هذه الأسئلة، فهي والله إما مجادلة مشبوهة، وإما مجادلة غبية.

أبعاد جديدة في تغريدة الخامنئي

خليل المقداد

كلما قرأت تغريدة الخامنئي اكتشفت فيها أبعادًا جديدة!
بلا أي مناسبة أو توضيح للجهة التي يخاطبها يقول: إني سلم لمن سالمكم حرب لمن حاربكم إلى يوم الدين!!
من هم الذين يخاطبهم، ولماذا اختار تعبير الجبهة اليزيدية لتوصيف عدوه الأوحد؟

المفارقة أن هذه التغريدة أتت في وقت حساس يفترض أنه ينذر بمواجهة مع الصهاينة، وأخذ ثأر ممن قتل «هنية» و«شكر»، وليس مع المسلمين (جبهة يزيد) وهذا ما يعطيها أبعادًا خفية فهمها الطرف الآخر بشكل جيد.

رسالة طمأنة لأولياء أمره الصهاينة بأننا معكم نحن (الجبهة الحسينية) في خندق واحد ضد محيطكم اليزيدي (العربي المسلم).

ما نحاول توضيحه دائمًا أن «التقية» والخبث والخداع تتيح لك فعل أي شيء دون الظهور بمظهر يجردك من الحاضنة الشعبية التي تحتاجها لتحقيق هدفك.

فلو كان هناك تطبيع ظاهر بين نظام إيران الرافضي والصهاينة لما استطاع تحقيق أي من أهدافه، ويكفي أن نعلم أن تغريدته هذه قد أذهلت حتى حاضنته ووضعتهم في حيرة وموقف محرج خاصة بعد سلسلة شعارات خداعة.

المزاودة بتطبيع معظم الأنظمة العربية مع الكيان، والظهور بمظهر الداعم للقضية الفلسطينية، هو الوتر الذي عزف عليه هؤلاء القوم رغم أن الغرب هو من احتضن الخميني وعصابته وأوصلهم لحكم إيران ومكن لهم، وهاهم يردون الجميل باستباحة وتدمير أوطاننا.

الطريف في الأمر أن المترفضين المستترين ممن يسمون أنفسهم نخب دينية وإعلامية تركوا تصريح الخامنئي وشنوا حملات شتم وشيطنة بحق يزيد!

في أول (صلاة) جمعة بعد إيصال الملالي لسدة الحكم في إيران شارك حاخامات يهود وسفراء ودبلوماسيون غربيون احتفالًا بانتصار ثورة الخميني، إيذانًا ببدء مرحلة جديدة يطلقون فيها يد هؤلاء في منطقتنا وباسم تحرير القدس والعداء للإمبريالية.

القرامطة والعبيديون والبويهيون

أ.د. علي محمد عودة

القرامطة والعبيديون والبويهيون ظهروا بتخطيط مجوسي يهودي،

وتضخمت قوتهم بسبب تقاعس أهل السنة من تونس غربًا إلى إيران شرقًا عن مقاومتهم مقاومة جادة والتصدي لخطرهم فخضعوا لسيطرتهم واضطهادهم وتنكيلهم ونهبهم لمدة تزيد عن مئة عام بكثير.

فهل يُكرر أهل السنة اليوم الخطأ نفسه مع نظام خامنئي وملالي قم وبخاصة وقد صرح خامنئي في تغريداته الأخيرة أن هدفه أهل السنة الذين أطلق عليهم اسم اليزيديين؟

هل نحن الطائفيون؟

إحسان الفقيه

لمن يتهمنا بالطائفية كلما أشرنا إلى سكاكين القتلة والمجرمين في إيران، هل نحن الطائفيون؟!

ما رأيكم بهذا المسخ الذي موّل قتل ملايين المسلمين من أهل السنة والجماعة في العراق وسوريا واليمن باسم ثارات الحسين وحماية المراقد الشيعية عبر الميليشيات المُموّلة إيرانيًا والتي باركتها عمامات قُم وولاية الفقيه؟

مشكلتك الأزلية هي مع المسلمين

خليفة أبو سلمان

ندري أن مشكلتك الأزلية هي مع المسلمين الذي تسميهم بالجبهة اليزيدية وليس مع إسرائيل ولا مع أمريكا .

كتـــاب العـــدد

هـو إسرائيـل. إن كلًا مـن القـادة اليهـود، والقـادة القدريين يضعـون تملـك الأرض علـى رأس الأولويات فـي حياتهم حتـى أنهم يصنعـون لذلـك فرقـة دينيـة. إن كل فريق منهم يقـوم بذلك بخبث، ولأهدافه الأنانية الخاصة .

اليمين المسيحي وسياسة الشرق الأوسط

وفـي الفصـل الثالث عشـر تقول الكاتبة إن خـلال الأيام الأخيرة من الحرب العالمية الثانية اجتمع الرئيس روزفلت في أعالي البحار مـع الملك عبد العزيـز آل سعود ملك العربية السعودية. قال روزفلت للعاهـل السعـودي : إن هتلـر والنازييـن اضطهـدوا اليهـود. فاليهود يحتاجون إلى وطن. ولكن ماذا عن فلسطين؟

رد الملـك عبـد العزيـز قائـلًا : «ليـس الفلسطينيـون هـم الذين اضطهـدوا اليهـود. النازيـون هـم الذيـن فعلوا ذلـك. إن مـن الخطأ معاقبة الفلسطينيين بسبب ما فعله النازيون. لا يمكن أن أوافق على سلخ وطن عن شعب لإعطائه لشعب آخر».

وتعلق الكاتبة: «كان للأصوليين المسيحيين شعور آخر، اعتبروا أن نقل اليهود إلى فلسطين- حيث عاشت قلة منهم طوال الألفي سنة الأخيرة- تعني «تحقيق» النبوءة التوراتية.

ففـي عـام 1980م ومن أجل تجاوز ردود الفعـل المعارضة بسبب ضمهـا شرقـي القدس العربيـة دعمـت الحكومـة الإسرائيليـة إنشاء منظمـة مسيحيـة يمينيـة تدعـى «السفـارة المسيحيـة الدوليـة». وجهزت الحكومة الإسرائيلية لها منزلًا في غرب القدس كانت تملكه عائلـة سعيـد العربيـة، وينحدر مـن هذه العائلـة الكاتـب الأمريكي- الفلسطيني المعروف إدوارد سعيد الأستاذ في جامعة كولومبيا .

إن آل سعيـد هـم مـن بيـن الملاييـن مـن الفلسطينييـن الذيـن انتزعت منهم بيوتهم والذين يعيشون في المنفى .

وبمناسبـة الإعلان عـن إنشاء السفارة المسيحيـة الجديدة أقام الإسرائيليـون والصهيونيـون المسيحيـون احتفـالات حضرهـا كبـار المسئوليـن الإسرائيليين كما حضرها ألـف شخصية مسيحية تمثل 23 دولة.

وختمت الفصل الثالث عشر بعدة أقوال خطيرة لشخصيات بارزة منها :

- «إذا أدارت أمريكا ظهرهـا لإسرائيل لـن تبقى إسرائيل كاملة». الكاتب هول ليندسي .

- «دينياً ، على كل مسيحي أن يدعم إسرائيل، إذا فشلنا في حماية إسرائيل لن نبقى مهمين في نظر الله». جيري فولويل.

- «نحـن - دافعـي الضرائـب- قـد قدمنـا لإسرائيـل أكثـر مـن 83 مليـار دولار، أي مـا يعـادل أكثـر مـن 14 ألـف دولار سنويًـا لـكل إسرائيلـي». ريتشـارد كورتيس. متقاعد مـن وزارة الخارجية، ورئيس تحرير «تقرير واشنطن عن شئون الشرق الأوسط».

اليمين المسيحي والسياسة المحلية

الفصـل الرابـع عشـر هـو الفصـل الأخيـر مـن كتـاب «غريس هالسـل» « يـد الله» والـذي حمـل عنـوان اليميـن المسيحـي والسياسة المحلية أوضحت فيه كيف تتعامل

«تلبيس ابليس» بقانون التجنيس | ج1

سيحق للهنود الذين قاتلوا في العراق تحت علم جيش بريطانيا المطالبة بالجنسية !!

أ.د.عبدالسلام الطائي

أستاذ علم الاجتماع| ستوكهولم الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الانسان بالدول الاسكندنافية

كاكاديميين تنمويين وتربويين من واجبنا تصحيح مسار السلطة لا الوصول اليها. من هذا المنطلق، وجب علينا إيضاح ما سيحصل من تلبيس لإبليس بقانون التجنيس العراقي المزمع اقراره في البرلمان . في مستهل الحديث، لا بد من تعريف العراقي بمخرجات هذا التعديل الجديد ومداخله وطرقه الخادعة لئلا يستغفل المواطن في حاضره ومستقبله من قبل المستوطنين المستعرقيين الجدد من خلال محاولتهم إظهار الباطل في صورة الحق بهذا التلبيس لقانون التجنيس. وانطلاقا مما سلف، سأتناول هذا التلبيس من منظور علم الاجتماع القانوني والسياسي . لان تجارب هذان العلمان تشيران، بان الشيطان يكمن في تفسير فقرات القانون، وهو ذات ما حصل بالدستور من تدليس وتلبيس لإبليس بعد نكبة العراق الكبرى بالاحتلال 2003 !

وحري بنا التطرق بهذا الصدد، إلى المستهدفين والمستفيدين من هذا القانون. تجدر الإشارة، ان الفئات المستهدفة والمستفيدة من هذا القانون، هم الاتي: !

1 . الفئات المستهدفة:

العراقيون المسلمون: شيعة وسنة عربا واكرادا وتركمان . فبعد ان تم تهميش سنة العرق تمهيدا لمحوهم، حان الان موعد احتواء الشيعة العراقيين بقفازات مذهبية لمحوهم من خلال صهرهم بالثقافة الفارسية المجوسية. طالما القانون الجديد يسعى الى جعل شيعة عرب العراق حصرا، ان يكونوا خلايا متحركة تحت العباءة الفارسية، لخدمة المشروع القومي الإيراني عسكريا، بمواردهم البشرية اولا، وتاليا، من موارد الزيارات الشيعية، بكربلاء والنجف ناهيكم عن الموارد النفطية الغنية

بعد أن تم تهميش سنة العرق تمهيدًا لمحوهم، حان الآن موعد احتواء الشيعة العراقيين بقفازات مذهبية لمحوهم من خلال صهرهم بالثقافة الفارسية المجوسية

بالبصرة والعمارة وغيرها بالمدن الشيعية العراقية. وهو مؤشر واضح على ان الاستهداف بهذا القانون موجها للعرقين عامة ، ليس للعرب السنة فقط بل وللشيعة عربا واكرادا وتركمان وغيرهم. من اجل احتواء شعب وارض وخيرات العراق كليا من قبل ايران. وبطبيعة الحال، فان هذا الاحتواء ستستخدمه ايران، كورقة ضاغطة تضغط بها على جدول الاعمال السياسي الأمم المتحدة للتفاوض به، حول مشروعها النووي ولفك الحصار الاقتصادي وإزالة العقوبات عنها.

2. الفئات المستفيدة، يمكن تحديدها بالاتي :

أولا: ايران ثم احفاد الهنود اللذين قاتلوا تحت العلم البريطاني لاحتلال العراق في الحرب العالمية الأولى 1914م.

ثانيا: الشيعة الفرس والشيعة الأفغان والباكستانيين ودول جنوب شرق اسيا، حتى يصبح الشيعة العراقيين عربا وكردا وتركمانا من مواطنين الى مستوطنين من الدرجة الثانية!

وانطلاقا مما سلف ، يبدو ان «سياسي» العراق الجدد يريدون بتعديل هذا القانون ان يجعلوا من شيعة العراق، عربا وكردا وتركمانا ، «جالية شيعية» لدى او تحت سلطة الشيعة الفرس والباكستانين والافغان والهنود، أي تحت رحمة المجنسين في العراق. مثلما حاولوا ولا زالوا مع سنة العراق! .

ولكن لا يفوتنا أن ننوه، بان تجنيس الملايين من الهنود والافغان والفرس وغيرهم يعد بمثابة غزو ديموغرافي، له علاقة وطيدة بإعادة تشكيل السلطة والهوية الثقافية. نظرا لكون القوة الديموغرافية تعتبر من اهم عناصر تشكيل النظام السياسي. ولا مناص من القول ، بان هناك حلقة وصل هامة بين السكان والأرض وتشكيل والسلطة ونظام الحكم.

وحري بنا القول، ، بان هؤلاء المجنسين سيجندون كفصائل قتالية مرتزقة وفقا لنظرية التكلفة الصفرية للحرب. ولغرض برهان هذه فرضية هذه النظرية، نعيد الى ذاكرة العراقيين وغيرهم، بان الامريكان عند غزوهم العراق، اشترطوا على الزنوج وغيرهم من المتقدين على الجنسية الامريكية آنذاك، القتال في العراق، كشرط من شروط الحصول على الجنسية الامريكية، أي الجنسية مقابل قتل العراقيين!. وعودة الى نظرية التكلفة الصفرية التي استخدمتها أمريكا بغزو العراق، فان ايران تريد أيضا الاستعانة بالمجنسين لتقاتل بهم الاخرين في اليمن وأوكرانيا وسوريا ولبنان. كي تمنحهم الجنسية العراقية لا الايرانية ! . نافلة القول، لا فرق بين إستراتيجية التجنيس بين أمريكا وايران. علما ان هذه الاستراتيجية مدانة في الشريعة الإسلامية وبلوائح حقوق الانسان الدولية التي اقرتها الأمم المتحدة.

شروط التجنيس قبل تدنيس العراق عام 2003 ؟

قبل الخوض بنوايا تعديلات قانون الجنسية الجديد، ينبغي توضيح شروط منح الجنسية العراقية حسبما ورد من احكام في قانون الجنسية العراقية والمعلومات المدنية رقم (46) لسنة 1990 وتعديلاته السابق، رقم (42) لسنة 1924 (الملغى) ورقم (43) ولسنة 1963 علاوة على قانون رقم (5) لسنة 1975 المعدل . وبموجب تعديلات تلك القوانين ،تم تحديد شروط وصلاحيات وزير الداخلية لمنح الجنسية العراقية، وهي كما يلي:» أولاً: بلوغ سن الرشد. ثانياً: ان يكون قد دخل العراق بصورة مشروعة وكان مقيماً فيه عند تقديم الطلب. ثالثاً: أقام في العراق بصورة مشروعة مدة لا تقل عن عشر سنوات متتاليات. رابعاً: أن يكون حسن السلوك والسمعة ولم يحكم عليه بجناية أو جنحة مخلة بالشرف. خامساً: أن تكون له وسيلة جلية للتعيش، لا ان يأتي للتجسس متقمصا رداء التسول وبيع المخدرات وترويج الجنس السفري الجوال(الدليفري) ب(الكرافانات) بالنجف وكربلاء، اثناء الزيارات وغيرها!. سادساً: أن يكون سالماً من الأمراض الانتقالية والعاهات الجسمية والعقلية.

مجلس النواب العراقي

تلبيس التجنيس بعد تدنيس العراق 2003

تقتضي الضرورة ان نبين بهذا المحور، ما سيحصل من تلبيس بقانون التجنيس بعد تدنيس تراب العراق بالمحتلين، منذ نكبة العراق الكبرى، عام 2003 وهي كالاتي:

أولا: التعديل سيمنح الجنسية لزوج العراقية المقيم سنة واحدة؟

ووفقا لهذا المشروع الاستيطاني الديموغرافي، او وما سأطلق عليه: بالاستيطان - الدينو-ثنو- غرافي - التدميري، سيتم فيه منح وزير الداخلية صلاحية إعطاء الجنسية للأجانب خلال سنة واحدة من اقامتهم بغض النظر عن كونها إقامة دائمة او متقطعة وفقا للتسريبات!. فضلا عن منح الجنسية لزوج المرأة العراقية بعد مدة قليلة من الزواج. هو قانون يخالف كل قوانين الجنسية في العالم، بما فيها تلك التي تعتمد على مبدأ استثمار الجنسية في منحها، القاهرة مثلا، «تمنح الجنسية للأجنبي مقابل مبلغ 400 ألف دولار وبعد إقامة لمدة خمس سنوات، كما أنها تمنح مجانا الجنسية للعباقرة والعلماء بسبب الفائدة التي سيحصل عليها البلد المانح

> تجنيس الملايين من الهنود والأفغان والفرس وغيرهم يعد بمثابة غزو ديموغرافي، له علاقة وطيدة بإعادة تشكيل السلطة والهوية الثقافية

للجنسية». وبهذا الشأن نشير، ان مملكة السويد تمنح الجنسية لحملة الماجستير والدكتوراة الحاصلين عليها من جامعاتها ()

ثانيا: يحق للهنود الذين قاتلوا تحت علم الجيش البريطاني المطالبة بالجنسية والتعويضات!!

وللعلم بهذا الشأن، فان هناك مطالبات تقدم بها هنود من أصول بريطانية، سبق وان قاتلوا لقتل العراقيين تحت علم الجيش البريطاني 1914. لذا فان صدور هذا القانون سيبيح لأحفاد وأبناء الهنود من أصول بريطانية مطالبة السفارة البريطانية في العراق للتمتع بكافة الحقوق التي يتمتع بها رعايا المملكة المتحدة وباثر رجعي، أي سيدفع العراق لهم تعويضات لعشرات السنين الماضية. على المستوى الاجرائي تجدر الإشارة، بان الهنود يحظون بقبول سياسي دولي من قبل النظام العالمي، وعلى الأخص من قبل إسرائيل وايران وبريطانيا. واكراما لحقدهم وكراهيتهم تجاه العرب والمسلمين ، ، تم تنصيب رئيس وزراء هندي لبريطانيا العظمى والذي كان أنصاره في بريطانيا يقاتلون العرب والمسلمين قبيل أسابيع بالسلاح الأبيض بشوارع لندن. ولا يستبعد ان يمنح الهنود حق تقرير المصير

بدول الخليج مستقبلا، كذلك لا نستبعد من ان يكرم الهنود من أصول بريطانية بمنحهم الجنسية العراقية ليصبحوا ذراع إسرائيل وايران وبريطانيا بالمنطقة!

ثالثا: القانون الجديد سيسمح بتجنيس المجهولين؟

وهو اغرب ما في مشروع القانون، كونه سيسمح بتجنيس الغرباء والمجهولين، وفقا للتسريبات مثل، «اعتبار من ولد خارج العراق لأم أو أب غير عراقيين ولا جنسية له، عراقي الجنسية. لذا فان هذا التعديل «يفتح المجال والفرصة لمنح الجنسية لمجهولي ألأصول والموطن والعقيدة، بما فيهم «مجهولي النسب والحسب والعقيدة»!. وفي هذا الصدد، هذا القانون سيسمح أيضا تجنيس الزوجات الإيرانيات المتزوجات من عراقيين والعكس مع منحهم تسهيلات مالية واسكانية ووظيفية.

رابعا: سيحق للمجنس ان يكون عضوا بالبرلمان؟

تجدر الاشارة، ان القوانين العراقية السابقة والنافذة، لا تعطي الحق للأجنبي الذي تجنس بالجنسية العراقية وفقاً للمواد (5 و6 و8 و12 و13 و14) التمتع بحق الانتخاب أو التعيين عضواً في هيئة نيابية قبل عشر سنوات من تاريخ اكتساب الجنسية العراقية. وان على كل عربي أو أجنبي يمنح الجنسية العراقية ، أن يؤدي يمين الإخلاص لجمهورية العراق ، اي ان يجب ان يأتمر بأوامر رئاسية لا بأوامر طائفية ولائية لغير دولة العراق .

نافلة القول، ان (التقية الفارسية) غير المنظورة لهذا التنغيل الديموغرافي في عمليات التجنيس هو احتواء شيعة عرب العراق من قبل الشيعة المجنسين لتهميش شيعتنا، مثلما تم تهميش السنة من قبلهم . كل ذلك يحصل من اجل ان يصبح، للفرس والهنود والباكستانيين والافغان هيمنة علي سنة وشيعة العراق. كي يتناسق هذا التنغيل نهاية المطاف مع التشكيلة الديموغرافية لدولة الحوزة بالنجف التي يتزعمها الفرس والباكستانيين... بعباءة ظاهرها شيعي وباطنها قومي فارسي مجوسي ومن لف لفهم. كل ذلك يحصل من اجل محو العراق او (احوزته) ، على اقل تقدير، لكي يصبح العراق جزءا ولاية او محافظة فارسية، كما جرى لدولة لأحواز العربية المحتلة !

اما تداعيات ذلك على الصعيد الاجرائي ، سيصبح هؤلاء المجنسون ذراع ايران وبريطانيا وإسرائيل بالمنطقة الممتدة من البحرين، الأحمر والأبيض، بميليشيات الحوثي وحزب الله في اليمن ولبنان وسوريا والحشد في العراق.

توسيع عمليات التقصي داخل دوائر الأحوال المدنية

أغرب ما في مشروع القانون، أنه سيسمح بتجنيس الغرباء والمجهولين وفقًا للتسريبات

وعلى المستوى العملياتي، سيراد بالمجنسين ان يكونوا فصائل امنية وقتالية برية وخفر سواحل بحرية للبحرين: الأبيض والاحمر وحرس حدود، لسوريا والعراق ولبنان تاليا. لينتهي بهم الامر نهاية المطاف سواتر لأمن حدود إسرائيل. وهذا ما تصبوا اليه (التقية) الفارسية .

لكن يبقى التساؤل المطروح على امة العرب: هل من متدبر ام ان امة اقرأ لا تقرأ!

تابعونا مشكورين

لمعرفة علاقة مجمعات الباكستانيين في العراق المحتل ب(الكيبوتسات) الصهيونية بفلسطين المحتلة!

ملاحظة: عنوان ورقتنا هذه، مقتبس من كتاب، تلبيس ابليس لابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ).

تصريحات الطائفيين

إياد العطية
كاتب وباحث

مرة أخرى يثبت دعاة المقاومة والممانعة أن صراعهم الحقيقي ومقاومتهم المزعومة ليست موجهة ضد أي عدو خارجي، بل هي موجهة ضد المسلمين أنفسهم.

فخامنئي، الذي حدد بوضوح الجبهة التي يقف عليها ثابت القدمين، يوضح أن معركته ليست مع قوى الظلم العالمية بل مع المسلمين، في مشارق الأرض ومغاربها، الذين وصفهم بأنهم جبهة «يزيد».

وهذا الوصف، في عقيدته الرافضية، هو كناية عن أهل السنة والجماعة، حيث يؤمن أن جميع المسلمين قد ارتدوا عن الإسلام إلا خمسة منهم.

وفي نفس السياق والتوقيت، صرح تلميذه مقتدى الصدر بأن الصحابة رضوان الله عليهم قد انقلبوا على النبي ﷺ وخالفوا وصيته في مسألة الإمامة.

هذا التصعيد الطائفي، وفي هذا التوقيت بالتحديد، من قبل زعمائهم الذين يتمتعون بتأثير كبير على الشارع الشيعي، لا بد أن تكون له مقاصد وغايات.

ولعل أبرز تلك الغايات هي التغطية على العار الذي لحق بهم وكشف زيفهم وفضح تواطئهم في اغتيال القائد إسماعيل هنية رحمه الله في قعر دارهم وتحت حمايتهم. فلم يجدوا وسيلة لتغطية هذا العار إلا بإشغال أتباعهم القطيع بهذه التصريحات الطائفية.

ولكن، «ويمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين».

فهذه التصريحات، وفي هذا السياق والتوقيت، قد تكون بمثابة صعقة كهربائية قوية لعقول وقلوب بعض المسلمين - سواء جماعات أو أفراد - لتكشف لهم حقيقة عقيدة هؤلاء وموقفهم الحقيقي من أمة الإسلام.

فمن يكفر بالقرآن، ويكفر الصحابة جميعهم، ويرمي عرض النبي ﷺ بالفاحشة، ويعادي جميع المسلمين ويسعى في هدر دمائهم، لا يمكن أن يكون صادقاً في نصرته لفلسطين أو ساعياً لتحرير القدس من حليفه الاستراتيجي.

ورغم ما تحمله هذه التصريحات من سموم طائفية وأحقاد تاريخية على الأمة، إلا أنها تحمل في طياتها خيراً عظيماً قد يسهم في تحرير عقول بعض المسلمين من هذه اللوثة الخبيثة.

فقد أسقطت هذه التصريحات القناع عن وجوه هؤلاء الحاقدين، الذين تستروا خلف نصرتهم لغزة والأقصى، ولكن كذبوا وخابوا، وقد فضحهم الله في قعر دارهم.

«لا تحسبوه شراً لكم بل هو خير لكم، لكل امرئ منهم ما اكتسب من الإثم والذي تولى كبره منهم له عذاب عظيم».

غزة... بالكاريكاتير

غزة .. رحلة نزوح لا تنتهي..

غزة
عطشانة
Stand with GAZA
#gazaholocaust
#هولوكوست_غزة

محور فيلادفيا

GAZA

AL-SHIFA
NICU
LATUFF
2023
MINTPRESSNEWS

الضفة
غزة
MAHMOUD ABBASI

GAZATUNNELS أنفاق غزة

تطعيم أطفال غزة !

GAZA

VETO
VETO
VETO
VETO
U.S
GAZA

RED SEA
YEMEN
GAZA

«شؤون إيرانية» تتم 3 أعوام كـ«حائط صد» أمام التغلغل الإيراني في المنطقة

شؤون إيرانية

@alkhalejnet www.alkhalej.net

لماذا نقرأ في زمن الحرب؟

ليست رفاهية المعرفة بل الحاجة الملحة إليها، مدفوعين إلى القراءة كفعل مقاومة، نعود إلى الكتب بنهم السؤال الذي يفرض نفسه، في عملية تحرر للإجابات المبعدة عنا، الإجابات التي أرادوا لنا ألا نعرفها ليأمنوا من غضبنا وليظل الغضب مجرد شعور، لا فعلًا حيًا.

تخلصنا القراءة من إطار النظر الذي حدده المُستعمر وحصرنا داخله على اعتباره حقيقة مُطلقة، وتأخذ بأيدينا من الزاوية التي بدا العالم ضئيلًا منها والآن شاسعًا من دونها، العودة للجذور تُفهمنا ماذا حدث حقًا وتفتح بصائرنا، لنناصر عن معرفة ووعي، والمعرفة الحرة-وقود الثوار- لا تُصادر!

اقرأ عن الذين تحرروا كيف استطاعوا، عن النصرة المُجدية، عن الجدوى المُستمرة، ابحث عن تركة من وهبوا أنفسهم للمعنى حتى تُصيرك المعرفة واحدًا منهم، الذين لم يموتوا قبل أن يكونوا ندًا لقضية أكبر منهم، أكبر منّا.

من فلسطين إلى العالم، ينبعث حرّاس الفكرة أبطال الحكايا، الحكايا التي لا تموت بموت أصحابها ولا بإبعادهم، بل تتجدد وتتجذر مع كل كتاب يُفتح، وكل ذهن يتقد، ويُسمع صدى غزة.

كتاب العدد

القيادة اليهودية مع قادة اليمين المسيحي، وتوثق علاقاتها بهم أكثر كلما اهتزت صورتها أمام اليهود الليبراليين في أمريكا، بسبب استمرار احتلالها للأراضي العربية وإقامتها للمستعمرات في الأراضي التي احتلتها في العام 1967م، ورفضها لمبادرات السلام مع العرب. وكيف أن هؤلاء القدريين هم الصديق الوفي لإسرائيل مهما تغيرت السياسات والممارسات والإجراءات، مما لا تجد ذلك عند بعض اليهود!! بل تملء القيادة اليهودية بهم الفراغ كلما اهتزت صورتها السياسية عالميًا وفي أمريكا بالخصوص .

وتسرد الكاتبة قصة استضافة الكيان اليهودي لـ جيري فولويل، وتسديد نفقات رحلته، وتجواله فوق مرتفعات الجولان بطائرة هيلكوبتر، وزراعته لبعض الأشجار في الغابة التي أطلقوا عليها اسم «غابة فولويل». ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل كرم بيجن في عام 1980م فولويل في احتفال كبير أقيم في نيويورك ومنحه أعلى جائزة يهودية لم يسبق لأي شخص من غير اليهود أن حصل على هذا التكريم من قبل. وقدمت له طائرة نفاثة كهدية له لتسهيل تنقلاته .

الخاتمة

أطلقت الكاتبة على خاتمة كتابها عنوان الصفات الإلهية، وأوضحت فيها مدى اتساع شهرة القدرية، وهي نظام إيماني جديد نسبيًا - يقل عمره عن 200 سنة- وقد اتسع في السنوات الأخيرة اتساعًا ملحوظًا، وحددت الكاتبة أربع صفات أساسية للقدرية :

- أولًا: هؤلاء الذين يبشروهن بعقيدة هومجيدون هم لا ساميون فجيري فولويل وغيره من القدريين يبدون حبًا جامحًا لإسرائيل. لا أحد ولا حتى الإسرائيليين يعلنون بصراحة أكثر عن تأييدهم للدولة اليهودية بلا قيد أو شرط. غير أن دعمهم لإسرائيل لا ينطلق من شعور بالذنب بسبب اضطهاد سابق ارتكبوه، أو حتى من تعاطف مع اليهود الذين عانوا خلال المحرقة الهولوكوست- إنما ينطلق دعمهم من قاعدة أخرى وهي أنهم يريدون أن تقوم إسرائيل "في مكان" ليكون هذا المكان محطة نزول المسيح في مجيئه الثاني. وفي الوقت نفسه فإن فولويل وغيره من القدريين يتحدثون باحتقار عن اليهود كيهود.
- ثانيًا: ينظر القدريون نظرة ضيقة لله وللبلايين الستة من البشر على الأرض إنهم يعبدون إلهًا قبليًا لا يهتم إلا بشعبين فقط هما اليهود والمسيحيين. ويقولون أن كل ما هو مهم لهم كمسيحيين يتمحور حول إسرائيل، إنهم يتمسكون بفكرة تقول أن الله وضع اليهود الذين يبلغ عددهم الآن حوالي 14 مليون، على مسار "أرضي". ووضع مليارًا من المسيحيين على مسار "سماوي"، أما البلايين الخمسة الباقون من البشر فإن شاشة الرادار الإلهي لا تسجل وجودهم إلى أن يدعوهم الله للتقدم إلى محرقة هرمجيدون.
- صفة ثالثة: وهي أنهم يعتقدون بجزم أنهم يفهمون عقل الله. إنهم يطرحون سيناريو كالنص السينمائي يكشف مع الوقت عن حقب (زمنية) أو عما هو مقدر: نهاية سعيدة وهروب من نهاية الزمن عبر ما يسمى بالنشوة الدينية، لقلة من المختارين أمثالهم .

الخليج بودكاست

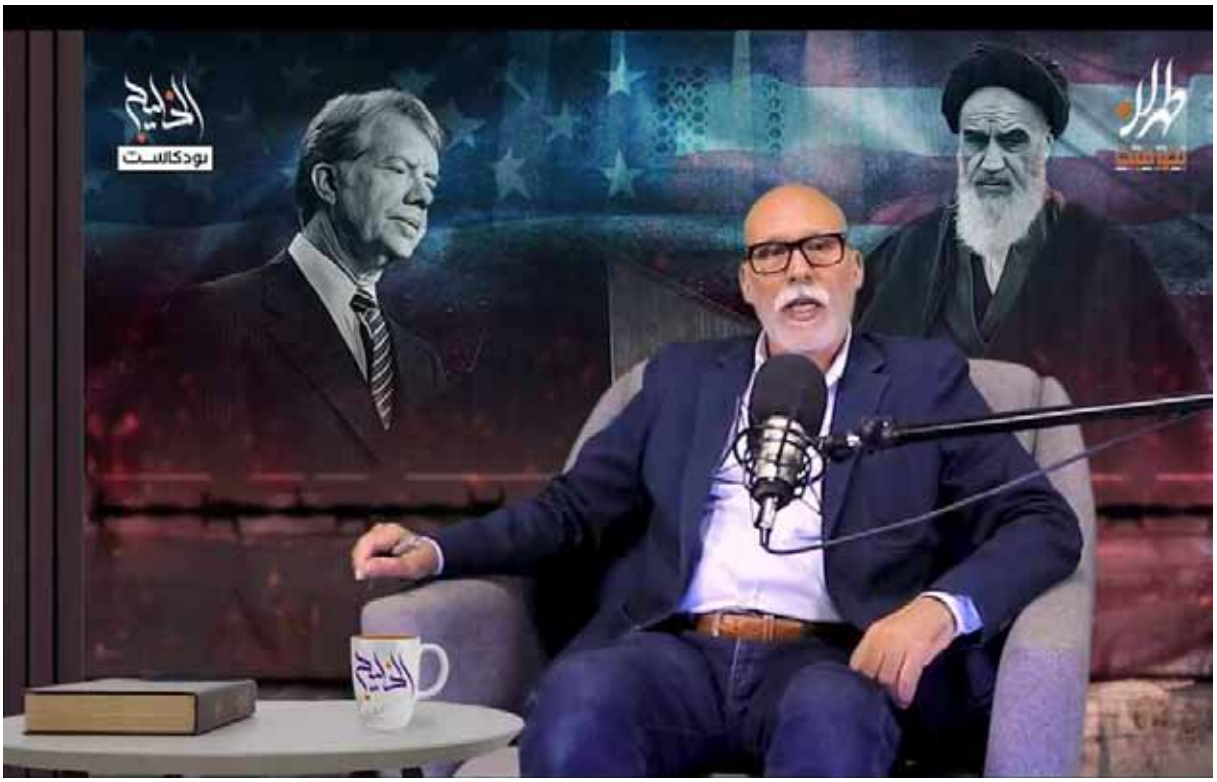

■■ الخليج بودكاست، هو نافذة معرفية وثقافية جديدة يفتحها «مركز الخليج للدراسات الإيرانية» للمهتمين بالشأن الإيراني في العالم العربي، وخارجه، وذلك ضمن أنشطة المركز الذي بات بمثابة حائط صد ومانعة صواعق في مواجهة مشروع نظام الملالي للسيطرة على مقدرات الأمة العربية، خصوصًا بعد أن أصبحت طهران صانعة القرار السياسي في 4 عواصم عربية عريقة، هي بيروت وبغداد ودمشق وصنعاء.

وهذه الحقيقة المريرة، التي يعلمها القاصي والداني، توجب علينا جميعًا وليس أسرة «مركز الخليج» فقط، الوقوف في وجه مطامع الملالي، والعمل على كشف مخططات نظام الوليّ الفقيه الرامية إلى جعل عالمنا العربي ألعوبة في أيدي هذا النظام، الذي عاث في بلادنا زمنًا طويلًا فسادًا وإفسادًا.

لذلك، سيأخذ صُنّاع الخليج بودكاست على عاتقهم هذه المهمة المقدسة، وهي فضح مخططات طهران، وإلقاء الضوء على التاريخ الأسود لملالي إيران ذوي العمائم السوداء، فضلًا عن كشف ما يحدث في الداخل الإيراني من أحداث قد تخفى على المتابعين العرب، ومساندة الشعوب الإيرانية في سعيها إلى التحرر من ديكتاتورية آيات الله المزعومين، وكشف ما يرتكبونه من جرائم جسام في حق شعوبهم، خصوصًا الأحوازيون العرب الذين يناضلون منذ عام 1925 من أجل دولتهم العربية المستقلة، والأكراد والبلوش والتركمان، وغيرهم من الأقليات المضطهدة داخل إيران.

هذه - باختصار- هي رسالة الخليج بودكاست، وتلك هي بعض أهداف المهمة النبيلة التي يسعى إلى تحقيقها، وعلى الله قصد السبيل، والله وليّ التوفيق والسداد.

شريف عبد الحميد

إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية

تهتم «شؤون إيرانية» بتعريف قرائها بجديد إصداراتنا العربية التي تهتم بالشأن الإيراني. وتدعو قرائها لمراسلة المجلة أو المركز للحصول على إصدارات مركز الخليج من خلال الموقع الإلكتروني أو من خلال صفحات التواصل الاجتماعي.

■ **التقرير السنوي**
بلاد المشانق المُعلّقة
حالة حقوق الإنسان في إيران 2021
تحرير: شريف عبد الحميد
القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.أولى 2022 ، 220 صفحة

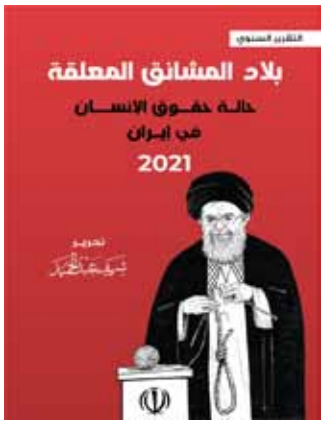

■ **الاجتياح الفارسي: دراسات في التدخلات الإيرانية في الدول العربية ما بعد عام 2011**
د. عبد القادر نعناع
القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.أولى 2022، 395 صفحة

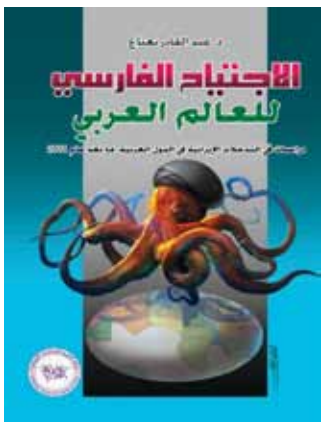

■ **إيران: انهيار في الداخل**
«دراسات في تفكك البنى الداخلية للدولة الإيرانية»
د. عبد القادر نعناع
القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.أولى 2022، 281 صفحة

■ **التقرير الاستراتيجي السنوي**
«الحالة الإيرانية 2021»
تحرير: شريف عبد الحميد
تقديم: د. جهاد عوده
القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.أولى 2022، 336 صفحة

■ **التقرير الاستراتيجي السنوي**
«الحالة الإيرانية 2019»
تحرير: شريف عبد الحميد
القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.ثانية 2022، 384 صفحة

■ **طابور إيران الخامس في الوطن العربي**
«متشيعون مدفوعو الأجر»
شريف عبد الحميد
القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.ثانية 2021، 292 صفحة

مقاطعة المنتجات الإيرانية باتت أبسط الواجبات..

«قاطع طهران لتقطع يد الإرهاب»

■ لا جدال أن كل من يشتري منتجا إيرانيا، فهو يدفع بذلك ثمن «الرصاص» الذي تقتل به إيران وأعوانها من عُصبة الشر إخواننا في سوريا والعراق واليمن. وكل من يتعامل في منتج إيراني، يصب مزيدا من الوقود على الحريق الطائفي الذي أشعله نظام «الملالي» في منطقة الشرق الأوسط برمتها، كما يدعم مساعي التخريب المستمرة التي تنفذها طهران ضد كل ما هو عربي، حقدا وغُلوا وعدوانا.

وبناء على ذلك، فإن مقاطعة المنتجات الإيرانية باتت أبسط الواجبات التي يمكن يقوم بها المواطنون العرب، من الخليج إلى المحيط، لكي يسهم في إضعاف آلة الحرب الطائفية التي تشنها طهران ضد دول المنطقة، لهذا علنا كمواطنين عرب ومسلمين أن نرفع شعار «تقاطع إيران لتقطع يد الإرهاب».

وفي إبريل 2015، دشن نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي وسماً (هاشتاغ) تحت اسم «حملة مقاطعة المنتجات الإيرانية». تضمن الوسم أكثر من 19 ألف مشاركة وتغريدة، شدد معظمها على أن طهران لا تصدر للمنطقة العربية إلا السموم الزُعاف، وأن مقاطعة المنتجات والسلع الإيرانية باتت أمرا واجبا على كل عربي مسلم.

وأكد النشطاء أن المواجهة الراهنة بين إيران على كافة الأصعدة، في كل المحافل، لم تعد حكرا على الأنظمة والحكومات فحسب، أو على السياسة والأمن والحدود فقط، حيث دخل الشعب العربي على خط المواجهة، وهو ما عكس حجم الغضب الكبير في الشارع العربي من ممارسات إيران، فالمغردون بحثوا عن مختلف المنتجات التي تصدرها إيران وشهّروا بها، ونشروا الرمز الدال على المنتج الإيراني، وبشّروا بأن انتشار هذه الحملة سيؤدي إلى انهيار الاقتصاد الإيراني،كما بدأوا يرصدون المنتجات الإيرانية التي تباع في الأسواق الخليجية، داعين المواطنين إلى تجنب هذه السلع والدعوة إلى مقاطعتها، مشيرين إلى

أن «الباركود» الخاص بهذه المنتجات يبدأ بالأرقام 626.

وقال أحد النشطاء على موقع «تويتر» إن إيران «دولة جاهزة للانهيار، ادعموا الحملة»، مؤكدا أن «الحرب الاقتصادية لا تقل أهمية عن الحرب العسكرية والإعلامية، لذلك وجب علينا مقاطعة المنتجات الإيرانية بجميع أنواعها».

وعن هذا الوسم الإلكتروني قال الأكاديمي والكاتب الكويتي عبد الله الشايجي إن «هذا الهاشتاغ تطور شعبي يؤكد عمق الحرب الباردة بيننا».

وإلى ذلك، طالب حساب «خطر إيران» على «تويتر» مواطني كل الدول العربية بمقاطعة جميع المنتجات الإيرانية. وذكر الحساب أن «البعض يكره إيران ويعلم عن عداوتها للإسلام، لكنه ضعيف أمام منتجاتها مقاطعة المنتجات الإيرانية قوية في الخليج ويجب تعميمها في المنطقة العربية».

منتجات «لا يشرّفنا بيعها»

بدأت حملة مقاطعة المنتجات الإيرانية تؤتي ثمارها ليس في داخل المملكة فحسب، بل في عدة دول خليجية منها الكويت، وتتوسع أكثر فأكثر، حيث انضمت إليها الكثير من الجمعيات التعاونية الكويتية، انطلاقا من دوافع وطنية وقومية، ولجهة أنه بقيمة هذه المنتجات والأرباح الناتجة عنها، يتم الإنفاق على أتباع إيران وذيولها في الكويت وجميع دول الخليج، وشراء الذمم في وسائل الإعلام المختلفة، ومنها الفضائيات والصحف والمراكز الإخبارية، وغير ذلك مما يشكل خطرًا على الوطن العربي برمته وأمنه ويجعله لقمة سهلة في يد إيران، فضلا عن الدافع الصحي لكون هذه المنتجات إمّا ملوث، أو محقون بمواد مسرطنة أو سيئ الصنع أو منتهي الصلاحية، وغير ذلك.

وطالب سالم الشعشوع، الناطق الرسمي باسم حركة إصلاح العمل التعاوني في الكويت، رؤساء وأعضاء مجالس إدارات الجمعيات التعاونية بمقاطعة المنتجات الإيرانية. وقال «الشعشوع» إن «مبيعات المنتجات الإيرانية تقدر بمئات الملايين من الدولارات، وأن الجمعيات التعاونية لها نصيب 85% من تجارة التجزئة في الكويت»، وتمنى أن «تنجح مقاطعة المنتجات الإيرانية 100%، لكي لا يتم محاربتنا بأموالنا».

فيما دعا فهد العذاب، رئيس مجلس إدارة «جمعية الرقة التعاونية»، التعاونيين الكويتيين إلى «المشاركة في حملة مقاطعة البضائع الإيرانية التي يتم تخصيص ريعها لقتل أهلنا اليمنيين والسوريين والعراقيين، وقصفهم وتدمير بيوتهم وذبح نسائهم وأطفالهم وشيوخهم على مرأى ومسمع من العالم المتآمر على الشعب المغلوب على أمره».

وقال «العذاب»: «إن ما تقوم به ظهران من دعم مكشوف بالسلاح والمال وتزويد حزب الشيطان الإيراني بصنوف الدعم لذبح المسلمين بالسكاكين تحت شعارات تكفيرية، لا تخرج إلا من أفواه زمرة باغية فاسدة العقيدة، هي أمور مستنكرة ومذمومة تستوجب منا أن نقف في وجه إيران بكل السبل، وعلى رأسها مقاطعة السلع الإيرانية».

وعلى المستوى التجاري الرسمي، قال المهندس عمر باحليوه، الأمين العام للجنة التجارة الدولية في مجلس الغرف التجارية السعودية: «ستؤثر المقاطعة على الصادرات الإيرانية التي تتم بالطريق غير المباشر، لأن إيران تعتمد على إعادة التصدير عن طريق الإمارات، وهذه غالبا طريقة دخول المنتجات الإيرانية، إضافة إلى تأثر حركة الاستيراد والتصدير الشخصي عبر التجار، لذا ستجد إيران أن منتجاتها قلّ تصديرها لدول الخليج، من خلال وقوف الصف الخليجي أولا والعربي ثانيا والإسلامي ثالثا، لذلك سيكون هناك تأثير بعيد المدى على التجارة البينية وعلى الاستثمارات داخل إيران أيضا، وبالتالي سيتأثر الاقتصاد الإيراني بشدة».

فيما أعلن يوسف محمد القفاري، الرئيس التنفيذي لشركة «أسواق العثيم» التجارية، عن أن الشركة ستقاطع المنتجات الإيرانية في استجابة لحملة شعبية واسعة على مواقع التواصل الاجتماعي في المملكة. وقال «القفاري» عبر حسابه الشخصي في موقع «تويتر»، إن «كل منتج يحتوى على باركود يبدأ بالرقم 626 لا يشرّف أسواق العثيم بيعه مهما كان ربحه».

وتتضمن قائمة السلع والمنتجات والوكالات التجارية الإيرانية التي كانت متداولة في المملكة قبل إطلاق حملة المقاطعة الشعبية، ما يلي:

أولا، المواد الغذائية:

- مؤسسة «المطرود لتموين الأغذية الوطنية» ومن أشهر المنتجات «خبز الشرائح -الدونات - كورن فليكس- كيك بريما»
- منتجات مصنع الري للعصائر، ومؤسسة الري للمواد الغذائية ومقر المصنع الرئيسي بالأحساء .
- مصانع الريان للألبان والعصائر
- مخابز وحلويات «العيد» في مدن «الدمام وسيهات والقطيف».
- مخابز أبو خمسين الآلية.
- مخابز الخرس بالأحساء.
- مصنع الجواد للمواد الغذائية.
- مياه «الشفاء» المعبأة.
- مياه «نجران» المعبأة. لصاحبها علي المسلم وهو شيعي إسماعيلي.
- ألبان وعصائر ومربى «نجران».
- مشروب «زمزم كولا».

ثانيا، الملبوسات:

- محلات «الصالح» للأقمشة والأزياء بـ«الدمام والخبر والأحساء».
- عبايات «بوكنان».
- «بو حليقة» للعبايات.
- محلات «الرواد الصغار» لملابس الأطفال.
- «البن سعد» للأقمشة.
- «القطان» للمشالح.
- «البغلي» للمشالح.
- محلات «العوفي» لبيع جميع أنواع الملابس.

ثالثا، المفروشات والأثاث:

- مفروشات العصفور «طريق الخُبر- طريق الجبيل»
- مفروشات بو كنان.
- عبد الستار البراهيم لأعمال الديكور.
- الرميح للأثاث

رابعا، المصوغات والمجوهرات:

- محلات مجوهرات «غسان النمر - ياسر النمر للمجوهرات- حسن النمر».
- مؤسسة «ماسة النمر» للمجوهرات.
- مجوهرات «بوخمسين».
- «أريج» للمجوهرات.
- مجوهرات «الحرمين».
- محلات «المهنا».
- مؤسسة «لؤلؤة الناصر».
- مؤسسة «الأربش للمجوهرات».
- مجوهرات الأمير.
- مجوهرات الصبايا

شؤون إيرانية

مجلة «شـؤون إيرانية» ليسـت مجرد مطبوعة، بل هي جزء من مشـروع إعلامي ثقافي كبير، ينطلق مـن مبـادئ قومية عروبيـة، الهدف منه هـو مواجهة آلة الإعـلام الإيرانية الجبارة، التـي تروّج - ليل نهار- لأكاذيب ملالي طهران، وادعاءاتهم الزائفة، كأحد أدوات بناء مشروعهم التوسعي العدواني في الشرق الأوسط.

ينفق النظام الإيراني أموالاً طائلة على الترويج الثقافي، لخدمة مشـروعه الفارسـي التوسـعي، في هـذه المنطقة الشاسـعة من العالم، وقد بلغت موازنة إيـران الثقافية عام 2018 حوالي 2500 مليار تومـان، ذهب منهـا 386 مليار تومان إلى وزارة الثقافة والإرشـاد الإسـلامي، والباقـي صُرِف على النشاطات الدعائية والترويجية الثقافية الإيرانية.

لذلك، كان لابد من صدور «شؤون إيرانية» من أجل فهم العقلية الإيرانية، وبيان مدى خطورة المشروع الفارسي الإمبراطوري على الأمة العربية، ولمعرفة كيف تفكر إيران، وما هي أبعاد مخططات الملالي الرامية إلى السيطرة على مقدرات المنطقة، وتصدير الثورة إلى شعوبها، تحت دعاوى برّاقة من قبيل «نصرة المستضعفين في الأرض»، أو الوقوف في وجه «الاستكبار العالمي»!

وكان لابـد مـن «شـؤون إيرانية»، لأن النظام الإيراني يسـعى منـذ عدة عقود إلى اسـتغلال «القوة الناعمـة»، بمختلـف أدواتها، لفـرض هيمنته ومد نفـوذه الثقافي إلى السـاحات العربية والإقليمية والدولية، مع المزاوجة بين الأدوات الناعمة ومبدأ القوة الخشـنة في سياسـته الخارجية؛ في محاولة لمحو الهوية العربية عن المنطقة، بحيث تكون لإيران اليد العليا في المنطقة العربية.

صـدرت المجلـة لكي تسـد بعضًا مـن الفراغ الكبير فـي الإعلام العربـي المعاصر، الذي لـم يتنبّه – باسـتثناءات قليلـة- إلى أهمية مواجهة إيـران إعلاميًا، وأهمية فهم ما يدور داخـل أورقة الحكم في طهران، وتعميق مشاعر الرفض الشعبي لنظام «الولي الفقيه»، فضلاً عن دراسة اتجاهات الشعوب الإيرانية، ونصرة قضايا اسـتقلال هذه الشـعوب المضطهدة، وخصوصًا شعب الأحواز العربي التي تحتل إيران بلاده منذ أكثر من 75 عامًا، والكُرد الذين ضاعت دولتهم «جمهورية مهاباد» عام 1946.

وسـعت «شؤون إيرانية» منذ صدورها إلى القيام بواجبها على أكمل وجه ممكن، من أجل فضح نوايا الملالي، وتعرية مشروعهم الطائفي، حتى يعلم القاصي والداني أهمية الوقوف في وجه إيران، لكي لا تتحول إلى «فزّاعة» تُخيف الشعوب العربية!

ومجلة «شـؤون إيرانية» هي مجلة «أسـبوعية» تصدر شـهريًا مؤقتًا، نحاول فيها كشـف النقاب عن خفايا «الشؤون الإيرانية»، سواء على مستوى الداخل أو الخارج، وبيان ما يُراد لنا نحن العرب من دمار وخراب، ضمن مشاريع طهران الممتدة إلى أزمنة غابرة، والخارجة من بطون كتب التاريخ، لكي تتحكم في واقعنا المعاصر بمنطق العنجهية والوصاية والعنصرية «الفارسية» البغيضة.

كيف أطلق حزب العمال الكردستاني «الطلقة الأولى»؟

Kurdistan No: 11
السنة الأولى • صفر 1446هـ / أغسطس/آب 2024 م

كردستان ٧٤

صوت كل الشعوب المقهورة

زنارين قامشلو:
الكُرديات حاربن «داعش» نيابةً عن العالم

فريدة سعدو: «داعش» البنية التحتية في سنجار وفجر الأماكن المقدسة

مع العدد

الإيزيديون...
72 إبادة جماعية عبر التاريخ

- 10 سنوات على مذبحة «سنجار»
- «داعش» باع 6400 امرأة في «سوق الرقيق»
- لماذا أنهى العراق مهمة «الأمم المتحدة» لتوثيق الإبادة؟